الإمارات العربية المتحدة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي

الإمارات
THE EMIRATES

المساعدات الإماراتية
UAE AID

الإمارات العربية المتحدة

المساعدات الخارجية

2019

الإمارات العربية المتحدة

المساعدات الخارجية

2019

www.mofaic.gov.ae

المساعدات الإماراتية
UAE AID

المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2018
صدر في أبوظبي بواسطة
وزارة الخارجية والتعاون الدولي
ديسمبر 2019

وزارة الخارجية والتعاون الدولي
صندوق بريد 1، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 000 22 22 2 971+
فاكس: 970 31 49 2 971+
البريد الإلكتروني: foreignassistance@mofaic.gov.ae
الموقع الإلكتروني: www.mofaic.gov.ae

تمت الطباعة على ورق 100% صديق للبيئة

”ستواصل دولة الإمارات العربية المتحدة اتباع نهجها الثقافي في التعامل مع دول العالم والدعوة لإحقاق الحق والعدل للمُضطَهدين وبناء جسور المحبة والتعاون والتلاقي بين شعوب العالم المختلفة ليعُمَّ السلام والإزدهار على البشرية جمعاء.“

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة (حفظه الله)

"دولتنا تؤمن بأهمية التعاضد والتآزر بين دول العالم كافة ونحرص أن تكون دولتنا عضوا فعالا في المجتمع الدولي من خلال توجيه المساعدات الخارجية التي تقدمها الى الأولويات العالمية التي تحددها منظمات التنمية والاغاثة الدولية وتتلاقى مع الاهداف الإنمائية المتمثلة في مكافحة الفقر والجهل والمرض."

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي (رعاه الله)

"لدى صياغتها نهجها الخاص في تقديم المساعدات الخارجية، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة فكرة التنمية المستدامة التي أسس لها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، والتي تعد الرؤية والأساس الذي قامت عليه دولتنا، ثم نقلت ذلك إلى النطاق العالمي، ولا تزال بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله وفية لهذا النهج التنموي الانساني لما فيه خير وصالح البشرية جمعاء."

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

المحتـــويـــــات

مقدمـــــة 08

الفصل الأول: المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام 12
أ. مقتطفات من إنجازات دولة الإمارات كدولة مانحة 14
مناصرة القضايا العالمية 14
نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي 16
ب. مقارنة المساعدات الخارجية المدفوعة، والمساعدات الإنمائية الرسمية 17
نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً 17
المساعدات الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ 18
ت. فئات المساعدات 19
ث. أنواع التمويل 20
ج. قطاعات المساعدات 22
ح. توزيع مستوى الدخل 24
خ. مصادر التمويل 25
د. أشكال المساعدات 26
ذ. التوزيع الجغرافي 28
ر. الجهات المانحة الإماراتية 30
ز. الالتزامات الإجمالية 32

الفصل الثاني: الدعم الإماراتي الموجَّه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقطاعات المساعدات المندرجة ضمنها 34
مقدمـــــة 35
الدعم الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر 36
الدعم الموجّه لمجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة 37
أهداف التنمية المستدامة العشرة وقطاعات المساعدات 42
أهداف أخرى ذات صلة من ضمن أهداف التنمية المستدامة (ليست ضمن FAP) 64

الفصل الثالث: المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات 70

الفصل الرابع: التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات 80
مقدمـــــة 83
آسيا 84
أفريقيا 88
الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة 94
دول مجموعة الساحل الإفريقي الخمس 94
البلدان الأقل نمواً 96
الدول الجزرية الصغيرة النامية 98
مجموعة مختارة من الدول 104
باكستان 104
جمهورية مصر العربية 108
السودان 112
الأردن 114
اليمن 116

الفصل الخامس: الجهات المانحة الإماراتية 120
صندوق أبوظبي للتنمية 122
المساعدات الحكومية 126
هيئة الهلال الأحمر الإماراتي 130
صندوق خليفة لتطوير المشاريع 132
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية 134
مؤسسة دبي العطاء 136
جمعية الشارقة الخيرية 138

جمعية دار البر 140
جمعية دبي الخيرية 142
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية 144
هيئة آل مكتوم الخيرية 146
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية 148
مؤسسة بيت الشارقة الخيري 150
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية 152
مؤسسة القلب الكبير 154
مبادرة إكسبو لايف 156
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 158
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 160
مؤسسة سقيا الإمارات 162
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية 166
مؤسسة نور دبي 168
مؤسسة سلطان بن خليفة بن زايد آل نهيان للبحوث العلمية والإنسانية 170
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال 174
مركز إيواء النساء والأطفال (إيواء) 176

الفصل السادس: المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة 178
مقدمـــــة 179
مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدَّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2019 180
المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية خلال عام 2019 180
حسب مستوى الدخل 180
حسب نوع التمويل 180
حسب القطاع 180
المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف وثنائية الأطراف 180
الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية 183

المقالات
مبادرة تمويل رائدات الأعمال 44
فعالية الحوكمة 48
الصحة العالمية 56
الشراكة العالمية للتعليم المتجددة 60
بناء وترميم الجامع النوري ومنارة الحدباء أحد الدلالات التاريخية على جهود دولة الإمارات ومسيرتها المهمة في الحفاظ على التراث الإنساني والثقافي على مستوى العالم 76
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) 78
الملاريا 92
صناديق الطاقة المتجددة الإماراتية تمهد السبيل نحو تكنولوجيا نظيفة مبتكرة في الدول الجزرية 100
دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الحجم في مصر 110

ملاحـق 186
الملحق الأول: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، للدول الأقل نمواً حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي) 187
الملحق الثاني: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول النامية غير الساحلية ، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي) .. 190
الملحق الثالث: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الجزرية الصغيرة النامية ، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي) 192
الملحق الرابع : المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات ، حسب الجهة المانحة والدولة (بالدولار الأمريكي) 193

التعليقات الختامية 202

مقدمـــــة

يتزامن الإصدار الحادي عشر من التقرير السنوي للمساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة هذا العام مع إعلان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة "حفظه الله" عام 2019 " في دولة الإمارات " عاماً للتسامح " كإمتداد لعام زايد وعام الخير؛ واستكمالاً للنهج الذي تبنته دولة الإمارات منذ تأسيسها في أن تكون جسراً للتواصل والتلاقي بين شعوب العالم وثقافاته في بيئة منفتحة وقائمة على الاحترام ونبذ التطرف وتقبل الآخر.

وقد جاء التقرير ليلقي الضوء على نتائج جهود التعاون الانمائي الدولي، والمساعدات الإنسانية، والتنموية، التي قدمتها دولة الإمارات خلال العام، وأثرها في تحقيق رفاهية الشعوب المستفيدة و تلبية احتياجاتها الأساسية ،بما ينعكس على دعم الازدهار والسلام والعالمي، وتعزيز الجهود المبذولة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأهدافها السبعة عشر التنموية.

ويتناول التقرير، الذي تنشره وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة، التوثيق المنهجي وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية لمختلف الأنشطة والانجازات للجهات المانحة الإماراتية والتي تزيد عن 40 جهة مانحة، بما في ذلك الجهات المتمثلة في حكومة الإمارات على مدار العام 2019، وانتهاجاً لما نصت علبه سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات للأعوام (2017-2021)، ووصولا إلى تطبيق مبادئ الشفافية والمساءلة في تسجيل جميع مجالات أنشطة المساعدات الخارجية وقطاعاتها.

وإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير عدداً من المقالات و"قصص النجاح" التي تساهم في إلقاء الضوء بطريقة عملية على الجهود الانسانية والتنموية التي قدمتها دولة الإمارات إلى العالم في العديد من القضايا الهامة والمحورية، كدعم للصناديق الدولية المعنية بمكافحة الأمراض المستوطنة، ودعم مبادرة الشراكة العالمية للتعليم، ودعم مبادرات تمكين النساء والفتيات، ودعم المشاريع الصغيرة، ودعم برامج الاستقرار في دول المنطقة، ودعم حلول توفير الطاقة المتجددة في الدول الجزرية.

تم تمويل طريق باكو الدائري السريع في أذربيجان بواسطة صندوق أبوظبي للتنمية، بطول إجمالي يبلغ حوالي 21 كم. يضم المشروع 4 تقاطعات بعدة مستويات، بالإضافة إلى الجسور والمعابر اللازمة لسلامة الطريق، ونظام لتصريف مياه الأمطار وشبكة إنارة الطريق.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

ويحتوى هذا التقرير على ستة فصول، بالإضافة إلى خرائط ورسوم بيانية إحصائية، وأخرى توضيحية، لعرض البيانات والعلاقات التي تربط بينها وما تحويه من دلالات، وذلك بطريقة مبسطة لضمان سهولة وصول المعلومة للقارئ المتخصص والعادي.[1]

يتناول **الفصل الأول**: عرض أرقام المساعدات الخارجية الإماراتية بشكل مختصر، بما يوفر إطلاله سريعة على أهم إنجازات دولة الإمارات كدولة مانحة، ومناصرة للقضايا العالمية، والتوجهات العامة للمساعدات، والمساعدات الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ، وفئات المساعدات، وقطاعاتها وأنواع التمويل، وأهم الدول المستفيدة ومستوياتها الداخلية، ومصادر التمويل، وأشكالها، وأهم الجهات المانحة الإماراتية.

يوضح **الفصل الثاني**: دعم دولة الإمارات لأهداف التنمية المستدامة وقطاعات المساعدة التابعة لها، والجهود المبذولة لتحقيق كل هدف من الأهداف السبعة عشر، التي تساهم في القضاء على الفقر العالمي، وتحقيق التنمية المستدامة في الدول المستفيدة، بإستخدام منهجية ربط كل سجل لمشروع المساعدات الخارجية بأحد أهداف التنمية المستدامة.

يستعرض **الفصل الثالث**: بيان المساعدات الإنسانية التي قدمتها دولة الامارات خلال العام، ومساهماتها في مختلف القطاعات الإنسانية وحالات الطوارئ، والانتشار الجغرافي للمساعدات، وأهم الدول المستفيدة، و الجهات الإماراتية المانحة والداعمة للمساعدات الإنسانية في العالم، وكيفية تنفيذ المساعدات عبر عدة طرق ووسائل، لضمان فعالية الاستجابة الإنسانية.

يوضح **الفصل الرابع**: النطاق الجغرافي لتوزيع المساعدات الإماراتية، على مستوى الدول والمناطق الجغرافية، وأيضا تحليل الدعم الذي قدمته دولة الإمارات إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة؛ كالبلدان الأقل نموا، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. إضافة إلى ذلك، تم تناول بمزيد من التفصيل لأنشطة المساعدات الخارجية، التي نفذتها دولة الإمارات في عدد من الدول كمحور التركيز.

يتناول **الفصل الخامس**: توثيق أنشطة الجهات المانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية، في العمل الإنساني، والتنموي، والخيري الإماراتي،والتي تشمل العديد من فئات ومؤسسات دولة الإمارات؛ ويأتي على رأسها المساعدات الحكومية إلى جانب 40 جهة مانحة إماراتية أخرى، ما بين جمعيات، ومؤسسات، وصناديق تنموية وخيرية، ومؤسسات إنسانية، وشركات أعمال إماراتية من القطاع الخاص.

يقدم **الفصل السادس**: شرحاً للمساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات، وفق المعايير التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من خلال بيان قيمة المدفوعات، و نسبة المساعدات الإنسانية، والتوزيع حسب مستوى الدخل، و نوع التمويل، والقطاعات، إضافة إلى الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية.

المساعدات الإماراتية
UAE AID

تعزيز السلام والازدهار
Promoting Peace and Prosperity

1 لمحة عامة: المساعدات الخارجية الإماراتية في أرقام

أخذت دولة الإمارات العربية المتحدة على عاتقها دعم الدول الشقيقة والصديقة، سواء أكان ذلك في مجال دعم المشاريع التنموية أو من خلال الاستجابة الإنسانية للكوارث والأزمات، وبما يدعم الازدهار والاستقرار في هذه الدول، والتخفيف من حدة المعاناة الإنسانية فيها، وبالتعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المجالين الإنساني والتنموي. فخلال العام 2019، بلغت قيمة المساعدات الخارجية الإماراتية 29.4 مليار درهم إماراتي (8 مليار دولار أمريكي)، بزيادة قدرها 782 مليون درهم إماراتي (213 مليون دولار أمريكي)، مقارنة بالعام 2018.

وقياساً لجهود المساعدات الإماراتية كمساعدات إنمائية رسمية، وفق المعايير الجديدة، التي أقرتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2018، لقياس جهود المانحين في المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل أكثر دقة، استناداً على منهجية "مكافئ المنح"، فقد بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات 8.19 مليار درهم إماراتي (2.2 مليار دولار أمريكي)، وهي تمثل 0.55٪ من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات في عام 2019. وعلى الرغم من أن النسبة لم تتجاوز نسبة 0.7 في المائة، التي حددتها الأمم المتحدة؛ إلا أن دولة الإمارات حافظت على مكانتها للعام الثامن على التوالي ضمن أهم عشر كبار مانحين للمساعدات الانمائية الرسمية نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي، وفي المرتبة العاشرة عالمياً، وتسبق دول كثيرة مثل فرنسا، وسويسرا، وبلجيكا، وغيرها من الدول.

وخلال العام 2019، استمرت دولة الإمارات في تقديم الدعم لمجموعة الدول الأكثر احتياجاً، وتخصيص نحو 58.02 في المئة من مساعداتها الإنمائية الرسمية (4.75 مليار درهم إماراتي، أي 1.29 مليار دولار أمريكي) لدعم 40 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً؛ متجاوزة في ذلك تقريباً ثلاث أضعاف النسبة، التي أوصت الأمم المتحدة بتوجيهها لمصلحة البلدان الأقل نمواً (0.15 في المئة–0.20 في المئة) من نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي.

أ. مقتطفات من إنجازات دولة الإمارات كدولة مانحة

يمتد تاريخ المساعدات الخارجية الإماراتية لما يقرب من خمسة عقود، فقد بدأ مع تأسيس دولة الإمارات في العام 1971. ومنذ ذلك التاريخ استمرت دولة الإمارات في تقديم العطاء غير المشروط على الصعيد العالمي لدعم النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمجتمعات المحلية، التي تحتاج ظروفها المعيشية إلى تحسين، نحو الحد من الفقر، مع التركيز على الفئات المهمشة من النساء والأطفال، خاصة أثناء الكوارث الطبيعية وفي مناطق الصراع.

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في التحديات الإنسانية والتنموية، في ظل الأزمات والكوارث التي يشهدها العالم، خاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تأوي أكثر من نصف اللاجئين والنازحين في العالم. ومن هنا كانت الاستجابة النوعية السريعة من دولة الإمارات، بمضاعفة جهودها التنموية ومجالات الإغاثة الإنسانية المباشرة والسريعة لحالات الطوارئ لمساعدة الأشخاص في جميع أنحاء العالم؛ فضلاً عن المساهمات المقدمة إلى المنظمات متعددة الأطراف للتخفيف من معاناة الشعوب المنكوبة، مما يجعلها واحدة من أكثر المانحين في مجال الإغاثة الإنسانية.

مناصرة القضايا العالمية

استكمالاً للدور التنموي والإنساني لدولة الإمارات على المستوى الإقليمي والعالمي، فإن سياسة المساعدات الخارجية تضع نصب أعينها الأخذ بزمام المبادرة نحو قيادة الجهود العالمية لمناصرة القضايا والموضوعات العالمية الهادفة تحسين حياة المجتمعات الأقل حظاً وتخفيف حدة الفقر بها، ودعم الأطفال، وتمكين النساء والفتيات، وقضايا المناخ والاستدامة البيئية.

وعلى صعيد قضايا التمكين الاقتصادي للنساء عالمياً، فقد شاركت دولة الإمارات خلال العام 2019، في إطلاق ثلاث برامج ضمن صندوق رائدات الأعمال مع البنك الدولي (WeFi)، لتنفيذ مشاريع في 37 دولة حول العالم ذات صلة بتمكين رائدات الأعمال. ومن المبادرات: مبادرة برنامج بنك التنمية الأفريقي تحت مسمى مشروع " العمل المالي الإيجابي من أجل المرأة في أفريقيا، ويستهدف 21 دولة إفريقية، ومن المتوقع أن تستفيد منه 40 ألف امرأة من صاحبات المشاريع الصغيرة من البرنامج، و توظيف 35 ألف امرأة؛ وأيضا مبادرة بنك التنمية للبلدان الأمريكية، تحت مسمى مشروع "رائدات الأعمال أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي، والذي يستهدف 67,138 امرأة من 6 دول. وأخيراً، مبادرة البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير تحت مسمى "Women of the Steppe" وتستهدف المبادرة 4 دول وهي جمهورية قيرغيزستان ومنغوليا وطاجيكستان وأوزباكستان، من المتوقع أن تستفيد 7499 امرأة من البرنامج.

كما شاركت دولة الإمارات في استضافة مؤتمر انهاء العنف الجنسي القائم على نوع الجنس في الصراعات الإنسانية في أوسلو بالتعاون مع النرويج، والعراق، والصومال، وهيئة الصليب الأحمر، وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ والاعلان عن تعهد دولة الامارات بمبلغ (10) مليون دولار أمريكي، وتقديم خطة العمل لدولة الامارات لدعم هذا الملف، والتي تشمل البرامج والمشاريع لمدة عامين.

واستمراراً لجهود دولة الإمارات في دعم الجهود الدولية من أجل التخلص من شلل الإطفال، فقد واصلت دولة الإمارات جهودها للقضاء على المرض من خلال برنامج الإمارات للتطعيم ضد شلل الأطفال، الذي نجح منذ عام 2014 وحتى نهاية شهر أكتوبر عام 2019، بإعطاء 418 ملايين جرعة تطعيم ضد مرض شلل الأطفال لأكثر من 71 مليون طفل باكستاني.

وعلى خطى الأعوام السابقة، برزت دولة الإمارات باعتبارها واحدة من أهم الدول المناصرة لتوفير حلول الطاقة البديلة والمتجددة على مستوى العالم، ومواجهة تداعيات التغير المناخي، وخاصة دعم الدول الجزرية مثل جزر الكاريبي وجزر المحيط الهادئ نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ فقد أسست الإمارات صندوقين لتوفير الحلول ودعم برامج الطاقة المتجددة للدول الجزرية. وخلال العام 2019، وضمن الجهود المتواصلة لدولة الإمارات في مساندة الدول الجزرية الصغيرة، تم الإعلان عن الدفعة الأخيرة من المشاريع لدول الكاريبي ضمن صندوق الشراكة بين الإمارات والكاريبي لمشاريع الطاقة المتجددة، كما تم اختتام برامج تدريب دول المحيط الهادئ من ضمن صندوق الشراكة بين الإمارات والمحيط الهادئ لمشاريع الطاقة المتجددة، وذلك على هامش اجتماعات ايرينا 2019.

كما شهد عام 2019، استضافة الإمارات لعدد من الفعاليات الهامة الباحثة عن حلول للمشكلات الإنسانية والتنموية الدولية، من أهمها استضافة مؤسسة محمد بن راشد للمعرفة "قمة المعرفة" بدورتها السادسة تحت شعار "المعرفة لتحقيق التنمية المستدامة". وتعد القمة الحدث المعرفي الأبرز على مستوى العالم، الذي يهدف إلى تقديم منصة معرفية عالمية، تجمع الخبراء والمتخصصين وصناع القرار من مختلف دول العالم تحت سقف واحد؛ لمناقشة الدور الهام للمعرفة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات العالمية كالفقر والجوع وعدم المساواة، إلى جانب التغير المناخي وتعزيز الابتكار والاستهلاك المستدام عبر تقديم الحلول المناسبة لحماية كوكب الأرض، وضمان تمتُّع جميع الشعوب بالازدهار والسلام والعدالة بحلول عام 2030.

وخلال عام 2019، استمرت دولة الإمارات في قيادة الحراك الإقليمي الدولي المؤثر للتخفيف من معاناة اللاجئين الروهينغا في بنجلاديش، وتحسين ظروفهم المعيشية؛ من خلال تنفيذ المبادرات والحملات الإنسانية التي تستهدف توفير مقومات العيش الكريم للاجئين الروهينغا في مخيمات الإيواء. فخلال العام تم إطلاق حملة "من الإمارات لأطفال ونساء الروهينغا"، والتي اعتبرت بمثابة مرحلة جديدة في التعامل مع أزمة اللاجئين الروهينغا، تم من خلالها تفعيل الانتقال من حالة الاستجابة الطارئة إلى حالة مواجهات التداعيات والاحتياجات المتزايدة في مجال الصحة، والتعليم، وتوفير الغذاء، والماء، وخدمات الصرف الصحي، لنحو 1,2 مليون لاجئ غالبيتهم العظمى من الأطفال والنساء وكبار السن.

كما تم تدشين حملة الشيخة فاطمة الإنسانية لعلاج الآلاف من النساء والأطفال من لاجئي الروهينغا بإشراف فريق طبي إماراتي بنجلاديشي تطوعي مشترك. وقد جاءت الحملة بمبادرة إنسانية مشتركة من عدد من الجهات المانحة من الإمارات وبنجلاديش، في نموذج مميز ومبتكر يقدم خدمات تطوعية تشخيصية وعلاجية ووقائية مجانية للمرضى اللاجئين، بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الديانة أو المذهب.

بعض المستفيدين من المشاريع التعليمية لمؤسسة دبي العطاء في كولومبيا.
المصدر: مؤسسة دبي العطاء

نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي

اتساقاً لجهود المساعدات الخارجية الإماراتية مع المعايير الدولية ذات الصلة بقياس جهود المانحين الدوليين للمساعدات الخارجية، والتي يتم احتسابها وفقاً للمعايير التي حددتها الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي بنسبة 0.7 في المئة؛ فقد حافظت الإمارات على تحقيق ما يفوق تلك النسبة منذ العام 2013 وحتى العام 2018، وتصدرها المراتب الأولى ضمن قائمة أهم المانحين الدولين نسبة إلى الدخل القومي الاجمالي؛ إلا أنه في عام 2019 ، لم تصل نسبة المساعدات الانمائية الرسمية الإماراتية نسبة إلى دخلها القومي الاجمالي النسبة المستهدفة. ولكن على الرغم من ذلك فقد حافظت الإمارات على مكانتها للسنة الثامنة على التوالي ضمن أهم عشر كبار مانحين للمساعدات الانمائية الرسمية نسبة إلى الدخل القومي الإجمالي، في المرتبة العاشرة بمبلغ 8.19 مليار درهم إماراتي (2.2 مليار دولار أمريكي) وهي تمثل 0.55٪ من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2019. وتسبق دول كثيرة من المانحين الرئيسيين على مستوى العالم من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ مثل فرنسا، وسويسرا، وبلجيكا، وغيرها من الدول.

الشكل 1: الدول المانحة الرائدة

صافي المساعدة الإنمائية الرسمية

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من 2017-2019)

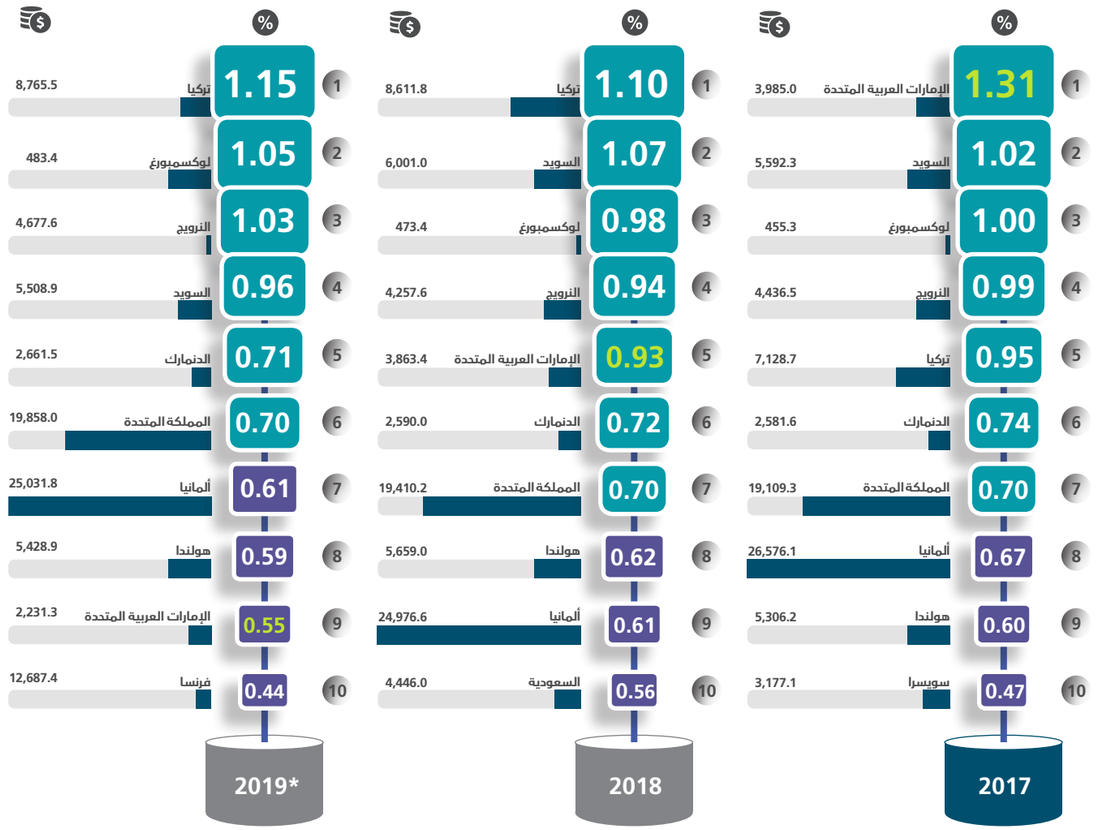

المصدر: لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

× بيانات أولية حسب لجنة المساعدات الإنمائية الرسمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ب. مقارنة المساعدات الخارجية المدفوعة، والمساعدات الإنمائية الرسمية

اتبعت دولة الإمارات منهجاً لتوثيق المساعدات الخارجية، يمكن من خلاله اشتقاق نوعين من احصاءات المساعدات وفق الغرض من الاستخدام: النوع الأول، احصاءات تتعلق بأغراض المقارنات الدولية تحت مسمى " المساعدات الانمائية الرسمية" والتي فيها يتم حساب المساعدات لأغراض المقارنة المعيارية الدولية وفق المعايير التي وضعتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. والنوع الثاني يتيح احصاءات المساعدات وفق المفهوم الموسع تحت مسمى المساعدات الخارجية المدفوعة (اختصاراً المساعدات الخارجية) والذي يشمل المبالغ المقدمة من القطاع الخاص الإماراتي، وكذلك البرامج الخيرية ذات الطابع الثقافي والديني للدولة المانحة، والتي لا تدخل ضمن " المساعدات الإنمائية الرسمية."

وخلال عام 2019 بلغت القيمة الاجمالية للمساعدات الخارجية الإماراتية 29.4 مليار درهم إماراتي (8 مليار دولار أمريكي)، بينما بلغت قيمة المساعدات الانمائية الرسمية الإماراتية 8.19 مليار درهم إماراتي (2.2 مليار دولار أمريكي)، ويعزو الفرق بين رقمي المساعدات، الذي بلغ 21.21 مليار درهم إماراتي (5.8 مليار دولار)، إلى أنشطة القروض غير الميسرة، ومساهمات القطاع الخاص الإماراتي، وزيادة حجم الأنشطة الثقافية والخيرية التي تنفذها المساعدت الإماراتية.

وخلال صفحات التقرير يتم استخدام المفهوم الموسع للمساعدات الخارجية الإماراتية، في كافة التحليلات ، وعندما يُراد الإشارة إلى المساعدة الانمائية الرسمية فيتم بيان ذلك صراحة. راجع الملحق 2 للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المقارنات بين طرق المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات والمساعدات الإنمائية الرسمية).

الشكل 2: إجمالي المساعدات المدفوعة ونسبتها من صافي الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من 2017-2019)

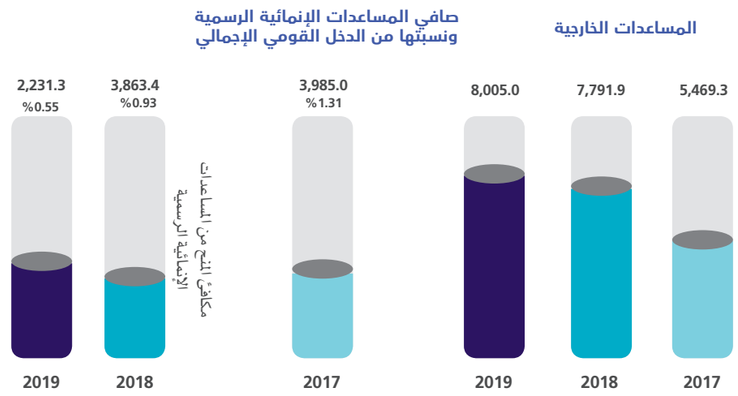

نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الموجَّهة إلى البلدان الأقل نمواً

يعد العام 2019، استمراراً لنهج المساعدات الإماراتية بالالتزام نحو الوفاء بالهدف العالمي لدعم البلدان النامية بمساندة الدول الأكثر ضعفاً وهشاشة، من خلال الوفاء بشرط تخصيص نسبة المساعدات الانمائية الرسمية إلى الدخل القومي الاجمالي الموجهه إلى البلدان الأقل نمواً إلى ما يزيد عن النسبة المقترحة من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي بـــ (0.15–0.20). فخلال العام، خصصت دولة الإمارات أكثر من نصف مساعداتها الإنمائية الرسمية(58 في المائة) لمجموعة الدول الأقل نمواً ، بقيمة 4.75 مليار درهم إماراتي (1.29 مليار دولار أمريكي).

كما أنه على مدى أربعة أعوام للفترة (2015–2018)، حافظت دولة الإمارات على نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي المقدمة لمصلحة البلدان الأقل نمواً بمتوسط بلغ 0.41 في المئة، وهي بذلك تكون قد ارتفعت إلى أكثر من ضعف الهدف العالمي المتفق عليه، للمساهمة في الجهود الدولية المبذولة ومساندة حكومات تلك الدول للتغلب على العوائق الهكلية الشديدة، التي تواجها في تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق الرخاء لشعوبها

الشكل 3: إجمالي المدفوعات الإماراتية المقدمة للبلدان الأقل نمواً، ونسبتها من الدخل القومي الإجمالي
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي، للفترة من 2017-2019)

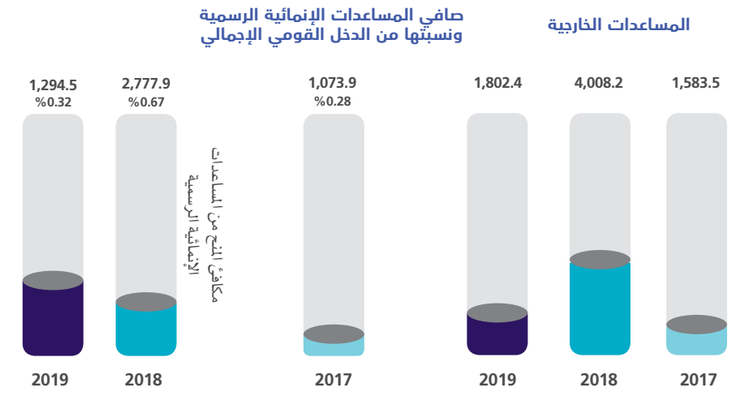

المساعدات الإنسانية والاستجابة لحالات الطوارئ

تعد المساعدات الإنسانية، أحد أهم مرتكزات سياسة مساعدات الخارجية الإماراتية، وذراعها الإنساني لإنقاذ أرواح البشر وتخفيف معاناتهم وحفظ كرامتهم، في ظل ما يشهده العالم حالياً من ازدياد الأزمات الإنسانية بمعدلات غير مسبوقة. كما أن استراتيجية دولة الإمارات للمساعدات الإنسانية تجمع بين الاستجابة المباشرة للأزمات الطارئة ومن خلال تعزيز النظام العالمي الانساني؛ إضافة إلى الاسترشاد بالمبادئ والممارسات الدولية السليمة للمنح الانسانية، التي أقرتها واعتمدتها لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الشأن.

وخلال عام 2019 بلغت قيمة المساعدات الإنسانية الإماراتية 2.13 مليار درهم إماراتي (580.5 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل 7.3 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية في العام. وقد استحوذت قارة آسيا بمفردها على 85 في المائة من المساعدات الإنسانية في عام 2019، نتيجة الدعم الانساني الكبير الذي تم تقديمه لليمن، والذي بلغ 1.38 مليار درهم إماراتي(376.8 مليون دولار أمريكي) بما يمثل 76 في المائة من الدعم المقدم للقارة، وفي ذات الوقت يمثل ما يقرب من ثلثي إجمالي المساعدات الانسانية الإماراتية (65 في المائة)، بما يدل على حرص دولة الإمارات على التخفيف من المعاناة الإنسانية التي يواجها الشعب اليمني. كما شملت المساعدات الانسانية أيضا تقديم الدعم للشعب الفلسطيني بمساعدات انسانية بلغت قيمتها 188.8 مليون درهم إماراتي (51.4 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل 8.9 في المائة من المساعدات الإنسانية خلال العام.

ويعد قطاع المساعدات السلعية من أهم مكونات المساعدات الانسانية وفي المرتبة الأولى بقيمة 1.13 مليار درهم إماراتي (307.6 مليون دولار أمريكي)، وبما يزيد عن نصف قيمة المساعدات (53 في المائة) خلال العام 2019. وفي المرتبة الثانية جاء قطاع التعليم في حالات الطوارئ الانسانية بقيمة 341 مليون درهم إماراتي (92.8 مليون دولار إمريكي) وبنسبة 16 في المائة، وفي المرتبة الثالثة في الأهمية جاء قطاع الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية بقيمة 245.5 مليون درهم إماراتي (66.8 مليون دولار أمريكي)، وبنسبة 11.5 في المائة، وفي المرتبة الرابعة جاء قطاع دعم البرامج (خدمات الدعم والتنسيق) بقيمة 203.7 مليون درهم إماراتي(55.5 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 9.6 في المائة، ثم قطاع المياه والصحة العامة في المرتبة الخامسة بقيمة 102.3 مليون درهم إماراتي (27.9 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 4.8 في المائة ؛ وبذلك تمثل القطاعات الخمس السابقة 95 في المائة من اجمالي المساعدات الإنسانية خلال عام 2019 .

وقد شاركت العديد من المنظمات، والهيئات، والجمعيات في تنفيذ المساعدات الإنسانية الإماراتية، فمنها على سبيل المثال: (أ) هيئات وبرامج وصناديق تابعة للأمم المتحدة، كبرنامج الاغذية العالمي، و صندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ (ب) المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى كالشراكة العالمية من أجل التعليم؛ (ج) المنظمات غير الحكومية الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة إنقاذ الطفولة؛(د) المنظمات غير الحكومية في الدول المستفيدة والمجتمع المدني وتشمل العديد من الجمعيات الخيرية؛ (ه) المؤسسات الحكومية الإماراتية كسفارات دولة الإمارات؛ (و) المؤسسات والجمعيات الخيرية والإنسانية الإماراتية كهيئة الهلال الأحمر الإماراتي، وفريق الإغاثة الإماراتي.

ت. فئات المساعدات

تنقسم المساعدات الخارجية الإماراتية إلى ثلاث فئات: تنموية وإنسانية وخيرية. وتشير المساعدات التنموية إلى "البرامج التي تهدف إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية أو الاجتماعية". بينما تشير المساعدات الإنسانية إلى "الأنشطة التي تسهم في إنقاذ الأرواح، بما فيها الاستجابة لحالات الطوارئ وعمليات الإغاثة". وتشمل المساعدات الخيرية "المشاريع ذات الطابع الديني أو الثقافي".

وتعد المساعدات التنموية أحد أهم المرتكزات للمساعدات الخارجية الإماراتية، فخلال الفترة (2015–2019) بلغ متوسط نسبة المساعدات التنموية لإجمالي المساعدات 88.6 في المائة، بقيمة 119.46 مليار درهم إماراتي (32.52 مليار دولار أمريكي)، وبتمويل على شكل منح بنسبة 40.7 في المائة؛ بينما بلغت نسبة المساعدات الإنسانية 9.5 في المائة بقيمة 12.8 مليار درهم إماراتي (3.48 مليار دولار أمريكي)، والنسبة المتبقية 1.9 في المائة كانت من نصيب المساعدات الخيرية بقيمة 2.51 مليار درهم إماراتي (684 مليون دولار أمريكي).

وتفصيلاً خلال العام 2019، بلغت قيمة المساعدات التنموية 26.85 مليار درهم إماراتي (7.31 مليار دولار أمريكي)، بما يمثل 91.3 في المائة من إجمالي المساعدات، وبمعدل نمو 17 في المائة مقارنة بالعام 2018. كما شهد العام تحولاً من المساعدات الإنسانية نحو المساعدات التنموية، فخلال العام 2019 بلغت نسبة المساعدات الإنسانية 7.3 في المائة وبقيمة 2.13مليار درهم إماراتي (581 مليون دولار أمريكي)مقارنة بنسبة 17.7 في المائة بقيمة 5.06 مليار درهم إماراتي (1.38مليار دولار أمريكي) في العام 2018. وفيما يتعلق بالمساعدات الخيرية، فهي ذات نسبة ثابتة تقريباً في المساهمة في إجمالي المساعدات الإماراتية، بنسبة لا تتعدى 2٪ في المتوسط، وذلك نظراً لطبيعتها المتركزة في الأنشطة الثقافية والدينية مثل بناء المساجد، وتسيير رحلات الحج، وإقامة موائد الإفطار للفقراء في شهر رمضان المبارك.

وعلى مستوى تصنيف المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2019، التي بلغت قيمتها 8.19 مليار درهم إماراتي (2.23 مليار دولار أمريكي)، فقد أخذت المساعدات الإنسانية نصيباً أكبر يقترب من ربع قيمة المساعدات (24.7 في المائة) والمساعدات التنموية نسبة 75.3 في المائة، مقارنة بنسب 7.3 في المائة و91.3 في المائة من إجمالي المساعدات الإماراتية على التوالي في ذات العام. وعلى الرغم من ذلك تظل النسبة الغالبة في فئة المساعدات الإماراتية سواء كانت مساعدات إجمالية أو مساعدات إنمائية رسمية تقع في فئة المساعدات التنموية.

الشكل 4: المبالغ المدفوعة (حسب فئة المساعدات)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2017-2019)

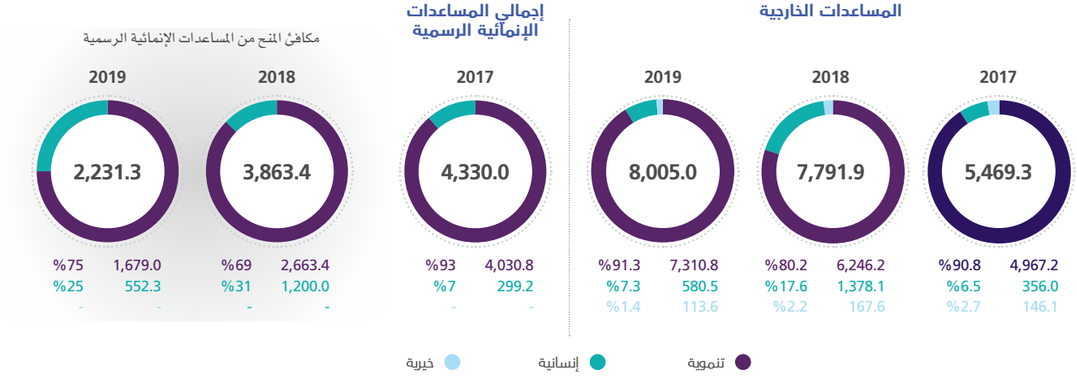

ث. أنواع التمويل

بصفة رئيسية تنقسم أنواع التمويل المقدمة كمساعدات خارجية المسجلة ضمن هذا التقرير إلى منح وقروض. وتُعرّف القروض بأنها التحويلات التي تتحمل الجهة المتلقية لها مسؤولية الدَّين القانوني نتيجةً لها، كقروض الاستثمار الممنوحة للدول النامية، أو القروض المقدمة لمصلحة مشروعات مشتركة مع الجهة المتلقية؛ بينما تعرَّف المنح بأنها عبارة عن تحويلات تتم في صورة مساعدات نقدية أو عينية، ولا تتحمل الجهة المتلقية لها مسؤولية أي دَين قانوني تجاهها.

بصفة عامة خلال عام 2019، تم منح المساعدات الإماراتية على شكل قروض بنسبة 63.6 في المائة بقيمة 18.7 مليار درهم إماراتي (5.09 مليار دولار أمريكي)، وعلى شكل منح بنسبة 36.4 في المائة بقيمة 10.7 مليار درهم إماراتي (2.91 مليار دولار أمريكي)؛ ولكن على مستوى المساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية، التي بلغت قيمتها 8.19 مليار درهم إماراتي(2.23 مليار دولار أمريكي)، فالوضع مختلف بشكل كبير لصالح التمويل عن طريق المنح التي بلغت 87.4 في المائة، بقيمة 7.17 مليار درهم إماراتي(1.95 مليار دولار أمريكي) مقارنة بنسبة 12.6 في المائة تمويل عن طريق القروض بقيمة 1.03 مليار درهم إماراتي (280.2 مليون دولار أمريكي). أي أن نسبة التمويل بالمنح في المساعدات الرسمية تقريباً 2.4 ضعف التمويل بالمنح في المساعدات الإماراتية الإجمالية.

وخلال فترة الخمس سنوات (2015–2019)، كان يوجد تقارب ما بين متوسط نسبة التمويل على شكل القروض والمنح، بنسبة لا تزيد عن 5 في المائة في الهيكل العام للتمويل؛ فقد بلغت نسبة التمويل للمساعدات عن طريق القروض 52.5 في المائة، بينما التمويل عن طريق المنح بلغ 47.5 في المائة، من إجمالي قيمة المساعدات التي بلغت 134.77 مليار درهم إماراتي (36.69 مليار دولار أمريكي).

وقد تنوعت نسب التمويل للمساعدات الخارجية الإماراتية ما بين المنح والقروض وفق مستوى الدخل للفئة المستهدفة من المساعدات خلال عام 2019؛ فعلي سبيل المثال تم تمويل المساعدات لفئة البلدان الأقل نمواً، التي بلغت 6.62 مليار درهم إماراتي (1.8 مليار دولار أمريكي)على شكل منح بنسبة 71 في المائة، وبما يقترب من ضعف النسبة العامة لتمويل المساعدات الإماراتية الإجمالية عن طريق المنح (36.4 في المائة) خلال العام. ويتوافق ذلك الهيكل من التمويل مع القدرات المالية لتلك الشريحة من الدول، التي تعاني من مشاكل واعباء اقتصادية واجتماعية، بما يستلزم زيادة نسبة التمويل على شكل منح.

ومن جهة أخرى، نجد أن الشريحة العليا من متوسط الدخل، تم تمويل المساعدات الإماراتية للفئة، التي بلغت قيمتها 1.22 مليار درهم إماراتي (333 مليون دولار أمريكي) على شكل منح بنسبة 23.3 في المائة ونسبة القروض 76.7 في المائة. كما أن نسبة التمويل للمساعدات الإماراتية للشريحة الدنيا من متوسط الدخل عن طريق المنح بلغت 14 في المائة، والتمويل عن طريق القروض نسبة 86 في المائة من إجمالي قيمة المساعدات للفئة التي بلغت 15.28 مليار درهم إماراتي (4.16 مليار دولار أمريكي)، وذلك خلال العام 2019.

الشكل 5: المبالغ المدفوعة (حسب نوع التمويل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2017-2019)

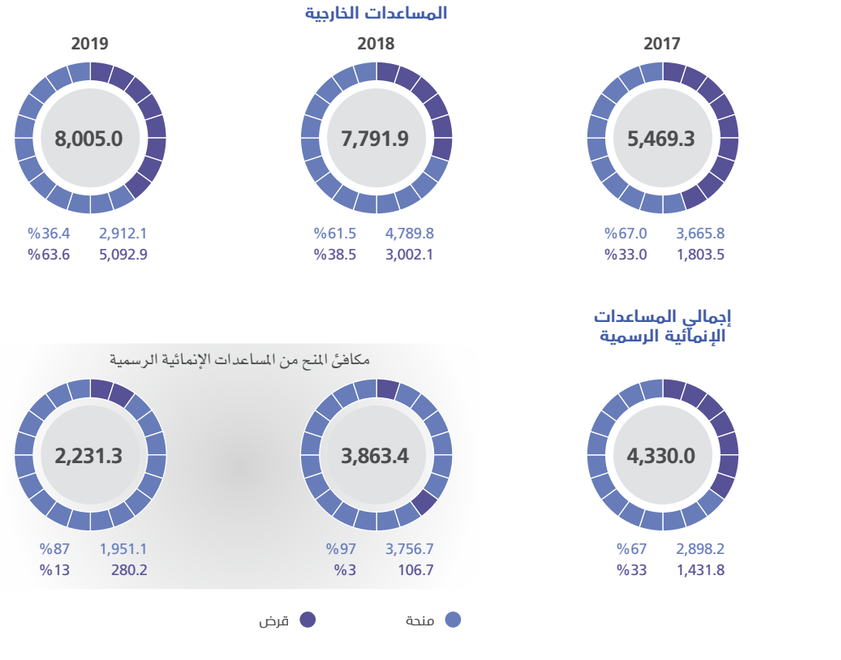

مشروع سهل الغرب الزراعي بالمغرب. ساهم المشروع في التحوّل من الزراعة المعتمدة على مياه الأمطار إلى الاعتماد على الري في مساحة قدرها 45,500 هكتار بشمال مدينة الرباط. شمل المشروع شبكات للري والصرف، وتمديد التوصيلات الكهربية ومحطات الضخ والمعدات الضرورية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

ج. قطاعات المساعدات

يتم تحديد قطاعات المساعدات الخارجية الإماراتية بشكل أساسي على أساس الغرض من النشاط، الذي موّلته المساعدات وفق الإطار العام لتسجيل وتوثيق بيانات المساعدات الخارجية الإماراتية. وخلال عام 2019، تم توزيع المساعدات الإماراتية على 22 قطاعاً رئيسياً، متفرع منها 93 قطاعاً فرعياً، في دلالة واضحة على شمولية برامج المساعدات وتنوعها في العديد من المجالات التنموية، التي تساهم في تعزيز فرص الدول المستفيدة للتغلب على الفقر، وتحسين الأوضاع المعيشية نحو الاستقرار والسلام، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويعد من أبرز قطاعات المساعدات الإماراتية في عام 2019، قطاع دعم البرامج العامة بقيمة 20.37 مليار درهم إماراتي (5.55 مليار دولار أمريكي) بما يمثل 69.3 في المائة من إجمالي المساعدات خلال العام. ويستحوذ القطاع الفرعي دعم الموازنة العامة على 91.5 في المائة من قطاع البرامج العامة، ومن خلال القطاع تم دعم موازين المدفوعات والبنوك المركزية في عدد 34 دولة حول العالم، يأتي على رأسها الدعم المقدم لعدد 15 دولة من الدول الأقل نمواً، منها السودان، ومالي، وإريتريا، واليمن، وتشاد؛ و7 دول من الشريحة الدنيا من متوسط الدخل، منها باكستان، ومصر، والأردن.

وفي المرتبة الثانية لأهم قطاعات المساعدات الإماراتية خلال عام 2019، يأتي قطاع المساعدات السلعية بقيمة 1.75 مليار درهم إماراتي (477 مليون دولار أمريكي)، وبنسبة 6 في المائة تقريبا من إجمالي المساعدات. وقد توزعت برامج المساعدات السلعية في أكثر من 54 دولة حول العالم، منها 21 دولة في قارة آسيا بقيمة 1.12 مليار درهم إماراتي (304 مليون دولار أمريكي)؛ و29 دولة في قارة إفريقيا بقيمة 631 مليون درهم إماراتي (172 مليون دولار أمريكي). وتعد المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية، وبرامج المساعدات الغذائية، وتوفير مواد الإغاثة المتنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية والمواد غير الغذائية من أهم الأنشطة التي شملتها المساعدات السلعية خلال العام.

وجاء قطاع النقل والتخزين في المرتبة الثالثة كأهم قطاعات المساعدات الإماراتية خلال عام 2019، بقيمة 1.2 مليار درهم إماراتي (327 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 4.1 في المائة من إجمالي المساعدات. ومن أبرز الأنشطة التنموية في قطاع النقل والتخزين، تنفيذ مشاريع للبنية التحتية في قطاع النقل الجوي بقيمة 935 مليون درهم إماراتي (255 مليون دولار أمريكي) شملت إعادة تأهيل وتطوير مطار عدن باليمن، وبناء مطار ما فارو بالمالديف؛ وفي مجال البنية التحتية للنقل البري تم تنفيذ عدد من مشاريع توسيع وإعادة تأهيل الطرق بعدد من الدول منها السنغال، والمغرب، والأردن، واليمن، وبنجلاديش، وكينيا.

وفي المرتبة الرابعة جاء قطاع الخدمات الاجتماعية من أهم قطاع المساعدات الإماراتية خلال عام 2019، بقيمة 968 مليون درهم إماراتي (264 مليون دولار أمريكي)، وقد شمل القطاع تقديم عدد من البرامج كخدمات الرعاية الاجتماعية، والإسكان منخفض التكلفة، والبرامج الثقافية والترفيهية، والبرامج الموسمية، وإضافة إلى تنفيذ عدد من الأنشطة في مجال رعاية المنشآت الدينية.

وفي المرتبة الخامسة جاء قطاع الصحة ضمن أهم قطاعات المساعدات الإماراتية خلال عام 2019، بقيمة 959 مليون درهم إماراتي (261 مليون دولار أمريكي)، وساهم القطاع في توفير مجال واسع من الخدمات الطبية، والخدمات الصحية في حالات الطوارئ الإنسانية، وتقديم الدعم لمكافحة الأمراض المعدية، وتنفيذ برامج التغذية الأساسية، ومساندة الأبحاث الطبية، والتعليم والتدريب الطبي.

وقد مثلت القطاعات الخمس السابقة 85.9 في المائة من إجمالي قطاعات المساعدات الإماراتية خلال عام 2019؛ وإضافة للقطاعات الخمس، فقد تم توجيه المساعدات لقطاعات أخرى منها التعليم، وتمويل وتخفيف أعباء الديون، والصناعة، والبناء والتنمية المدنية، وتوليد الطاقة وإمدادها، وغيرها من المشاريع التنموية.

أحد مستودعات المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دبي
المصدر: المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

الشكل 6: المبالغ المدفوعة (حسب القطاع)

(بالمليون دولار أمريكي، من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2019)

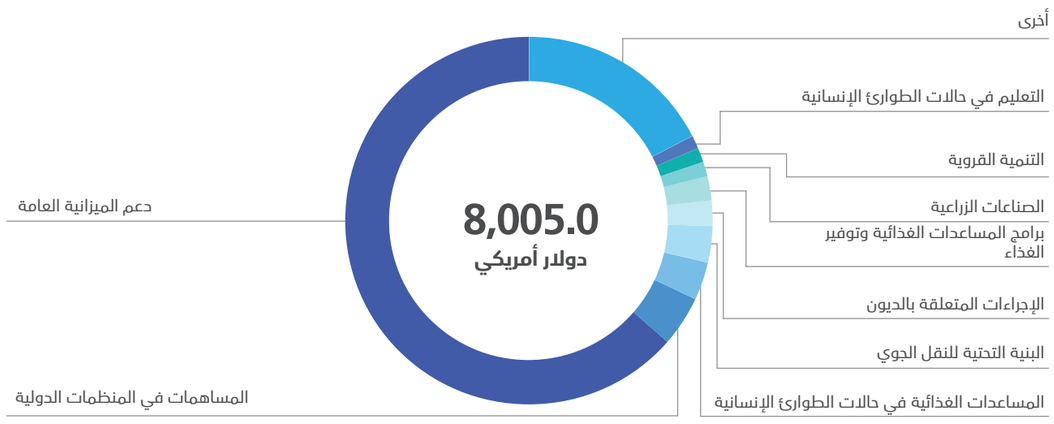

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2017-2019)

قطاع	2017		2018		2019	
	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية
دعم الميزانية العامة	2,658.7	%48.6	4,457.8	%57.2	**5,075.4**	**%63.4**
المساهمات في المنظمات الدولية	228.5	%4.2	103.8	%1.3	**353.3**	**%4.4**
المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية	96.4	%1.8	179.6	%2.3	**267.6**	**%3.3**
البنية التحتية للنقل الجوي	154.7	%2.8	337.7	%4.3	**254.6**	**%3.2**
الإجراءات المتعلقة بالديون	-	-	-	-	**179.5**	**%2.2**
برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء	1.8	%0.03	1.8	%0.02	**169.5**	**%2.1**
الصناعات الزراعية	0.3	%0.005	0.2	%0.002	**103.0**	**%1.3**
التنمية القروية	118.9	%2.2	26.8	%0.3	**100.9**	**%1.3**
التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية	17.5	%0.3	97.6	%1.3	**92.8**	**%1.2**
الخدمات الطبية	118.8	%2.2	164.2	%2.1	**88.9**	**%1.1**
السياسات الإدارية لقطاع السياحة	-	-	0.1	%0.001	**80.2**	**%1.0**
خدمات الرعاية الإجتماعية	80.4	%1.5	109.8	%1.4	**75.6**	**%0.9**
الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية	47.0	%0.9	397.9	%5.1	**66.8**	**%0.8**
التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية	92.1	%1.7	23.0	%0.3	**62.2**	**%0.8**
البنية التحتية للنقل البري	44.9	%0.8	45.9	%0.6	**60.5**	**%0.8**
خدمات الدعم والتنسيق	80.6	%1.5	459.4	%5.9	**55.5**	**%0.7**
تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.4	%0.0	0.6	%0.01	**50.8**	**%0.6**
تكنولوجيا المعلومات والإتصالات	-	-	6.7	0.1%	**50.5**	**%0.6**
الإسكان منخفض التكلفة	23.6	%0.4	31.2	%0.4	**46.6**	**%0.6**
الثقافة والترفية	10.5	%0.2	19.0	%0.2	**43.7**	**%0.5**
أخرى	1,694.2	%31.0	1,328.8	%17.1	**727.1**	**%9.1**
المجموع الكلي	**5,469.3**	**%100.0**	**7,791.9**	**%100.0**	**8,005.0**	**%100.0**

د. توزيع مستوى الدخل

امتدت مظلة المساعدات الإماراتية خلال عام 2019، لأكثر من 150 دولة حول العالم، يمكن تقسيمها وفقاً لمستوى الدخل استناداً إلى تصنيف البنك الدولي للدول، واسترشاداً بقائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إلى 5 شرائح أساسية، منها الشريحة الدنيا من متوسط الدخل، والشريحة العليا من متوسط الدخل، والدخل العالي، والدخل المنخفض، والدول الأقل نمواً، بالإضافة إلى غير محدد (برامج في دول متعددة).

وقد شهد عام 2019، تحولاً في المساعدات الإماراتية تجاه فئة الشريحة الدنيا من متوسط الدخل لعدد 15 دولة في قارة آسيا، و10 دول بقارة إفريقيا. واستحوذت تلك الشريحة على ما يزيد من نصف قيمة المساعدات الإماراتية بنسبة 52 في المائة، بقيمة 15.28 مليار درهم إماراتي (4.16 مليار دولار أمريكي)، وبمعدل نمو 253 في المائة مقارنة بعام 2018.

وجاءت فئة الدول الأقل نمواً في المرتبة الثانية في تلقي المساعدات الخارجية الإماراتية خلال عام 2019، بنسبة 22.5 في المائة بقيمة 6.6 مليار درهم إماراتي (1.8 مليار دولار أمريكي)، مقارنة بنسبة 51.4 في المائة في عام 2018، وقد توزعت المساعدات بالفئة بصفة رئيسية على 32 دولة في إفريقيا، و7 دول بقارة آسيا.

وبصفة عامة، خلال فترة الخمس سنوات (2015–2019) جاءت المساعدات الإماراتية لفئة الشريحة الدنيا من متوسط الدخل في المرتبة الأولى بنسبة 42.9 في المائة وبقيمة 57.77 مليار درهم إماراتي (15.73 مليار دولار أمريكي)، وفي المرتبة الثانية فئة الدول الأقل نمواً بنسبة 30.5 في المائة وبقيمة 41.07 مليار درهم إماراتي (11.18 مليار دولار أمريكي)، وفي المرتبة الثالثة الشريحة العليا من متوسط الدخل بنسبة 11.8 في المائة وبقيمة 15.93 مليار درهم إماراتي (4.33 مليار دولار أمريكي)، وتمثل الفئات الثلاث ما يقرب من 85.2 في المائة من اجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية خلال الفترة.

الشكل 7: المبالغ المدفوعة (حسب مستوى الدخل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2017-2019)

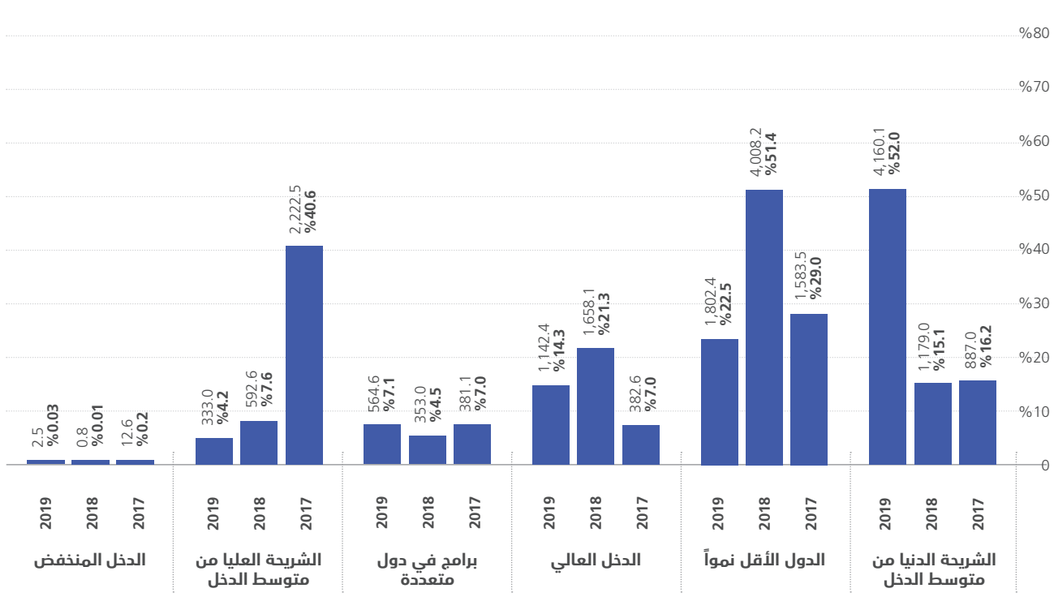

ذ. مصادر التمويل

يعد تحديد مصادر تمويل المساعدات، سواء كانت مصادر رسمية (حكومية/ قطاع عام) أو مصادر من القطاع الخاص، من المعايير الأساسية المستخدمة لتحديد قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية. كما أنه يعد مؤشراً يوضح إلى أي مدى يشارك القطاع الخاص في تمويل المساعدات الخارجية الإماراتية.

وبالنسبة إلى دولة الإمارات فإن الغالبية من الجهات المانحة، التي يربو عددها على 40 جهة مانحة، إما لها مصادر تمويل حكومي حصراً، أو تمويلات مصدرها القطاع الخاص بالكامل. ولكن توجد ثلاث جهات مانحة ذات تمويل مختلط، هما هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، ومؤسسة دبي العطاء، حيث تتلقى تلك الهيئات تمويلاً من كلا المصدرين الرسمي (الحكومي)، وتبرعات القطاع الخاص. وخلال عام 2019، وعلى غرار الأعوام السابقة، جاء قسم كبير من المساعدات الإماراتية (بنسبة 94.2 في المئة) من مصادر رسمية.

الشكل 8: المبالغ المدفوعة (حسب مصدر التمويل)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2017-2019)

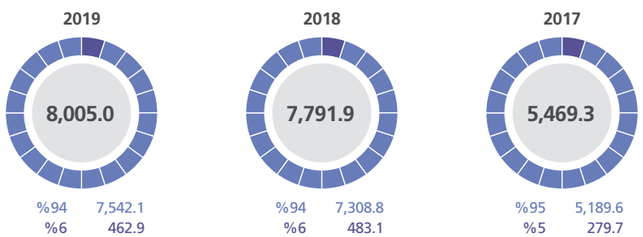

أحد محطات الطرق في مدينة أصيلة بالمغرب المنفذة بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

د. أشكال المساعدات

استناداً إلى المبدأ الأساسي لفاعلية المساعدات الإماراتية، الذي يؤكد على أنه " لا يمكن للشراكات المنعقدة من أجل التنمية أن تنجح إلا عندما تقود زمامها الدول النامية، وباتباع منهجيات التنفيذ المصمّمة بما يتناسب مع الأوضاع والاحتياجات الخاصة بالدولة" فقد حرصت الجهات المانحة الإماراتية في تقديم مساعداتها بما يتفق والوضع التنموي بالدول المستفيدة.

وخلال عام 2019، استمرت دولة الإمارات في تقديم مساعداتها الخارجية عبر ثلاث قنوات رئيسية: المساعدات الثنائية المقدمة إلى الحكومات، والتنفيذ المباشر للمشروعات، والمساهمات المقدمة إلى المنظمات متعددة الأطراف؛ بما يمثل حوالي 91.5 في المئة من قنوات تنفيذ المساعدات الإماراتية خلال العام؛ ويتوافق هذا المسار العام لأشكال تنفيذ المساعدات مع الاتجاه العام لتنفيذ المساعدات خلال الأعوام الخمس الماضية (2015-2019).

وتفصيلاً خلال عام 2019، جاءت المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة إلى الحكومات في المرتبة الأولى لتنفيذ المساعدات الإماراتية بقيمة 18.97 مليار درهم إماراتي (5.16 مليار دولار أمريكي)، وبنسبة 64.5 في المائة من إجمالي المساعدات؛ وقد تم تقديم المساعدات الثنائية الأطراف إلى الحكومات بطريقة حصرية نظراً لطبيعتها عن طريق ثلاث جهات إماراتية مانحة: الجهة الأولى صندوق أبو ظبي للتنمية بنسبة 97.1 في المائة، والجهة الثانية المساعدات الحكومية بنسبة 2.1 في المائة، والجهة الثالثة صندوق خليفة لتطوير المشاريع بنسبة 0.8 في المائة.

ويعد من أهم الدول التي استفادت من المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة للحكومات، من خلال إيداعات بالبنوك المركزية لديها لدعم الاستقرار النقدي والمتغيرات الاقتصادية الكلية، هي باكستان من خلال وديعة بقيمة 7.35 مليار درهم إماراتي (2 مليار دولار أمريكي)، ومصر بوديعة 3.67 مليار درهم إماراتي (1 مليار دولار أمريكي)، وأخيراً السودان بوديعة 918 مليون درهم إماراتي (250 مليون دولار أمريكي)؛ كما تم دعم موازين المدفوعات في كل من السودان ومالي وصربيا. إضافة إلى دعم الموازنة العامة في كل من إريتريا، والأردن، وفلسطين، ومنح قرض تنموي لمصر بقيمة 122 مليون درهم إماراتي (33 مليون دولار أمريكي).

واستحوذت المشاريع المنفذة بشكل مباشر بواسطة الجهات المانحة الإماراتية على المرتبة الثانية لأهم أشكال تنفيذ المساعدات الإماراتية في عام 2019 بقيمة 5.31 مليار درهم إماراتي(1.45 مليار دولار أمريكي)، وبنسبة 18 في المائة من إجمالي المساعدات. وقد توزعت المساعدات المنفذة عن طريق التنفيذ المباشر لأكثر من 130 دولة حول العالم، منها مصر، والسودان، وباكستان، واليمن، والأردن؛ بما يؤشر على قوة المؤسسات الإماراتية المانحة وقدرتها على الانتشار في العديد من دول العالم، والتنفيذ المباشر للمشاريع التنموية والانسانية والخيرية. و يعد صندوق أبوظبي للتنمية من أهم المؤسسات الإماراتية المانحة، التي من خلالها تم التنفيذ المباشر للمساعدات لما يزيد عن ثلاثة أرباع المساعدات (75.4 في المائة) بقيمة 4 مليار درهم إماراتي(1.09 مليار دولار أمريكي)، وفي المرتبة الثانية هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بنسبة 5.6 في المائة، وسفارات دولة الإمارات بالخارج بنسبة 3 في المائة، وفريق الإمارات الاغاثي في اليمن بنسبة 2.9 في المائة، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية بنسبة 2.6 في المائة؛ وبذلك تكون المؤسسات الخمس ساهمت بنسبة 89.5 في المائة من إجمالي المساعدات الإماراتية المنفذة بشكل مباشر في عام 2019.

وفي المرتبة الثالثة لأهم أشكال المساعدات الإماراتية، جاءت المساعدات المخصصة الغرض إلى المنظمات متعددة الأطراف ضمن قنوات توزيع المساعدات الأكثر استخداماً، بقيمة إجمالية بلغت 2.62 مليار درهم إماراتي (714 مليون دولار أمريكي) تم تقديمها لما يقرب من 20 منظمة دولية خلال عام 2019. و يأتي على رأسها برنامج الأغذية العالمي، الذي استحوذ بمفرده على أكثر من قيمة المساعدات المقدمة للمنظمات الدولية (50.5 في المائة) بقيمة 1.32 مليار درهم إماراتي (361 مليون دولار أمريكي)، و صندوق الأمم المتحدة للطفولة بنسبة 17.1 في المائة، و منظمة الصحة العالمية بنسبة 7.1 في المائة، و وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بنسبة 7 في المائة، و الشراكة العالمية من أجل التعليم بنسبة 4.6 في المائة؛ وبذلك استحوذت المنظمات الخمس على 86.4 في المائة من إجمالي المساعدات الإماراتية للمنظمات متعددة الأطراف خلال العام.

وفي المرتبة الرابعة، جاءت المساعدات المقدمة إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بقيمة 721 مليون درهم إماراتي (196 مليون دولار أمريكي)، تم تقديمها إلى ما يزيد عن 480 من المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بالدول المستفيدة، لمساندتها في تنفيذ مشاريعها التنموية والانسانية والخيرية، التي تتسم بالانتشار الواسع والقدرة على الوصول لأكبر شريحة من المستفيدين، خاصة من النساء والأطفال. كما جاءت المساعدات في شكل إعفاء الديون في المرتبة الخامسة بقيمة 659 مليون درهم إماراتي (179 مليون دولار أمريكي)، وتم تخصيصها بالكامل لمعالجة المتأخرات المالية لدولة إريتريا تجاه صندوق أبوظبي للتنمية.

وإضافة إلى الأشكال السابقة لتقديم المساعدات الإماراتية، فقد تم تقديم المساعدات عن طريق استخدام الخبراء والمساعدة الفنية من خلال برنامج الإمارات للمساعدة الفنية (UAETAP). وقد بلغت قيمة تلك المساعدات 170.9 مليون درهم (46.5 مليون دولار أمريكي)، في العام 2019 بما يوازي 14 ضعف قيمة المساعدات التي تم رصدها عند بداية توثيق هذا النوع من المساعدات في العام 2016. وخلال الفترة من 2016 وحتى العام 2019، بلغت القيمة الاجمالية للمساعدات الفنية 232.3 مليون درهم إماراتي(63.2 مليون دولار أمريكي).

الشكل 9: المبالغ المدفوعة (حسب شكل المدفوعات)

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2017-2019)

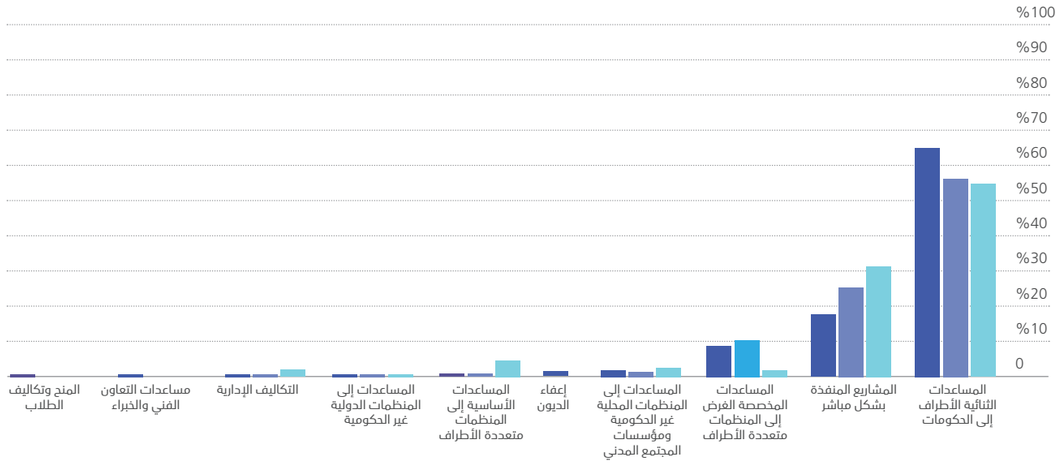

شكل المدفوعات	2017		2018		2019	
	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية
المساعدات الثنائية الأطراف إلى الحكومات	3,063.4	%56.0	%57.7	4,493.0	**5,165.3**	**%64.5**
المشاريع المنفذة بشكل مباشر	1,710.6	%31.3	%25.5	1,984.7	**1,446.7**	**%18.1**
المساعدات المخصصة الغرض إلى المنظمات متعددة الأطراف	99.2	%1.8	%10.9	850.2	**714.4**	**%8.9**
المساعدات إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني	233.5	%4.3	%3.5	274.7	**196.4**	**%2.5**
إعفاء الديون	-	-	-	-	**179.5**	**%2.2**
المساعدات الأساسية إلى المنظمات متعددة الأطراف	217.9	%4.0	%1.3	98.9	**121.2**	**%1.5**
المساعدات إلى المنظمات الدولية غير الحكومية	46.0	%0.8	%0.6	43.6	**62.7**	**%0.8**
التكاليف الإدارية	92.1	%1.7	%0.3	22.9	**62.2**	**%0.8**
مساعدات التعاون الفني والخبراء	1.9	%0.0	%0.1	11.6	**46.5**	**%0.6**
المنح وتكاليف الطلاب	4.8	%0.1	%0.2	12.2	**10.1**	**%0.1**
المجموع الكلي	**5,469.3**	**%100**	**%100**	**7,791.9**	**8,005.0**	**%100**

مشروع سد ميتولونغ في ليسوتو المنفذ بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

ذ. التوزيع الجغرافي

خلال العام 2019، تم توجيه أكثر من نصف المساعدات الإماراتية (56.2 في المائة) لصالح 36 دولة في قارة آسيا بقيمة 16.53 مليار درهم إماراتي(4.5 مليار دولار أمريكي)، بينما جاءت قارة إفريقيا في المرتبة الثانية بنسبة 33.5 في المائة لعدد51 دولة بقيمة 9.85 مليار درهم إماراتي(2.68 مليار دولار أمريكي)، وفي المرتبة الثالثة قارة أوروبا بنسبة 3.3 في المائة لصالح 33 دولة وبقيمة 941.3 مليون درهم إماراتي(256.3 مليون دولار أمريكي)، والأمريكيتين وأوقيانوسيا في المرتبة الرابعة والخامسة على التوالي بنسب 0.38 في المائة ، و0.06 في المائة ، بالإضافة إلى توجيه مساعدات للبرامج متعددة الدول (عالمي) بقيمة 1.96 مليار درهم إماراتي(532.4 مليون دولار أمريكي).

ومن الملاحظ أن عام 2019 ، قد شهد تحولاً جغرافياً في الأهمية النسبية لتركز المساعدات الإماراتية من قارة آسيا إلى قارة إفريقيا، على الرغم من استمرار نصيب قارة آسيا في المرتبة الأولى في حجم المساعدات خلال فترة الثلاث سنوات (2017-2019). فخلال العام 2019،كانت نسبة قارة آسيا من المساعدات 56.2 في المئة، ونسبة قارة إفريقيا 33.5 في المئة، مقارنة بنسبة بـ 70 في المئة لقارة آسيا و بنسبة 19.3 في المئة لقارة إفريقيا في عام 2018.

وعلى مستوى أهم الدول المتلقية للمساعدات الإماراتية خلال عام 2019، فقد اتسم نطاق توزيع المساعدات بالشمولية في التوزيع الجغرافي إلى أكثر من 150 دولة مستفيدة حول العالم؛ يأتي على رأسها باكستان بقيمة 7.82 مليار درهم إماراتي(2.13 مليار دولار أمريكي)، وبنسبة 26.6 في المائة من إجمالي المساعدات، وفي المرتبة الثانية جاءت مصر بقيمة 4.69 مليار درهم إماراتي (1.28 مليار دولار أمريكي) وبنسبة 16 في المائة تقريباً، وفي المرتبة الثالثة السودان بقيمة 2 مليار درهم تقريباً (543.2 مليون دولار أمريكي)، وبنسبة 6.8 في المائة، وفي المرتبة الرابعة الأردن بقيمة 1.84 مليار درهم إماراتي (500.3 مليون دولار أمريكي)، وفي المرتبة الخامسة اليمن بقيمة 1.77 مليار درهم إماراتي(481.9 مليون دولار أمريكي)؛ وبذلك تكون الدول الخمس استحوذت على 61.6 في المائة من المساعدات الإماراتية في عام 2019. إضافة إلى ما تم تخصيصه للبرامج متعددة الدول (عالمي) بقيمة 1.95 مليار درهم إماراتي (532.4 مليون دولار أمريكي)، وبنسبة 6.6 في المائة. (ويتناول الفصل الرابع بتحليل أكثر تعمقاً وشمولاً لبيان حجم الامتداد الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في مختلف أنحاء العالم. كما يتناول بالتفصيل الدعم الموجَّه من دولة الإمارات إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة).

الشكل 10: المبالغ المدفوعة (مقسمة حسب القارة وفئة المساعدات)

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2017-2019)

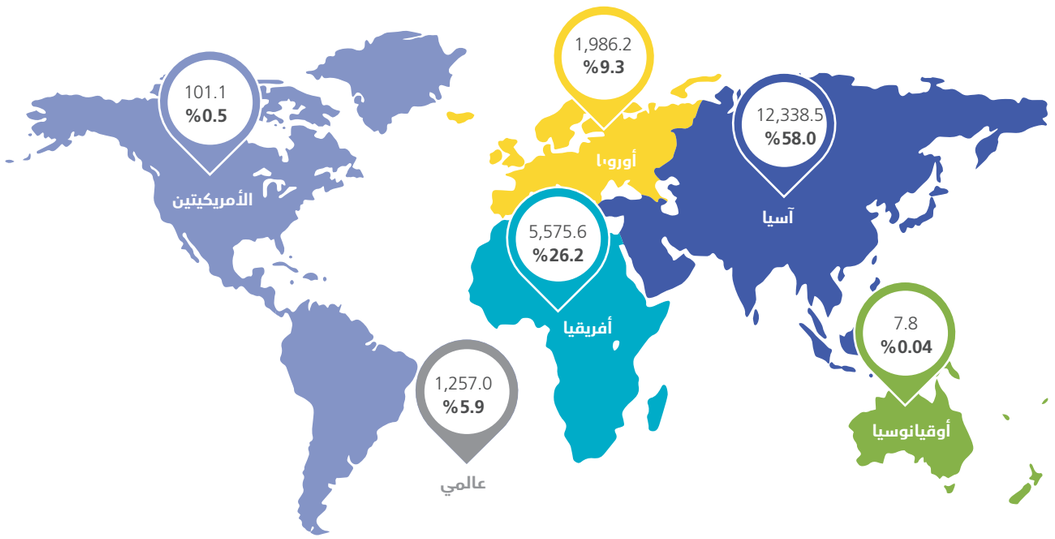

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2017-2019)

قارة وفئة المساعدات	2017		2018		2019	
	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية
آسيا	**2,382.9**	**%43.6**	**5,456.1**	**%70.0**	**4,499.4**	**%56.2**
تنموية	2,066.5	%86.7	4,194.7	%76.9	3,947.0	%87.7
إنسانية	253.0	%10.6	1,201.4	%22.0	493.5	%11.0
خيرية	63.4	%2.7	60.0	%1.1	58.9	%1.3
أفريقيا	**1,392.1**	**%25.5**	**1,501.8**	**%19.3**	**2,681.7**	**%33.5**
تنموية	1,291.0	%92.7	1,399.7	%93.2	2,605.6	%97.2
خيرية	70.6	%5.1	77.3	%5.1	42.1	%1.6
إنسانية	30.5	%2.2	24.8	%1.6	34.0	%1.3
عالمي	**374.9**	**%6.9**	**349.7**	**%4.5**	**532.4**	**%6.7**
تنموية	329.3	%87.8	180.5	%51.6	480.4	%90.2
إنسانية	45.6	%12.2	150.3	%43.0	52.0	%9.8
خيرية	-	-	19.0	%5.4	-	-
أوروبا	**1,270.0**	**%23.2**	**459.9**	**%5.9**	**256.3**	**%3.2**
تنموية	1,258.8	%99.1	449.4	%97.7	244.3	%95.3
خيرية	11.0	%0.9	10.0	%2.2	11.5	%4.5
إنسانية	0.2	%0.0	0.5	%0.1	0.5	%0.2
الأمريكيتين	**47.5**	**%0.9**	**22.9**	**%0.3**	**30.6**	**%0.4**
تنموية	19.9	%41.9	20.7	%90.3	29.3	%95.5
خيرية	1.0	%2.1	1.1	%4.8	0.9	%2.8
إنسانية	26.6	%56.0	1.1	%4.9	0.5	%1.7
أوقيانوسيا	**1.9**	**%0.03**	**1.4**	**%0.0**	**4.5**	**%0.1**
تنموية	1.6	%84.1	1.1	%83.8	4.2	%93.9
خيرية	0.3	%14.4	0.2	%16.2	0.3	%6.1
إنسانية	0.03	%1.6	-	-	-	-
المجموع الكلي	**5,469.3**	**%100**	**7,791.9**	**%100**	**8,005.0**	**%100**

تجديد وترميم موقع جامع النوري الثقافي والتاريخي.
المصدر: وزارة الثقافة وتنمية المعرفة بالإمارات العربية المتحدة

ر. الجهات المانحة الإماراتية

يتميز قطاع المساعدات الإماراتية بوجود العديد من الجهات المانحة، التي تساهم في توفير التمويل والتنفيذ للمساعدات، وتتسم هذه الجهات بالثراء والتنوع؛ وتتروح ما بين الجهات الحكومية، سواء محلية أو اتحادية، والقطاع الخاص، بما فيها المؤسسات الإنسانية، والجمعيات الخيرية، ومؤسسات الأعمال. وقدمت تلك الجهات مجتمعةً مساعدات خارجية إجمالية بقيمة 29.4 مليار درهم إمارّاتي (8 مليار دولار أمريكي) في صورة مساعدات تنموية وإنسانية وإغاثة في حالات الكوارث، وكذلك أعمال خيرية جرى تنفيذها في دول نامية، من بينها 43 دولة من البلدان الأقل نمواً.

ويعد صندوق أبو ظبي للتنمية، أحد أهم المؤسسات المانحة الإماراتية، فقد جاء في المرتبة الأولى بنسبة مساهمه 79.2 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لعام 2019، بقيمة 23.29 مليار درهم إماراتي (6.34 مليار دولار أمريكي)، بمعدل نمو بلغ 64 في المئة مقارنة بعام 2018. بينما جاءت المساعدات الحكومية، التي تضم أكثر من 16 جهة حكومية محلية واتحادية تم تجميعها معاً تحت هذه الفئة لأغراض تتعلق بالتقرير، في المركز الثاني لكبرى الجهات المانحة للمساعدات الخارجية، بنسبة 12.3في المئة، بقيمة 3.62 مليار درهم إماراتي (985.7 مليون دولار أمريكي)، تلتهما هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، مؤسسة الإغاثة الإنسانية الرئيسية في دولة الإمارات، في المركز الثالث لأعلى الجهات المانحة للمساعدات الخارجية؛ إذ قدمت 455.3 مليون درهم إماراتي (124 مليون دولار أمريكي). وبذلك تكون الجهات الثلاث قد ساهمت بنسبة 93 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية لعام 2019. (ويستعرض الفصل الخامس بمزيد من التفصيل الجهات الإماراتية المانحة للمساّعدات الخارجية المقدمة خلال عام 2019).

الشكل 11: المبالغ المدفوعة (مقسمة حسب الجهة المانحة)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2017-2019)

	2017		2018		2019	
الجهة المانحة	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية	المساعدات الخارجية بالمليون دولار أمريكي	نسبة مئوية
صندوق أبوظبي للتنمية	2,834.5	%51.8	3,865.4	%49.6	**6,340.5**	**%79.2**
المساعدات الحكومية	2,180.6	%39.9	3,282.5	%42.1	**985.7**	**%12.3**
الهلال الأحمر الإماراتي	86.6	%1.6	157.7	%2.0	**124.0**	**%1.5**
صندوق خليفة لتطوير المشاريع	-	-	-	-	**50.3**	**%0.6**
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	74.3	%1.4	56.4	%0.7	**48.7**	**%0.6**
مؤسسة دبي العطاء	50.5	%0.9	38.9	%0.5	**41.3**	**%0.5**
جمعية الشارقة الخيرية	42.9	%0.8	57.1	%0.7	**37.7**	**%0.5**
جمعية دار البر	47.7	%0.9	46.4	%0.6	**25.6**	**%0.3**
جمعية دبي الخيرية	27.7	%0.5	35.9	%0.5	**19.4**	**%0.2**
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	9.5	%0.2	13.2	%0.2	**18.3**	**%0.2**
هيئة آل مكتوم الخيرية	16.9	%0.3	20.0	%0.3	**17.4**	**%0.2**
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	13.1	%0.2	12.6	%0.2	**12.9**	**%0.2**
جامعة الإمارات العربية المتحدة	-	-	2.2	%0.03	**9.9**	**%0.1**
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	10.7	%0.2	7.8	%0.1	**9.9**	**%0.1**
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية	7.9	%0.1	9.7	%0.1	**8.8**	**%0.1**
مؤسسة القلب الكبير	3.4	%0.1	15.9	%0.2	**7.7**	**%0.1**
برنامج إكسبو لايف	1.2	%0.02	5.8	%0.1	**6.5**	**%0.1**
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	5.3	%0.1	1.8	%0.02	**6.2**	**%0.1**
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	12.5	%0.2	7.5	%0.1	**2.5**	**%0.03**
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	0.4	%0.01	1.7	%0.02	**2.2**	**%0.03**
مؤسسة سقيا الإمارات	1.3	%0.02	1.5	%0.02	**1.6**	**%0.02**
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	1.6	%0.03	1.6	%0.02	**1.5**	**%0.02**
مراكز إيواء النساء والأطفال	0.8	%0.02	1.1	%0.01	**1.2**	**%0.01**
مؤسسة نور دبي	0.6	%0.01	1.1	%0.01	**0.7**	**%0.01**
مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية	0.3	%0.01	0.03	%0.0003	**0.1**	**%0.001**
طيران الإتحاد	1.0	%0.02	0.4	%0.005	**0.1**	**%0.001**
مركز إدارة النفايات – أبوظبي (تدوير)	-	-	0.6	%0.01	**-**	**-**
"مركز أمان لايواء النساء والاطفال"	2.1	%0.04	2.1	%0.03	**-**	**-**
مؤسسة طيران الإمارات للأعمال الخيرية	0.2	%0.003	-	-	**-**	**-**
الاتحاد النسائي العام	-	-	5.8	%0.1	**-**	**-**
كلية محمد بن راشد للادارة الحكومية	0.03	%0.001	-	-	**-**	**-**
المجموع الكلي	**5,469.3**	**%100**	**7,791.9**	**%100**	**8,005.0**	**%100**

ز. الالتزامات الإجمالية

بلغت قيمة التزامات المساعدات الخارجية، التي أعلنتها دولة الإمارات خلال عام 2019 نحو 12.51 مليار درهم إماراتي (3.4 مليار دولار أمريكي)، بمعدل نمو 21 في المائة مقارنة بعام 2018. مقدمة إلى عددٍ من الدول من بينها 10 دول من البلدان الأقل نمواً، منها السودان، و اليمن، ومالي، والقمر المتحدة، والصومال.

ويعد قطاع دعم البرامج العامة من أهم القطاعات التي استحوذت على الالتزامات في عام 2019، بنسبة 60 في المائة وبقيمة 7.51 مليار درهم (2.04 مليار دولار أمريكي)، ويليه في الأهمية قطاع المساعدات السلعية بنسبة 19.3 في المائة، وقطاع البناء والتنمية المدنية بنسبة 4.6 في المائة، وقطاع الصناعة بنسبة 3.4 في المائة، وقطاع المياه والصحة العامة بنسبة 2.3 في المائة، وبذلك تمثل القطاعات الخمس ما يقرب من 90 في المائة من قيمة الالتزامات لعام 2019 .

الشكل 12: مبالغ الالتزامات (مقسمة حسب القارة وفئة المساعدات)
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من المساعدات الإجمالية، للفترة من 2017-2019)

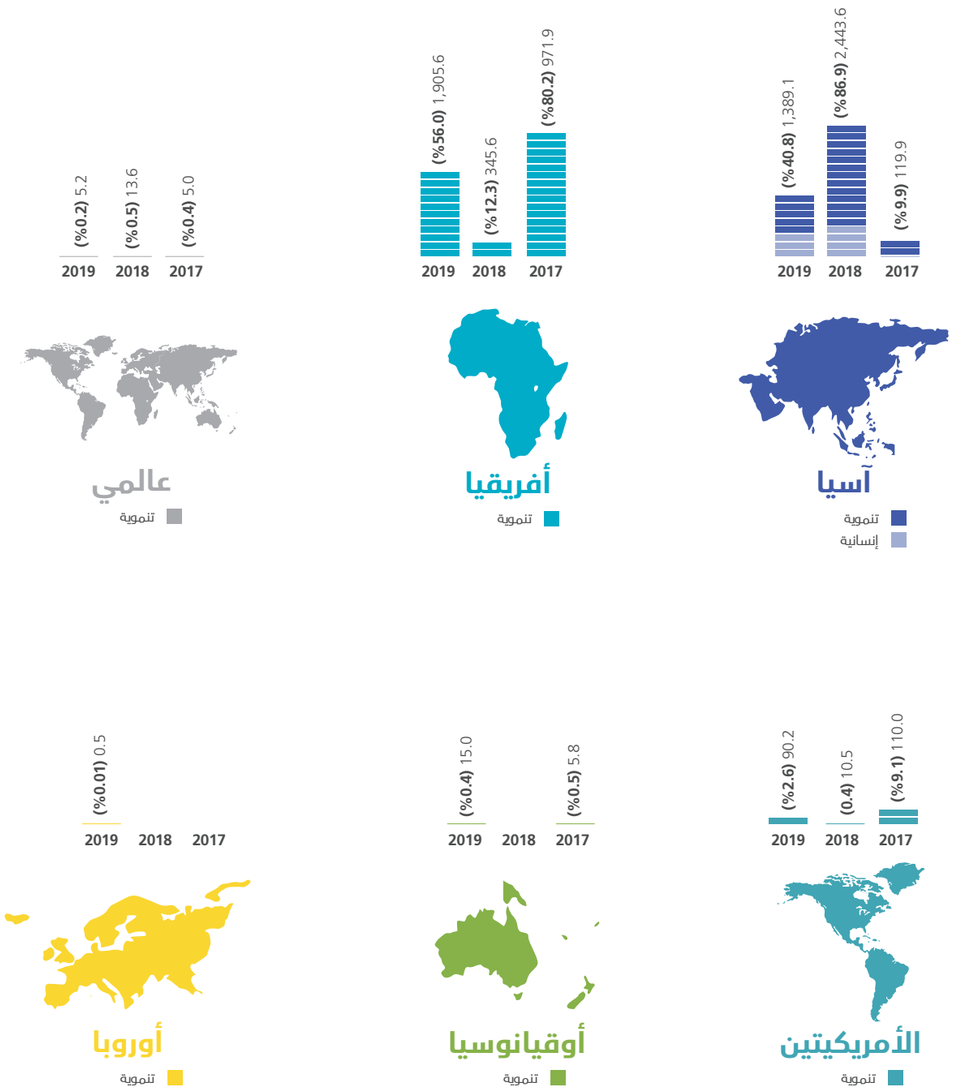

أقامت مؤسسة نور دبي عيادة متنقلة لفحص العيون في نيجيريا.
المصدر: نور دبي

2 الفصل الثاني: الدعم الإماراتي الموجَّه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقطاعات المساعدات المندرجة ضمنها

استمرت دولة الإمارات خلال عام 2019 في حصر جهودها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المساهِمة في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في كافة أنحاء العالم. جاء هذا الدعم في صورة مدفوعات كمساعدات خارجية بقيمة 29.40 مليار درهم إماراتي (8.00 مليار دولار أمريكي).

تم توجيه ما يزيد عن نصف هذا الدعم لصالح فئة البلدان الأقل نمواً والشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل.

مقدمة

يتناول هذا الفصل تحليلاً لأوجه إنفاق المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، مؤكدةً دعمها للتنمية المستدامة العالمية ولأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر على مدى السنوات الأربع السابقة، من 2016، والذي يعد العام الأول لتنفيذها، وحتى عام 2019.

تهدف دولة الإمارات إلى إبراز دورها في العمل التنموي والإنساني العالمي، وفق ما ورد في سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2017-2021، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة العشرة التي جرى اختيارها في مجموعات تم تصنيفها حسب الموضوع العالمي والدول الشريكة، والتي توضح كذلك قطاعات المساعدات التي دعمتها دولة الإمارات على مدى السنوات الأربع الماضية.

الدعم الموجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر

انطلاقاً من هدفها الأساسي والأسمى بدفع السلام والازدهار العالمي للجميع، تسعى جهود المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لدعم إيجاد عالم أفضل بحلول عام 2030، وفق ما نصت عليه أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. ووفقاً لمنهجية التعيين 1:1، تم ربط كل سجل من سجلات مشاريع المساعدات الخارجية الإماراتية بأحد أهداف التنمية المستدامة. وبالرغم من الوضوح والبساطة التي تتسم بها هذه المنهجية، إلا أن دولة الإمارات تدرك كذلك أن كل مشروع من مشاريع المساعدات يحقق قدراً كبيراً من المنافع التي تنعكس على قطاعات أخرى وأهداف تنموية مستدامة أخرى كذلك.[2]

الشكل 13: المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016-2019)

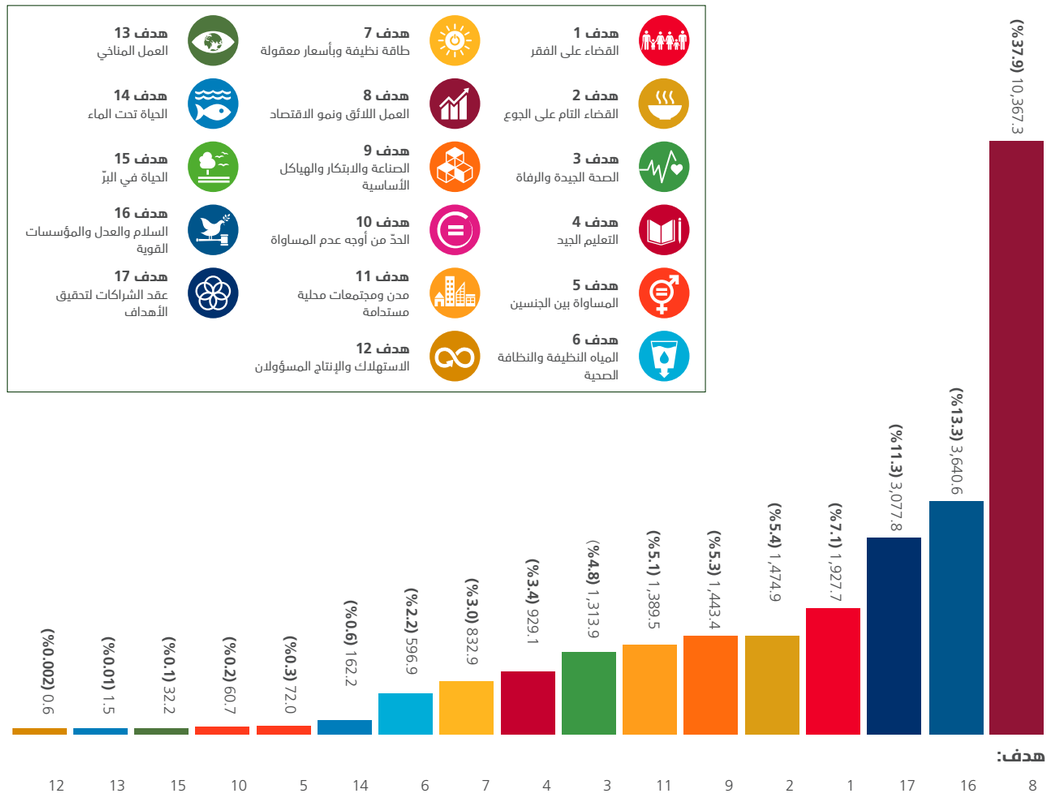

المجموع الكلي
27.32 مليار دولار أمريكي

الدعم الموجّه لمجموعة مختارة من أهداف التنمية المستدامة

تؤكد سياسة المساعدات الخارجية للفترة 2017–2021 على دعم دولة الإمارات الثابت لتحقيق التنمية المستدامة في العالم. لذا فقد اختارت دولة الإمارات عشرة من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لتوجيه أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية على مدى خمسة أعوام.

وهذه الأهداف العشرة هي:

١ القضاء على الفقر
القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٣ الصحة الجيدة والرفاه
ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

٤ التعليم الجيد
ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

٥ المساواة بين الجنسين
تحقيق التوازن بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات.

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوق بها والمستدامة.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد
تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

١٣ العمل المناخي
اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية
التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعَّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١٧ عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وتماشياً مع النتائج المحققة على مدى أعوام، منذ البدء في تطبيق سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2016، ساهم نحو 84 في المائة من المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة العشرة هذه.

حيث تم توجيه نحو 84.07 مليار درهم إماراتي (22.89 مليار دولار أمريكي) لدعم أهداف التنمية المستدامة العشرة المحددة. منها 67 في المائة لدعم البلدان الأقل نمواً والشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل. علاوة على هذا، تم توجيه 75 في المائة من إجمالي مبلغ 29.4 مليار درهم إماراتي (8.0 مليار دولار أمريكي)، خلال عام 2019، لنفس الدول المؤهلة للحصول على مساعدات إنمائية رسمية وفق تصنيف لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الشكل 14: المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

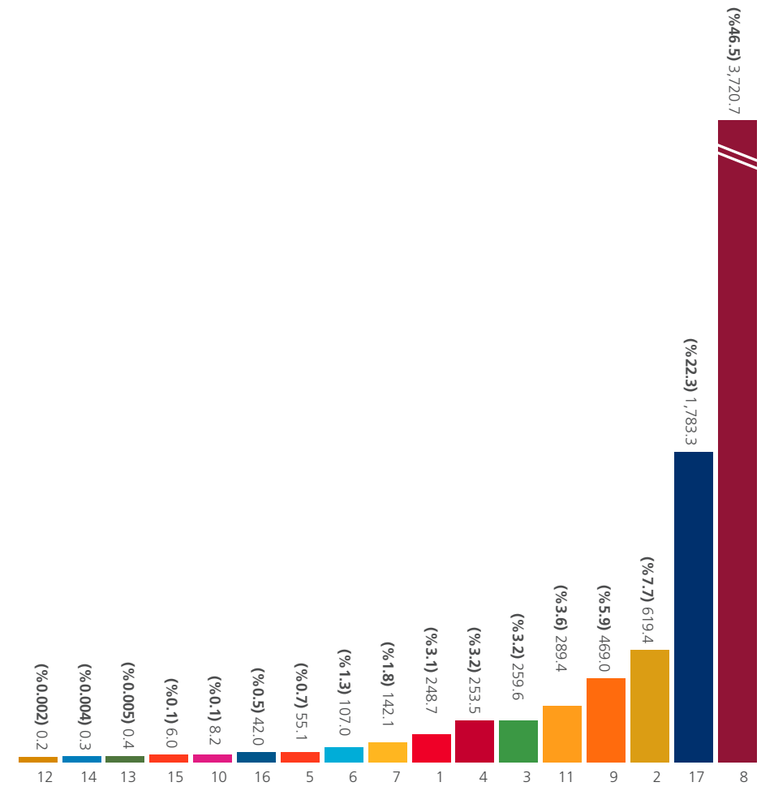

المجموع الكلي
8.00 مليار دولار أمريكي

هدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد

هدف 4
التعليم الجيد

هدف 10
الحدّ من أوجه عدم المساواة

هدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

هدف 1
القضاء على الفقر

هدف 15
الحياة في البرّ

هدف 2
القضاء التام على الجوع

هدف 7
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

هدف 13
العمل المناخي

هدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

هدف 6
المياه النظيفة والنظافة الصحية

هدف 14
الحياة تحت الماء

هدف 11
مدن ومجتمعات محلية مستدامة

هدف 5
المساواة بين الجنسين

هدف 12
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

هدف 3
الصحة الجيدة والرفاة

هدف 16
السلام والعدل والمؤسسات القوية

دورة تدريبية حول تمكين 100 سيدة من رائدات المستقبل للتميّز في مجال الضيافة في رواندا.
المصدر: وزارة الخارجية والتعاون الدولي

الشكل 15: المساعدات الإماراتية الموجهة لأهداف التنمية المستدامة التي تدعمها سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة

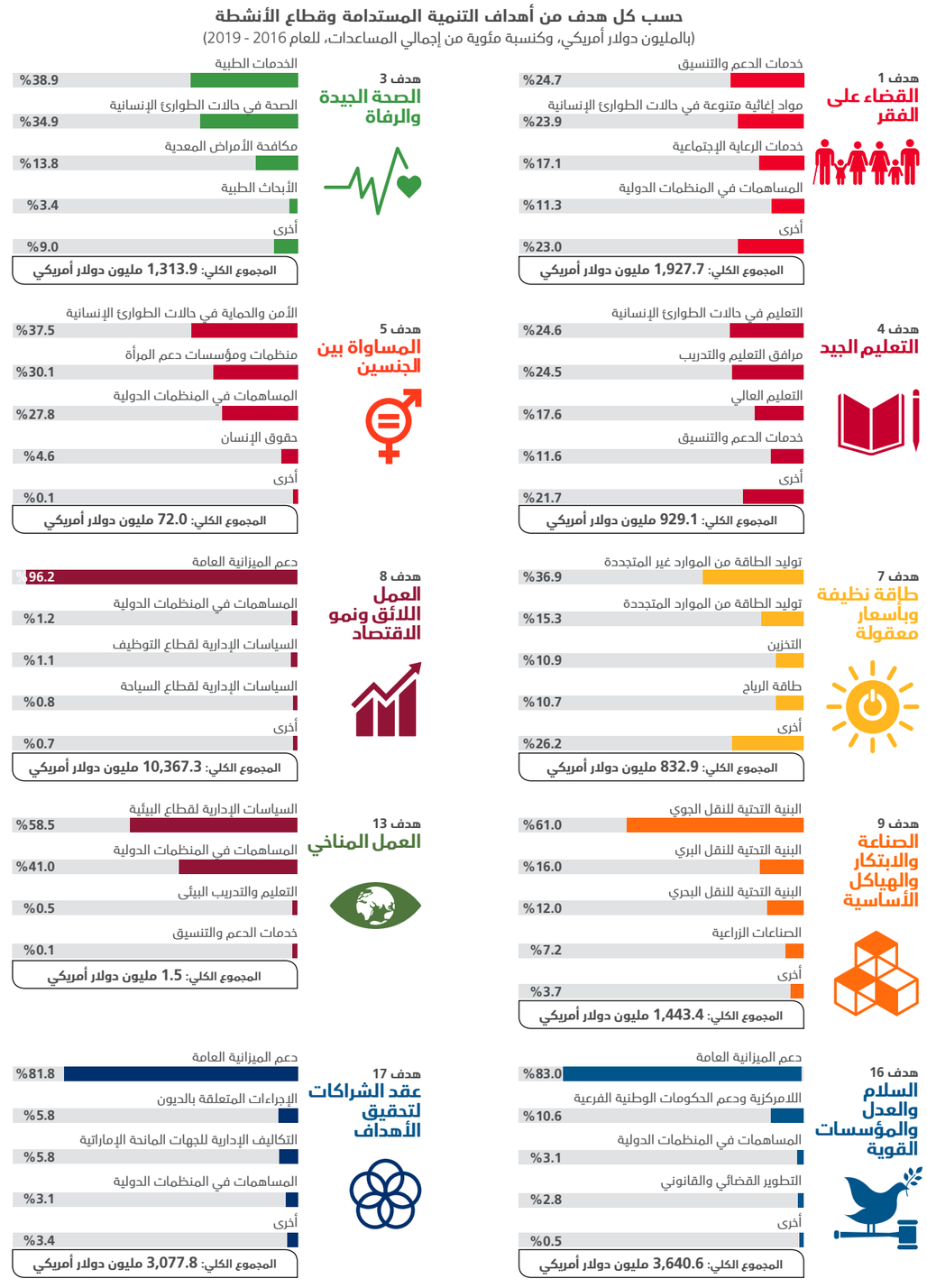

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومستوى الدخل
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016-2019)

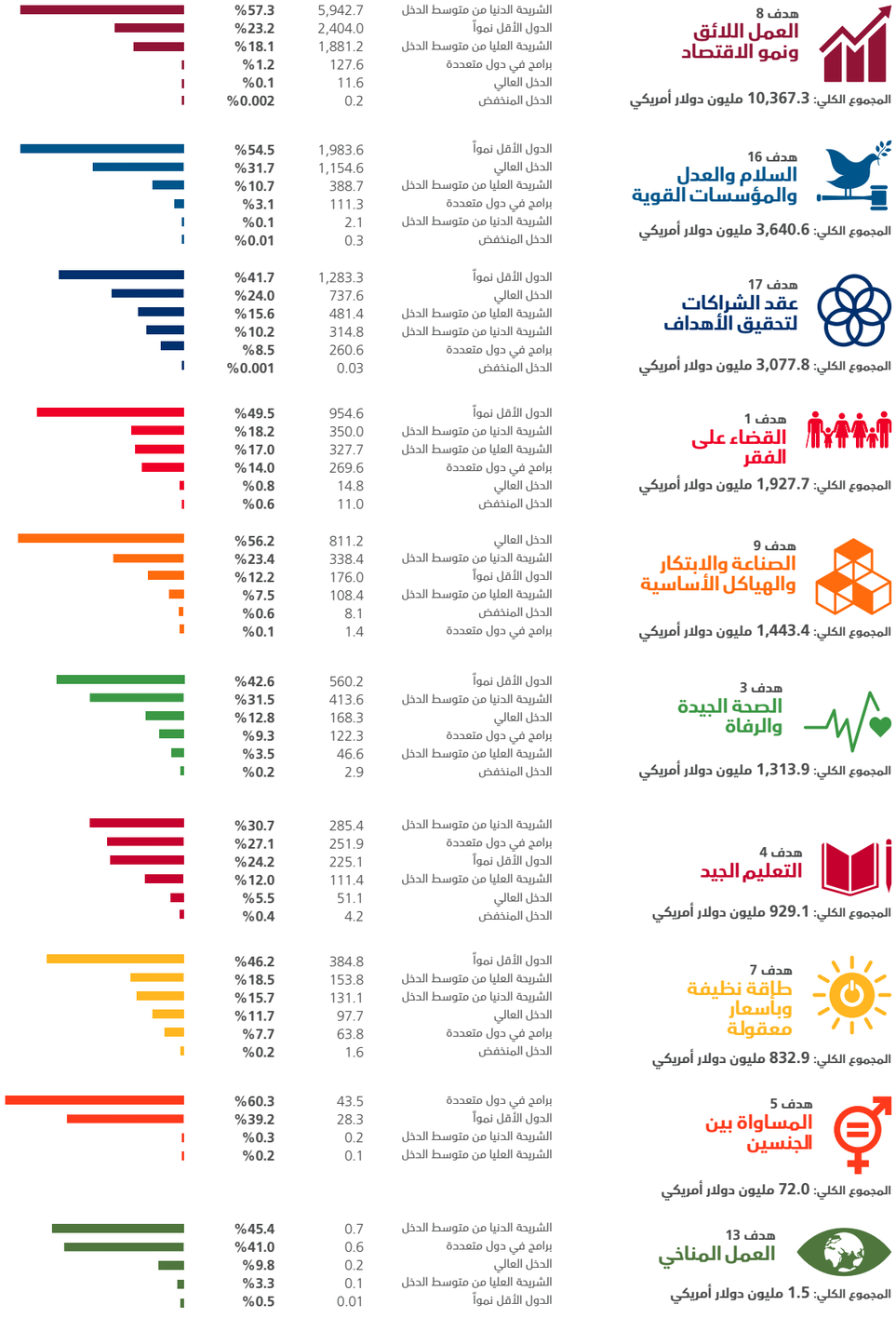

دورة تدريبية حول تمكين 100 سيدة من رائدات المستقبل للتميّز في مجال الضيافة في رواندا.
المصدر: وزارة الخارجية والتعاون الدولي

أهداف التنمية المستدامة العشرة وقطاعات المساعدات

على مدى السنوات الأربعة الأخيرة، حصلت أربعة من أهداف التنمية المستدامة، جميعها من بين أهداف التنمية المستدامة محل التركيز الواردة ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2017–2021، على ما يقرب من ثلاثة أرباع إجمالي المساعدات الخارجية. وتلك الأهداف هي: الهدف 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد (**وحصل على 38.08 مليار درهم إماراتي**؛ أي ما يوازي 10.37 مليار دولار أمريكي)؛ والهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية (**وحصل على** 13.37 مليار درهم إماراتي؛ أي ما يوازي 3.64 مليار دولار أمريكي)؛ والهدف 17: شراكات من أجل تحقيق الأهداف (**وحصل على 11.30 مليار درهم إماراتي**؛ أي ما يوازي 3.08 مليار دولار أمريكي)؛ والهدف 1: القضاء على الفقر (**وحصل على 7.08 مليار درهم إماراتي**؛ أي ما يوازي 1.93 مليون دولار أمريكي).

تم توجيه نحو 35 في المائة من الدعم الإماراتي الموجّه لصالح أهداف التنمية المستدامة الأربعة هذه لتحقيق الأهداف التنموية المستدامة الوطنية لنحو 38 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً. وجاءت اليمن والسودان وإثيوبيا على رأس قائمة الدول المتلقية لهذا النوع من المساعدات.

تحليلا للسنوات الأربعة السابقة وفقاً لمستوى مدفوعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، تستعرض الصفحات التالية الدعم الإماراتي الموجّه لكافة أهداف التنمية المستدامة الواردة ضمن سياسة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2017–2021، باستثناء الهدف 13 (اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره) والذي يعتمد تطوير سياسة شاملة للمناخ من أجله على أطر وبيئات جغرافية واجتماعية معيّنة، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية والمنخفضة الدخل.[3]

تم بيان قيم المساعدات المدفوعة خلال عام 2019 مع إبراز أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، وعلى نحو مماثل تم استعراض عددٍ من قطاعات المساعدات التي تلقت دعماً إماراتي تحت كل هدف من أهداف التنمية المستدامة.

هدف 8
العمل اللائق ونمو الاقتصاد

لم تكن أوجه ومتغيرات بيئة الاقتصاد العالمي السائدة مواتية لدعم تحقيق تقدم سريع في تحقيق الهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة. فعلى الرغم من ازدياد قيمة التمويلات الموجهة لصالح البنية التحتية الاقتصادية في الدول النامية والتقدم الهائل الذي أُحرز في اتصالات الهاتف المحمول، إلا أن الدول المتأخرة، كالبلدان الأقل نمواً، تواجه تحديات خطيرة فيما يتعلق بمضاعفة نصيب قطاع الصناعات التحويلية من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول 2030، كما أن معدلات الاستثمار في مجال الأبحاث العلمية والابتكار لديها لا تزال أقل من المتوسط العالمي.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

ارتكز الموضوع الأساسي لسياسة عمل المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة المتعلق بدفع السلام العالمي والازدهار على السعي لتحقيق الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، والذي جاء على رأس قائمة أهداف التنمية المستدامة الأكثر تلقياً للدعم، بقيمة وصلت إلى **38.08 مليار درهم إماراتي** (10.37 مليار دولار أمريكي)، **منها 36 في المائة تم إنفاقها خلال عام 2019**.

حصل الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة على ما يقرب من نصف قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2019. حيث تم تخصيص كافة المدفوعات الموجّهة لهذا الهدف بالكامل تقريباً، بقيمة **13.67 مليار درهم إماراتي (3.72 مليار دولار أمريكي)** لدعم ثلاث دول من فئة البلدان الأقل نمواً، هي تشاد وأوغندا والسودان، ودول أخرى ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل، تشمل مصر وباكستان والأردن وفلسطين.

وفيما يتعلق بحجم المساعدات، تم توجيه غالبية الدعم الموجّه للهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة في صورة دعم للميزانية والبرامج العامة، **ودعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمات مقدمة للمنظمات الدولية**. تم تقديم ما يزيد عن 90 في المائة منها في صورة قروض ميسّرة وقروض غير ميسّرة في عام 2019.

على مدار سنوات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، شملت المساعدات الإماراتية الموجهة لصالح تحقيق الهدف الإنمائي الثامن كذلك تعزيز قدرات القوى العاملة من خلال توفير فرص لبناء القدرات. بهدف تعزيز الخدمات الحكومية وتمكين القوى العاملة في عدة مجالات تشمل السياحة، وتمويل المشاريع متناهية الصغر الهادفة لتمكين النساء، وبناء القدرات، والتدريب المتخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على سبيل المثال. كما توفر منصات الحلول والابتكار التشاركية المتاحة على شبكة الإنترنت خدمات ابتكار مفتوحة "باللغات المحلية" لربط الشركات الناشئة ومراكز الأبحاث وشبكات الأعمال والأفراد للعمل معاً لحل أهم التحديات التي تواجهها الشركات ومنشآت الأعمال، منها منصة يُمكن في مصر، وبانكوميونال في كولومبيا.

ساعدت دولة الإمارات في تعزيز ودفع الغايات العالمية المدرجة ضمن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة من خلال دعمها لقطاع **الميزانية والبرامج العامة** للعديد من الدول النامية، ثلاثة منها من بين البلدان الأقل نمواً، وهي إثيوبيا والسودان ومالي. حيث بلغت القيمة الإجمالية لهذا الدعم 36.63 مليار درهم إماراتي (9,97 مليار دولار أمريكي) كانت الغالبية العظمى منها في صورة مساهمات غير مخصصة، مما ساهم في تيسير دفعها للبنوك المركزية للدول بغرض دعم الاستقرار المالي بها. أتاح هذا للحكومات مرونة أكبر في تخصيص التمويل الممنوح لها وفقاً لخططها التنموية، ابتداءً من برامج القضاء على الفقر، وضمان استمرار الخدمات الحكومية لمواطنيها وحتى تنفيذ الاستراتيجيات والإصلاحات المقترحة للاقتصاد الكلي، وغيرها من أوجه الإنفاق. وفي عام 2019، بلغت قيمة التمويلات المقدمة من دولة الإمارات لهذا الغرض 13.16 مليار درهم إماراتي (3.58 مليار دولار أمريكي).

جاء هذان القطاعان في المرتبتين الثانية والثالثة في قائمة القطاعات الأكثر تلقياً للدعم ضمن الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة، حيث حصلا على **448.8 مليون درهم إماراتي (122.2 مليون دولار أمريكي)** لصالح **المساهمات المقدمة للمنظمات الدولية** وعلى مبلغ **423.0 مليون درهم إماراتي (115.2 مليون دولار أمريكي)** لصالح برامج **دعم العاطلين عن العمل**. حصلت **اثنتا عشرة** منظمة متعددة الأطراف من خلال هذا التمويل على مساهمات غير مخصصة ومساهمات في ميزانياتها الأساسية بالإضافة إلى خلق فرص عمل في مجال الخدمات اللوجيستية في اليمن وبرامج لتوليد الدخل في كل من فلسطين ونيجيريا.

مقالة

مبادرة تمويل رائدات الأعمال

تعد "مبادرة تمويل رائدات الأعمال" شراكة رائدة تهدف لحشد وتوجيه التمويلات لصالح منشآت الأعمال المملوكة أو المُدارة بواسطة النساء في الدول النامية. يتألف شركاء مبادرة تمويل رائدات الأعمال من 14 حكومة وستة من بنوك التنمية متعددة الأطراف باعتبارهم شركاء التنفيذ، وعدد من أصحاب المصالح والأطراف المعنية الآخرين من القطاعين العام والخاص من مختلف أنحاء العالم. تم إطلاق المبادرة عام 2017 بقيمة بلغت 355 مليون دولار أمريكي كمساهمات مقدمة من الدول المانحة. تعتبر دولة الإمارات من بين المساهمين المؤسِسين للمبادرة بالتزام قيمته 50 مليون دولار أمريكي مقدمة تحت رعاية صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، والذي من أقواله: "منذ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر 1971، وننحن ننظر للنساء كشركاء على قدم المساواة في تنمية الدولة [4]".

خصصت مبادرة تمويل رائدات الأعمال بالفعل 249 مليون دولار أمريكي لصالح برامج يستفيد منها أكثر من 114 ألف منشأة أعمال مملوكة أو مُدارة بواسطة النساء، إلى جانب حشد 2.6 مليار دولار أمريكي من القطاعين العام والخاص تم تنفيذ المشاريع في عشرات الدول، حيث تم توجيه ما يزيد عن نصف المبالغ لدول منخفضة الدخل (من المؤهلة للحصول على مساعدات من المؤسسة الدولية للتنمية)[5]، من بينها العديد من الدول التي تعاني من عوامل الضعف كحالات الصراع وأعمال العنف. وتنتهج المبادرة منهجاً ينسجم مع النظام البيئي، وذلك للعمل على إزالة العقبات التي تقف في طريق التمكين الاقتصادي للنساء، ومعالجة القيود وخلق الفرص المتعلقة بالتمويل والوصول للأسواق وخلق بيئة داعمة.

منذ بداية عرض مبادرة تمويل رائدات الأعمال على قادة الدول والأعمال في إطار قمة مجموعة العشرين التي عقدت في هامبورغ، بألمانيا، كانت مهمتها الأساسية دعم ومساندة رائدات الأعمال من خلال تعزيز قدرتهن على الحصول على المنتجات والخدمات المالية، وبناء قدراتهن، وتوسيع شبكات التواصل، وتزويدهن بالتوجيه والإرشاد، بالإضافة إلى إتاحة الفرص لإقامة جسور تواصل للدخول إلى الأسواق المحلية والعالمية، وهو ما ينسجم مع توجهات وسياسات دولة الإمارات العربية المتحدة. فعلى مدار ما يقرب من خمسة عقود، وضعت دولة الإمارات القوانين والأطر القانونية العامة لحماية حقوق النساء، وتشجيع مشاركتهن في الحياة الاقتصادية، وتحسين المناخ السياسي ومناخ الأعمال للنساء ووضع المراسيم الاتحادية لتحقيق المساواة في الأجور للأعمال التي لها نفس القيمة[6]. ووفقاً للتقرير العالمي للفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، تحتل دولة الإمارات مرتبة متقدمة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على المستوى الإقليمي. ويتأتى هذا الإنجاز استناداً للاعتقاد الراسخ بأهمية وحقيقة المساواة بين النساء والرجال كشركاء في المجتمع.[7]

خلال عام 2019، دعّمت دولة الإمارات مقترحات مبادرة تمويل رائدات الأعمال المختصة بتسهيل الحصول على التمويل ودخول الأسواق لما لا يقل عن 67,138 منشأة أعمال صغير ومتوسطة مملوكة/مُدارة بواسطة النساء في كل من الهندوراس، السلفادور، غواتيمالا، المكسيك، كولومبيا، البرازيل، بيرو، الأرجنتين، جزر الكاريبي، مع التركيز بشكل خاص على النساء المحرومات واللاتي يعانين نقص الخدمات. تبلغ القيمة الإجمالية للمشروع 350.9 مليون دولار أمريكي، موّلت مبادرة تمويل رائدات الأعمال نحو 34.1 مليون دولار أمريكي منها.

علاوة على هذا، تم اعتماد مبادرة تمويل مشابهة لصالح النساء في دول أفريقيا منخفضة الدخل والهشة لربطهن بالمدربين وشبكات الأعمال، لتمكينهن من الارتقاء بمستويات منشآتهن التجارية لمستوى أعلى. حيث كانت إثيوبيا وموريتانيا والنيجر والسنغال وسيراليون وتنزانيا وأوغندا وزامبيا من بين الدول محور التركيز والأولوية إلى جانب كل من بوروندي وتشاد والقمر المتحدة وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديموقراطية ومالي وموزامبيق والسودان وزمبابوي. تبلغ القيمة الإجمالية للمشروع 805.6 مليون دولار أمريكي، موّلت مبادرة تمويل رائدات الأعمال نحو 73.8 مليون دولار أمريكي منها.

القمة الإقليمية الأولى لمبادرة تمويل رائدات الأعمال في أبيدجان، ساحل العاج.
المصدر: مبادرة تمويل رائدات الأعمال

تم استلهام ثالث برامج التمويل المشابهة، والذي من المقرر أن يمتد على مدار 5 سنوات ابتداءً من يوليو 2019 وحتى ديسمبر 2024، من الأغلبية الساحقة لمشاريع النساء التي ظلت عالقة ضمن "الفئة المتوسطة الغائبة"، التي تعاني من أجل الحصول على التمويل في منطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، وهو ما يُعرف بـ "تعجيل إنعاش شركات الأعمال المملوكة للنساء"، ويُطلق عليه اختصاراً (WAVES). حيث تعاني شركات الأعمال الصغيرة ومتوسطة الحجم المملوكة للنساء في تلك المنطقة من مثبطات نمو ومعوقات مزدوجة نتيجة غياب البرامج المتخصصة التي تسهم في تلبية احتياجاتهن ومعالجة القيود المفروضة عليهن عند دخول الأسواق استناداً لعوامل النوع الجنساني. ويستهدف برنامج "تعجيل إنعاش شركات الأعمال المملوكة للنساء" نفع نحو 16,775 شركة أعمال مملوكة للنساء هادفة للنمو لتمكينهن من التحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة الحجم مزدهرة تعمل مع القطاع العام إلى جانب رفع القيود القانونية والتنظيمية التي تواجهها رائدات الأعمال عند إدارة مشاريعهن. تبلغ القيمة الإجمالية للمشروع 456.6 مليون دولار أمريكي، موّلت مبادرة تمويل رائدات الأعمال نحو 34.4 مليون دولار أمريكي منها.

هدف 16
السلام والعدل والمؤسسات القوية

في السنوات الأخيرة، لم يُحرز أي تقدم كبير نحو إنهاء العنف أو تعزيز سيادة القانون أو تقوية المؤسسات على جميع المستويات أو زيادة الوصول إلى العدالة. فملايين الناس يُحرمون من أمنهم وحقوقهم وفرصهم كما يقوض فرص تقديم الخدمات العامة والتنمية الاقتصادية الأشمل. كما أن الهجوم على نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين يعيق في الوقت نفسه تقدم التنمية. هناك حاجة إلى المزيد من العمل لضمان تنفيذ الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بشكل صحيح.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

تظل مشكلات الصراعات وانعدام الأمن وضعف المؤسسات ومحدودية فرص الحصول على العدالة من أهم العقبات التي تهدد فرص تحقيق التنمية المستدامة. لذا، فاسترشاداً بسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية وأحد محاورها البارزة، "تحقيق الازدهار والسلام العالمي"، جاء الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، المختص بتحقيق السلام والعدالة وتعزيز المؤسسات الفعّالة، في المرتبة الثانية في قائمة الأهداف الأكثر تلقياً للدعم. حيث يعتبر ترسيخ طرق الإدارة العامة والحوكمة من أهم مُمَكِّنات تحقيق التنمية. أظهرت الأبحاث أن تحقيق نتائج تنموية أفضل، بما في ذلك تحقيق نصيب أعلى للفرد من الدخل وتنافسية أكبر وخفض معدلات وفيات الأطفال، يرتبط بوجود حوكمة ومؤسسات عامة قوية.

أنفقت دولة الإمارات نحو 13,37 **مليار درهم إماراتي** (3,64 **مليار دولار أمريكي**)،أي ما يوازي 15 في المائة من إجمالي مساعداتها الخارجية، لصالح مشاريع تساعد في تحقيق الأهداف العالمية التي تسهم في نشر "السلام والعدالة والمؤسسات القوية". تم تخصيص ما يزيد عن نصف تلك المساعدات لصالح اليمن، يليها العراق والقمر المتحدة وأفغانستان. حيث تم تقديم ما يوازي 69 في المائة منها في صورة منح.

استكمالاً للدور الذي تقوم به المدفوعات الموجّهة لصالح **برامج دعم الميزانية** والدعم المقدم للحكومات المحلية للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار السياسي وتمهيد السبيل لتحسين فعالية الحكومات، قدمت دولة الإمارات تمويلات في صورة منح لصالح **اللامركزية لدعم الحكومة المحلية** لإقليم كردستان في العراق. بينما على الجانب الآخر، بلغت قيمة المساهمات المقدمة للمنظمات الدولية العاملة في مجالات دعم السلام والعدالة والحوكمة نحو 111.08 **مليون درهم إماراتي (408.0 مليون دولار أمريكي)**. تم تقديم هذا الدعم متعدد الأطراف لصالح العديد من المنظمات الدولية، منها إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام، ومكتب الموضية السامية لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بالإضافة إلى مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات من أجل مكافحة أشكال الرق المعاصرة.

هدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

يكتسب دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة زخماً، حيث بلغت قيمة التحويلات الشخصية أعلى مستوى لها على الإطلاق، كما أصبحت نسبة متزايدة من سكان العالم تتمتع بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، علاوة على إنشاء مصرف للتكنولوجيا لصالح البلدان الأقل نمواً. ومع ذلك، لا تزال الثغرة الرقمية قائمة: حيث إن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في التراجع، وكثيراً ما تكون تدفقات الاستثمار الخاص غير متوافقة مع التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، طرأ تباطؤ في النمو العالمي بسبب التوترات التجارية المستمرة. لذا أصبح التعاون الدولي مطلوباً الآن أكثر من أي وقت مضى لضمان حصول البلدان على الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

يتضمن الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة خمس غايات أساسية متعلقة بالشراكات والتعاون لضمان النجاح في تحقيقه، وهم: 1) التمويل، والذي يوجّه أغلبه كمساعدات إنمائية رسمية وتحويلات مالية؛ 2) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ 3) بناء القدرات؛ 4) التجارة؛ 5) مشكلات الأنظمة، والتي تشمل البيانات والرقابة والمساءلة، والتي تشمل كذلك أنظمة الإحصاءات الوطنية.

يعتبر السبيل الوحيد لتحقيق هذا الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة هو عقد شراكات عالمية قوية وتعزيز التعاون الدولي. علاوة على هذا يعد تحسين فرص الاطلاع والحصول على التكنولوجيا والمعرفة من بين أهم السبل لمشاركة الأفكار وتبني الابتكارات. ويعتبر تنسيق السياسات لمساعدة الدول النامية في إدارة ديونها، وكذلك تعزيز الاستثمار في الدول الأقل نمواً أمر حيوي لتحقيق النمو والتنمية المستدامين. كما أن هناك العديد من الدول التي تكون في حاجة للحصول على مساعدات إنمائية رسمية لتشجيع النمو والتجارة فيها.

تركز المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، منذ عام 2016، على البلدان الأقل نمواً بشكل خاص، حيث لم تلبِّ المساعدات الخارجية الإماراتية النسبة التي حددتها الأمم المتحدة، بتخصيص ما بين 0.15 – 0.20 في المائة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي لدعم البلدان الأقل نمواً، فحسب بل تجاوزتها كذلك. ففي الفترة من 2016 – 2019، بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الإماراتية الموجهة للبلدان الأقل نمواً 0.41 في المائة من قيمة المساعدات إنمائية الرسمية/الدخل القومي الإجمالي. تم توجيه نحو 42 في المائة من المبلغ الإجمالي المخصص لصالح الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة لصالح 22 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً، أي ما يوازي 4.71 **مليار درهم إماراتي (1.28 مليار دولار أمريكي)**.

وفيما يتعلق بالشراكات العالمية، تعيد سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد على كون التعاون الدولي من الركائز الأساسية ضمن أجندة المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات. ومن خلال احترام دولة الإمارات الثابت لأهمية الشراكات، فإنها تعمل بشكل ثنائي، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مع كل من الدول النامية والدول الفاعلة والدول المانحة والمنظمات الدولية والمؤسسات متعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وكذلك القطاع الخاص. علاوة على هذا، تهدف برامج الشراكة القُطرية التي تنفذها دولة الإمارات إلى دعم الدول النامية في تحقيق أولوياتها التنموية الوطنية.

وفيما يتعلق **بالتحويلات المالية**، تقدم دولة الإمارات واحداً من أقل رسوم التحويل على مستوى العالم، كما أنها تعد واحدة من أهم قنوات التحويل المالي العالمي. وتشير التقارير إلى أن التحويلات المالية الصادرة من دولة الإمارات خلال عام 2019، والتي يتم توجيه أغلبها للدول النامية، قد بلغت 165 مليار درهم إماراتي (45 مليار دولار أمريكي)[8]، في قيمة مقاربة لقيمة التحويلات التي جرت على مدى الأعوام الأربعة الأخيرة.

وبالنسبة للتجارة الخارجية، فقد فتحت دولة الإمارات أسواقها للدول المؤهلة للحصول على مساعدات إنمائية رسمية، وفقاً لتعريف لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مما مهّد الطريق أمام الدول النامية للمشاركة وزيادة حصتها من التجارة العالمية. وتعد الدولة واحدة من بين أعلى عشرين دولة على مستوى العالم في الصادرات والواردات السلعية وأكبر دولة تجارية على مستوى الشرق الأوسط.

وبالإضافة إلى جهود دولة الإمارات المبذولة للمساعدة في تحقيق الغايات الرئيسية الخمسة المبينة أعلاه ضمن الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة، والتزامها الراسخ بتحقيق تعاون دولي فعّال، وجّهت دولة الإمارات 11.30 **مليار درهم إماراتي (3.08 مليار دولار أمريكي)**، تم تخصيص ما يوازي 58 في المائة منها، خلال عام 2019، لدفع التقدم في تحقيق الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة.

تم توجيه غالبية هذه المساعدات لتمويل قطاعين تمويين: **المساهمات المقدمة للمنظمات الدولية، وقطاع دعم الميزانية العامة وإعفاء الديون** الخاصة بإريتريا خلال عام 2019.

مقالة

فعالية الحوكمة

تستمر دولة الامارات العربية المتحدة بتعزيز الشراكة وتبادل المعرفة وبناء قدرات الأفراد والمؤسسات لمواجهة التحديات العالمية.

لذا، تعمل وزارة الخارجية والتعاون الدولي من خلال شركائها ضمن برنامج الإمارات للمساعدات الفنية UAE Technical Assistance Program لتوفير برامج تدريبية للدبلوماسيين تهدف إلى الارتقاء بإسهامات دولة الإمارات على صعيد العمل التنموي والإنساني في كافة المجالات وبناء قدرات الدول النامية وكما يتم تنظيم الزيارات الميدانية للوفود بهدف الاطلاع على أفضل الممارسات الإماراتية والاستفادة من تجاربهم. هذا دليل بأن دولة الامارات العربية المتحدة تستمر بنجاحها تجاه ترسيخ العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة بالإضافة الى اتمام الشراكة الاستراتيجية في التحديث الحكومي مع كل من: المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية وجمهورية أوزبكستان. تلتزم دولة الامارات بتنفيذ المبادرات ضمن أدوات ديناميكية مبتكرة تلبي احتياجات المجتمع. ويعد تفعيل الشراكات الدولية في صناعة مستقبل الحكومات، وتحديث أطر العمل الحكومي، محوراً لنهج دولة الإمارات، في بناء العلاقات الهادفة لخير المجتمعات، وصناعة مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

من أهم أهداف برامج بناء القدرات التي تقدمها وزارة الخارجية والتعاون الدولي بالتحديد في المجال الدبلوماسي هو قياس أثر البرامج التدريبية لتطويرها بشكل مستمر. ومن نتائج برنامج التدريب الدبلوماسي الذي تم تنفيذه في عام 2019، تعيين بعض الدبلوماسيين من مالي الذين شاركوا في البرنامج التدريبي، من قبل وزارة شؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية مالي في بعثات مالي في الخارج مما يعزز الأثر المستدام لبرامج فعالية الحكومية التي تقدمها دولة الإمارات العربية المتحدة.

وتعتبر الدورات التدريبية للدبلوماسيين من ضمن تطوير العمل الحكومي، حيث تم إعداد سلسلة برامج تدريبية في مجال الدبلوماسية من قبل وزارة الخارجية والتعاون الدولي بالشراكة مع أكاديمية الإمارات الدبلوماسية لصالح 60 عضوا في السلك الدبلوماسي من جنوب السودان ومالي والغابون بهدف تعزيز المعرفة والمهارات الدبلوماسية لدى الدول الشريكة وتحقيق أهداف المساعدات الخارجية الإماراتية. تضمن البرنامج التدريبي 8 دورات تدريبية قصيرة في مجالات عدة منها اجتماعية، اقتصادية وثقافية. بالتفصيل دورة عن البروتوكول والاتيكيت، دورة تعريفية عن تاريخ وثقافة الإمارات، دورة عن سياستها الخارجية والمساعدات الخارجية، القانون الدولي وحقوق الانسان، الدبلوماسية العامة والثقافية، الوعي بين الثقافات، منظومة الأمم المتحدة الاتحاد الأوروبي وهي دورة حول مهام وعمل الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة، بهدف التأكيد على أهمية الأمم المتحدة كملتقى أساسي لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات الحالية حيث استعرضت الدورة أمام المشاركين أهداف التنمية المستدامة، والتحديات العالمية ، وخاصة ما يتعلق منها بالفقر والتغير المناخي وقضايا البيئة، كما حددت أفضل الممارسات اللازمة لضمان تحقيق الازدهار والسلام العالمي. لم يكن هذا البرنامج دورات تدريبية فقط، بل تم إعداد زيارات عدة للمشاركين من تنظيم أكاديمية الامارات الدبلوماسية بالتعاون مع وزارة الخارجية والتعاون الدولي ومنها جولة تعريفية في ديوان عام الوزارة، جامعة السوربون أبوظبي والتي تضمنت حضور المشاركين الحلقة الشبابية الفرنكوفونية في التنمية المستدامة، بالإضافة إلى جولة سياحية في متحف اللوفر بأبوظبي. تحرص دولة الامارات على توفير الخبرة والتدريبات ذات المستوى العالي لموظفي الحكومات مما يؤدي الى منصة فاعلة للحوار وتبادل المصالح المشتركة.

تمثلت الشراكة الاستراتيجية في التحديث الحكومي في توقيع مذكرة تفاهم بين معالي محمد القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل ومعالي مجد محمد شويكة وزيرة تطوير القطاع العام في المملكة الأردنية الهاشمية في يونيو 2018 حيث تم توفير33,826 ساعة تدريب ل 2151 متدرب خلال 112 ورشة عمل. انطبقت مبادئ الكفاءة الحكومية في مجالات عدة: الأداء والتميز الحكومي، الخدمات الحكومية، بناء القدرات الحكومية، المسرعات الحكومية. تم تشجيع عدد كبير من طلاب الجامعات على ابتكار حلول إبداعية في مجال تطبيقات الهواتف الذكية لتطوير خدمات حكومية سهلة وتشجيع الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن مبادرات على سبيل المثال، جائزة ولي العهد لأفضل تطبيق خدمات حكومية في الأردن في أبريل 2019 ومبادرة مليون مبرمج أردني لبناء قدرات شباب واعد مما أدى الى تمكينهم بمعرفة أدوات التكنولوجيا المتقدمة. ضمن فعاليات الدورة السادسة من القمة العالمية للحكومات وبحضور صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وقع معالي محمد القرقاوي وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل ومعالي الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية، اتفاقية بين الدولتين في فبراير 2018 حيث تم توفير 89,640 ساعة تدريب ل 7500 متدرب خلال 60 ورشة عمل عن أهمية مبادئ الأداء والتميز الحكومي، الخدمات الحكومية وبناء القدرات الحكومية. انعقد مؤتمر مصر للتميز الحكومي في يوليو 2018، بدعم وشراكة الامارات

توقيع اتفاق بين مؤسسة دبي للمستقبل ومؤسسة بيت دوت كوم لدعم مبادرة "مليون مبرمج أردني".
المصدر: مبادرة مليون مبرمج أردني

كما يتوج جهود فرق العمل المشتركة في مجال التميز الحكومي حيث تم تكريم عدد من الجهات الحكومية والموظفين الفائزين بالجائزة في عام 2019 وذلك لتشجيعهم على تطوير العمل الحكومي ضمن الخطط التنفيذية لاتفاقية الشراكة الاستراتيجية في التحديث الحكومي بين البلدين الشقيقين. علما ان الجائزة كانت اتساقا مع استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر 2030"، وسعيت إلى تكوين جهاز إداري كفء وفعال يطبق مفاهيم الحوكمة، ويساهم بدوره في تحقيق التنمية. استكملت سلسلة شراكة تحديث العمل الحكومي وذلك في دولة أخرى حيث قام وفد دولة الإمارات بزيارة جمهورية أوزبكستان في ابريل 2019 وتم توقيع الاتفاقية بعد أسبوعين من اجتماع فخامة الرئيس شاكت ميرزيوييف مع صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في مارس 2019. رحبت دولة الإمارات بوفد أوزبكي رفيع المستوى لإطلاق العديد من المبادرات المشتركة حيث انتجت بتوفير 29,539 ساعة تدريب ل 1649 متدرب خلال 48 ورشة عمل ضمن 22 محور في مختلف مجالات الكفاءة الحكومية ومنها: التطبيقات الحكومية الذكية، الخدمات الحكومية، الجودة الحكومية، الخدمات المدنية. نجحت الشراكة بإطلاق جائزة أفضل تطبيق للخدمات الحكومية في سبتمبر 2019 ومبادرة مليون مبرمج أوزبكي في نوفمبر 2019 مما أدى الى تمكين عدد كبير من الموظفين الحكوميين بتطوير القدرات الحكومية ومعرفة مبادئ الأداء والتميز الحكومي.

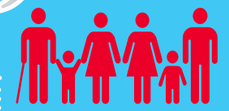

هدف 1
القضاء على الفقر

يستمر تراجع معدلات الفقر المدقع على مستوى العالم، ولكن وتيرة هذا التراجع تباطأت. فالعالم لا يسير على المسار الصحيح لتحقيق الهدف المتمثل في وجود أقل من 3 في المائة من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع. حيث يواجه الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع حرمان شديد ومتعمق غالباً ما يتفاقم نتيجة الصراعات العنيفة والهشاشة في مواجهة الكوارث. ومع هذا، فغالباً ما تساعد أنظمة الحماية الاجتماعية الفعّالة وسياساتها المقترنة بالإنفاق الحكومي الموجّه لتوفير الخدمات الرئيسية أولئك الذين تُركوا خلف الركب على العودة إلى الوقوف على أقدامهم وإيجاد سبيل الخروج من الفقر، ولكن على جانب آخر ينبغي كذلك رفع مستوى تلك الخدمات حتى تفي بحجم الطلب عليها.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

يعد القضاء على الفقر بكافة أشكاله في كل مكان، بلا شك، واحداً من الأهداف العالمية الأكثر تلقياً للدعم المقدم من دولة الإمارات العربية المتحدة. وذلك انسجاماً من أهم أهداف سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فمن إجمالي المدفوعات المقدمة لصالح تحقيق الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، والتي بلغت قيمتها 7.08 **مليار درهم إماراتي (1.92 مليار دولار أمريكي)** وتم تقديمها حصرياً تقريباً في صورة منح، تم تخصيص نحو 50 في المائة منها إلى 36 من البلدان الأقل نمواً، حيث تعتبر هناك الاحتياجات التنموية والإنسانية في أعلى مستوياتها. وتحقيقاً لنفس الغاية المتمثلة في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر، تم تعيين غالبية المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات، إن لم يكن كلها، لصالح أهداف أخرى من أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد- الذي حظي بأعلى تمويل – والتي تلعب جميعها كذلك دوراً محورياً في القضاء على الفقر.

تم توجيه غالبية المساعدات الخارجية المخصصة لصالح الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة لدول قارة أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وبالأخص إلى السودان والصومال وأوغندا وإثيوبيا ومالي وموريتانيا والنيجر، واليمن وسوريا والأردن وفلسطين وفي آسيا جمهورية بنغلاديش.

وبناءً على هذا، تم توجيه قسم كبير من تلك المساعدات لدعم الفئات الأكثر ضعفاً المتضررة من الأزمتين اليمنية والسورية. بالإضافة إلى الجهود المبذولة لدعم اللاجئين والأشخاص النازحين داخلياً، في صورة خدمات للدعم والتنسيق لإدارة وتشغيل مخيمات اللاجئين السوريين في الأردن، تم توجيه غالبية الدعم الإماراتي الموجّه لصالح الهدف الإنمائي الأول **كمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ، ولخدمات الرعاية الاجتماعية، وقطاع الصحة في حالات الطوارئ.**

لا زالت الأزمات الإنسانية الناجمة عن الصراعات أو الكوارث الطبيعية في حاجة للمزيد من الموارد المالية، علاوة على هذا، تظل الاحتياجات الإنسانية هائلة للغاية. فوفقاً لتقارير الأمم المتحدة، هناك ما يقرب من 167 مليون شخص في 29 دولة وست أقاليم بمختلف أنحاء العالم في حاجة للحصول على مساعدات إنسانية متعددة القطاعات خلال عام 2020.[9] ولهذا، حشدت دولة الإمارات 1.69 مليار درهم إماراتي (460.7 مليون دولار أمريكي) **كمساعدات متعددة القطاعات في حالات الطوارئ** لدعم المجتمعات الهشة التي تمر بحالات طوارئ وتعاني من صراعات مستمرة.

وفقاً للأمم المتحدة، تعتبر **أنظمة الحماية الاجتماعية** متطلباً أساسياً لمنع انتشار الفقر والحد منه ومن انعدام المساواة في كل مرحلة من مراحل حياة الإنسان، وذلك من خلال تخصيص مزايا للأطفال والأمهات للرضع حديثي الولادة والأشخاص ذوي الإعاقات وكبار السن والفقراء والعاطلين عن العمل. كما تم تخصيص نصيب لا بأس به من المساهمات الإماراتية الموجّهة لصالح تنفيذ الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة من أجل دعم عدد من المبادرات التنموية والخيرية، مثل توفير السلع العينية والخدمات ودعم الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر والأسر المحرومة، من خلال إنشاء وحدات إنتاج صغيرة، لتمكينهم من توليد الدخل والإبقاء على وسائل كسب الرزق ومنحهم مرونة أكبر أثناء أوقات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وعلى نحو مماثل، دعّمت دولة الإمارات عدة مشاريع لكفالة الأيتام في 60 دولة بمختلف أنحاء العالم، من خلال توفير الغذاء والكساء وخدمات التعليم والصحة إلى جانب الدعم المالي بقيمة إجمالية بلغت 1.03 مليار درهم إماراتي (280.5 مليون دولار أمريكي).

منحة إماراتية-سعودية لتزويد المزارعين بالحيوانات الزراعية. ساهمت المنحة بفعالية في تصعيد وتوسيع نطاق عمليات منظمة الفاو الإنسانية استجابةً للتهديدات بوقوع مجاعة.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)

هدف 9
الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

يمكن لتطبيق مبادئ التصنيع الشامل والمستدام للجميع، إلى جانب دعم الابتكار والبنية التحتية، أن يسهم في إطلاق العِنان لتوليد قوى اقتصادية ديناميكية وتنافسية تسهم في خلق الوظائف وتوليد الدخل. حيث تلعب تلك العناصر دوراً أساسياً في الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة وتعزيزها، وتسهيل التجارة الدولية وتمكين استخدام الموارد بكفاءة. وللوصول ذلك، فلا يزال الطريق طويلاً أمام العالم لتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانات. حيث تحتاج البلدان الأقل نمواً على وجه الخصوص إلى تسريع تطوير قطاع الصناعات التحويلية لديها، إذا أرادت تحقيق غاية عام 2030، كما أن عليها أن تضاعف الاستثمار في البحث العلمي والابتكار. ومن الناحية الإيجابية، تحقق الانخفاض في كثافة الكربون في الصناعات التحويلية بمعدل سنوي يقارب 3 في المائة بين عامي 2010 و2016، مما يدل على الفصل عموماً بين في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد وصل إجمالي التدفقات الرسمية الموجهة لإقامة البنية التحتية الاقتصادية في البلدان النامية إلى 59 مليار دولار أمريكي في عام 2017، أي بزيادة قدرها 32.5 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2010. وعلاوة على ذلك، تحققت مكاسب مشهودة في مجال الارتباط بشبكات الاتصال الإلكتروني المتنقل.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

كان الهدف التاسع من بين أعلى أهداف التنمية المستدامة تلقياً للدعم على مدى هذه السنوات الأربعة بقيمة بلغت 5.30 مليار درهم إماراتي (1.44 مليار دولار أمريكي)، نحو 33 في المائة منها تم إنفاقها خلال عام 2019. بحسب ما ورد صراحة في تقرير الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة للعام 2019، فإن البلدان الأقل نمواً في حاجة لتسريع وتيرة تنمية قطاع التصنيع لديها، إذا ما أرادوا الوصول إلى هدف عام 2030. لذا قدّمت دولة الإمارات الدعم لمشاريع تسهم في دفع وتعزيز تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة في 14 من البلدان الأقل نمواً بالإضافة إلى عشرة من دول الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل.

حددت سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة من 2017 – 2021 ثلاثة برامج مواضيعية عالمية لتركيز الدعم عليها. أحدها موضوع النقل والبنية التحتية الحضرية، والذي يهدف إلى تلبية احتياجات البنية التحتية في الدول النامية. ومن خلال هذه البرامج، باستثمارات البنية التحتية في قطاعات النقل والإسكان والرعاية الصحية والطاقة والاتصال والمياه والتصحاح، تخطط دولة الإمارات إلى تحسين فرص حصول الشعوب على الخدمات ورفع مستوى معيشتها، إلى جانب مساندة الدول النامية في تحقيق هدفها بزيادة قدرتها التنافسية في عالم الاقتصاد. وتعد قطاعات البنية التحتية **للنقل البري والجوي** و**البحري** هي القطاعات المفضلة للتنمية.

نفذت دولة الإمارات مشاريع لتحسين **البنية التحتية للنقل البري** في شتى أنحاء العالم، بمدفوعات إجمالية بلغت 850.6 **مليون درهم إماراتي (231.6 مليون دولار أمريكي)** تم تقديمها بصورة أساسية في شكل منح. ومن بين واحدة وعشرين دولة حصلت على دعم، كانت هناك خمس دول من فئة البلدان النامية غيرِ الساحلية. وجاءت بنغلاديش والأردن واليمن على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للتمويل. علاوة على هذا، جرى خلال عام 2019، وبناءً على طلب حكومة السنغال، صيانة وإعادة تأهيل طريق نديوم- أوروسفي – باكل (RN2) والطرق المتفرعة عنه بواسطة صندوق أبوظبي للتنمية.

وفي المالديف، واصلت دولة الإمارات تمويلها الموجّه لبناء مطارين دوليين: مطار فيلانا الدولي في العاصمة ماليه، ومطار دولي جديد في مانافارو، بمنطقة نوونو وتمديد مدرج الطيران الخاص به. وبالإضافة إلى مشاريع تطوير البنية التحتية للنقل الجوي تلك، تم تنفيذ مشروع يتماشى مع استراتيجية الحكومة المغربية كذلك لتوسيع وتحديث مرافق مطار غوليم إلى جانب بناء صالة سفر جديدة.

علاوة على هذا، كانت المغرب الدولة المستفيدة الوحيدة من المساعدات الإماراتية الموجّهة لقطاع **البنية التحتية للنقل البحري**، وذلك بمنحة قدرها 550.4 **مليون درهم إماراتي (149.9 مليون دولار أمريكي)**. ويسهم مشروع تطوير وإعادة تأهيل ميناء الدار البيضاء، وهو المشروع متعدد السنوات يشمل بناء ورش لإصلاح السفن، في زيادة القدرة التشغيلية للميناء وتعزيز مكانته باعتباره أحد أكبر المعابر في المغرب، ويمر عبره أكثر من ثلث حركة المرور عبر موانئ الدولة.

في إطار دعم قطاع الصناعات الزراعية، ساهمت دولة الإمارات خلال عام 2019 في تدشين مصنع لإنتاج وتكرير السكر في مصر ومصنع **أسماك التونة المعلبة في اليمن. وبلغت قيمة هذه المشاريع 378.2 مليون درهم إماراتي** (103.0 مليون دولار).

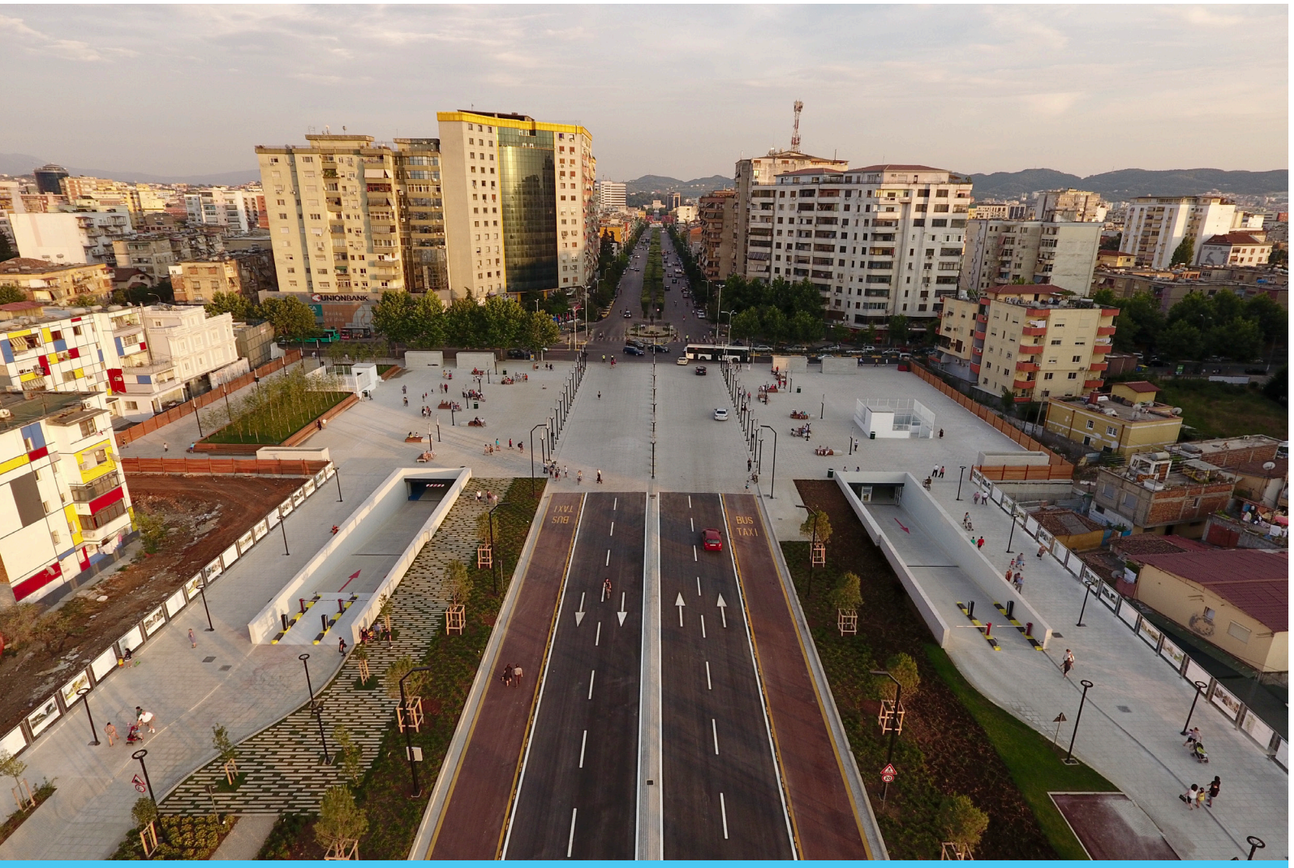

مشروع إعادة تأهيل مجرى النهر والجادّة الشمالية لتيرانا في ألبانيا، بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية. تبلغ قيمة المشروع 65 مليون دولار أمريكي، ويهدف لإنعاش قطاعي السياحة والتجارة. يغطي المشروع مساحة قدرها حوالي 885 هكتار، تشمل طريقاً طوله *2.4 كم ويتراوح عرضه ما بين 40 و70 متراً.*
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

هدف 3
الصحة الجيدة والرفاة

> أحرز تقدم كبير في تحسين صحة ملايين الناس. حيث انخفضت معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، واستمر الارتفاع في متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي، وتحقق تقدم مطرد في مكافحة بعض الأمراض المعدية. على أن التقدم تباطأ أو توقف في حالة أمراض أخرى، وينطبق ذلك على الجهود العالمية للقضاء على الملاريا والسل. وقد تسبب عدم توفر العاملين الصحيين المدربين أو التدخلات الروتينية، مثل التحصين في حدوث جانب كبير جداً من الوفيات. والواقع أن نصف سكان العالم على الأقل لا يزالون يفتقرون إلى الخدمات الصحية الأساسية، ويعاني كثير منهم من الصعوبات المالية. وفي البلدان الغنية والفقيرة على حد السواء، يمكن لحالة صحية طارئة أن تدفع الناس إلى الإفلاس أو إلى الفقر. ويتعين بذل جهود متضافرة على هذه الجبهات وغيرها لتحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع والتمويل المستدام للصحة؛ ولمعالجة تزايد عبء الأمراض غير المعدية، بما في ذلك الصحة العقلية؛ والتعامل مع مقاومة مضادات الميكروبات والعوامل البيئية التي تسهم في اعتلال الصحة، مثل تلوث الهواء والافتقار إلى مرافق المياه والصرف الصحي المدارة بأمان.
>
> المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

دأبت دولة الإمارات على تقديم الدعم لضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار، شمل هذا الدعم مدفوعات بقيمة بلغت **4.83 مليار درهم إماراتي** (1.31 مليار دولار أمريكي)، تم تقديمها بالكامل تقريباً في صورة منح. تم توجيه ما يقرب من ثلث هذا الدعم لتمويل مشاريع صحية جرى تنفيذها في 30 دولة من البلدان الأقل نمواً، بالإضافة إلى 23 دولة تقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل.

وباعتبارها من أشد مناصري القضايا العالمية الرامية إلى تخليص العالم من **الأمراض المُعدية** القاتلة مثل شلل الأطفال والملاريا، تلتزم دولة الإمارات بالقضاء على الأمراض التي يمكن تجنب الإصابة بها والتي تؤثر على المجتمعات الأكثر فقراً وهشاشة على مستوى العالم ومساعدة ملايين الأطفال والبالغين على عيش حياة صحية متمتعين بالكرامة. ففي عام 2017، أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد، ولي عهد أبوظبي، مبادرة صندوق "بلوغ الميل الأخير" بقيمة 100 مليون دولار أمريكي على مدار 10 سنوات، هذا إلى جانب تقديم الدعم إلى كل من مؤسسة بيل وميلندا غيتس، وإدارة التنمية الدولية ومؤسسة إلما فيلانثروبيز إنك. حيث قام الصندوق بإنشاء معهد للقضاء على الأمراض مهمته تحويل البيانات والتطورات التكنولوجية إلى سياسات. علاوة على هذا، سيعمل الصندوق من أجل القضاء على، والحد من، انتشار ومكافحة اثنان من الأمراض الموهنة المُهملة التي يمكن الوقاية منها، وهما: عمى الأنهار، ومرض الفلاريا. في عام 2019، اجتمع قادة العالم في مدينة أبوظبي في إطار منتدى "بلوغ الميل الأخير"، أعلنت خلاله عدة حكومات ومنظمات خيرية التعهد بتقديم مبلغ 9.50 مليار درهم إماراتي (2.50 مليار دولار أمريكي) للقضاء نهائياً على مرض شلل الأطفال.[10] حيث تعد باكستان وأفغانستان آخر دولتان لا يزال مرض شلل الأطفال متواجداً فيهما.

كما واصلت دولة الإمارات تعاونها مع التحالف العالمي للقاحات والتحصين (جافي)، والذي يعمل على تحسين فرص الحصول على اللقاحات الجديدة وغير المتوفرة للأطفال الذين يعيشون في دول العالم الأكثر فقراً.

علاوة على هذا، فقد استجابت دولة الإمارات لاحتياجات **الرعاية الصحية والطبية في حالات الطوارئ** في الدول المتضررة من الأزمات. حيث كانت اليمن وسوريا ومالي وفلسطين وبنغلاديش ونيجيريا وزمبابوي من بين التي دعّمت دولة الإمارات فيها توفير احتياجات الرعاية الصحية للملايين الأشخاص الضعفاء. شمل الدعم الموجّه لقطاع **الصحة في حالات الطوارئ** مبلغ 426.4 مليون **درهم إماراتي** (116.1 مليون دولار أمريكي) المقدم لمنظمة الصحة العالمية في اليمن لصالح تنفيذ خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في عامي 2018 2019، بالإضافة إلى إعادة تأهيل 20 مستشفى في 8 محافظات يمنية، وتوفير العقاقير والتسهيلات اللوجيستية اللازمة لمكافحة وباء الكوليرا، وتنفيذ أنشطة الحملات المتكاملة لرفع الوعي بمرض شلل الأطفال والحصبة والحصبة الألماني (الحُميراء)، إلى جانب حملات وإجراءات التحصين.

كانت غالبية المساعدات الإماراتية الموجّهة لقطاع **الخدمات الطبية** في شكل بناء للمستشفيات والعيادات الطبية، وكذلك لتمويل التكاليف التشغيلية وتوفير المعدات والأجهزة الطبية، وذلك بقيمة 1.88 **مليار درهم إماراتي** (510.9 **مليون دولار أمريكي**) على مدى السنوات الأربعة الأخيرة. حصل قطاع الخدمات الطبية في دول الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل على 56 في **المائة** من تمويل هذه المنحة. تم تقديم غالبيته للمغرب وباكستان ومصر. شملت قائمة الدول العشر الأكثر تلقياً للدعم من فئة البلدان الأقل نمواً كل من: اليمن وأفغانستان والسودان وسيراليون والصومال وتنزانيا وبنغلاديش وإثيوبيا والقمر المتحدة ومالي.

تم توجيه نحو 50.0 **مليون درهم إماراتي** (13.6 **مليون دولار أمريكي**) لصالح التعليم والتدريب الطبي، علاوة على تقديم ما يقرب من 20.0 **مليون درهم إماراتي** (5.3 **مليون دولار أمريكي**) لمكافحة مرض الملاريا.

توفير الرعاية الصحية الأساسية في اليمن من خلال المنظمة الدولية للهجرة .
المصدر: المنظمة الدولية للهجرة

مقالة

الصحة العالمية

قدمت دولة الإمارات مساعدات لقطاع الصحة خلال العام 2019 بقيمة إجمالية تبلغ 261 مليون دولار غطت العديد من دول العالم، كما قدمت مساهمات للعديد من المنظمات الدولية المعنية بالصحة في العالم.

حصل دعم الخدمات الصحية والعلاجية وخدمات الصحة في الطوارئ ودعم السيطرة على الأمراض المعدية ودعم برامج التغذية على حوالي 85٪ من جملة المساعدات المقدمة لقطاع الصحة.

وكانت اليمن وباكستان والأردن هي الدول الأعلى نصيباً في الحصول على مساعدات من دولة الإمارات في قطاع الصحة، وقد حصلت هذه الدول الثلاث مجتمعة على ما يقارب 54٪ من جملة المساعدات الإماراتية لقطاع الصحة.

بالإضافة الى الدعم الكبير المادي والعيني الذي تقدمه دولة الإمارات سنوياً، فإنها تقدم أيضاً عطاءً فكرياً واستراتيجياً مقدراً يسهم في طرح ودعم وتنفيذ العديد من المبادرات العالمية في قطاع الصحة. فعلى سبيل المثل فقد إستضافت دولة الأمارات في العام 2018 الاجتماع الدوري للتحالف العالمي للقاحات الذي يعقد كل خمسة سنوات.

وفي العام 2019 إستضافت دولة الامارات منتدى بلوغ الميل الأخير في مدينة أبوظبي. والذي جمع قادة الصحة العالميين لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات حول كيفية تحديد الأمراض المعدية والقضاء عليها ومكافحتها. عقد المنتدى تحت شعار "تكثيف الجهود من أجل بلوغ الهدف" وقد شارك فيه ضيوف رفيعو المستوى من جميع القطاعات بما فيها القطاع العام والخاص وقطاع العمل الخيري والأوساط الأكاديمية لمناقشة بلوغ الميل الأخير للقضاء على الأمراض المعدية بشكل أسرع.

تم تنظيم الجلسات والمناقشات وورش العمل التفاعلية وإستعراض الإنجازات التي تم تحقيقها وتسليط الضوء على التحديات بهدف بحث الحلول المتاحة من خلال استخدام اللقاحات والتكنولوجيا والبنية التحتية للصحة العالمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

شهد منتدى بلوغ الميل الأخير والذي أقيم تحت رعاية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي، الإعلان عن حزمة من المبادرات الجديدة الرامية إلى القضاء على الأمراض المدارية المهملة، والتي تؤثر في أكثر من 1.5 مليار شخص في البلدان النامية والأشد فقراً، علاوة على تبعاتها السلبية في اقتصادات تلك الدول والتي تكبدها مليارات الدولارات سنوياً. لقد تحقق تقدم كبير في مكافحة تلك الأمراض، منذ المصادقة على إعلان لندن التاريخي بشأن الأمراض المدارية المهملة في 30 يناير 2012. فقد تمكنت 31 دولة من استئصال مرض واحد على الأقل من الأمراض المدارية المهملة، وتحقق علاج أكثر من مليار شخص خلال العام 2018. وتدرك دولة الإمارات العربية المتحدة وشركاؤها الحاجة إلى مزيد من العمل وتضافر الجهود، فالأمراض المدارية المهملة تتسبب في وفاة الآلاف سنوياً، وهو أمر يمكن تجنبه والوقاية منه، خاصة وأن لتلك الأمراض تبعات هائلة على الجانب الاقتصادي، أبرزها استمرار دائرة الفقر التي تأسر الملايين بعيداً عن سوق العمل، علاوة على الأطفال الذين يعجزون عن الانخراط في العملية التعليمية. فهناك 205 مليون شخص معرض لخطر الإصابة بالعمى النهري عالمياً، 99٪ منهم في أفريقيا، كما إن 894 مليون شخص حول العالم بحاجة لعلاج كيميائي وقائي ضد داء الفيلاريات اللمفاوي. وتبلغ أكثر من 1 مليار دولار أمريكي التكلفة السنوية المقدرة بسبب الإعاقة الناتجة عن داء الفيلاريات اللمفاوي، حيث أن الأمراض المدارية المهملة تؤثر على الفئات الأكثر فقراً.

شهد منتدى بلوغ الميل الأخير الذي عقد في أبوظبي أيضاً الإعلان عن عدد من المبادرات والشراكات الجديدة التي تسعى إلى وضع خطط القضاء على الأمراض المدارية المهملة، مثل الإحتفال باليوم العالمي للأمراض المدارية والذي سيكون بداية الإحتفال به في يوم 30 يناير 2020. وسيكون اليوم احتفاءً بالمكاسب التي تحققت على مدار عقد من الزمن، ودعوة إلى تقديم مزيد من الاستثمارات وبذل الجهود للقضاء على هذه الأمراض بالإضافة الى تنشيط جهود الشركاء وتنسيقها والتأكيد على الحاجة الملحة إلى توفير الالتزامات السياسية والمالية وبناء الإرادة السياسية والوعي العام في البلدان الموبوءة بتلك الأمراض.

كما تم التأكيد خلال المنتدى على التزام القيادات في مجال الصحة العالمية المشاركين بالقضاء على شلل الأطفال وتقديم 2.6 مليار دولار في إطار المرحلة الأولى من تخصيص التمويل اللازم لتنفيذ استراتيجية المرحلة الأخيرة لاستئصال شلل الأطفال (2019 – 2023) التي تنفذها المبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال.

دعم مشاريع الصحة الإنجابية والرعاية الصحية للأطفال في اليمن من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان.
المصدر: صندوق الأمم المتحدة للسكان

هدف 4
التعليم الجيد

> يمكّن التعليم من الحراك الاجتماعي الاقتصادي الصاعد وهو أساسي للتخلص من الفقر. ومع ذلك، لا يزال ملايين الأطفال غير ملتحقين بالمدارس، فضلاً عن أن التحصيل في المدارس لا يحققه جميع الملتحقين. فأكثر من نصف الأطفال والمراهقين في مختلف أنحاء العالم لا يستوفون الحد الأدنى من معايير الكفاءة في القراءة والرياضيات. وهناك تباين في الفرص والنتائج التعليمية بين جميع المناطق، وتعتبر جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا وأجزاء من وسط آسيا وجنوبها متخلفة عن الركب. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الطلاب ليسوا مستعدين تماماً للمشاركة في اقتصاد عالمي شديد التعقيد. وينبغي أن توفر هذه الثغرة حافزاً لصناع السياسات لإعادة تركيز جهودهم لضمان تحسين نوعية التعليم، وتمكين المزيد من الناس من جميع الأعمار من الحصول عليه.
>
> المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

يعتبر التعليم من المحركات الأساسية الداعمة لتحقيق النمو الشامل والمستدام. واستناداً لهذا الأساس، لطالما كانت دولة الإمارات، وما زالت، مناصراً عالمياً للتعليم الجيد، خاصةً على مستوى مرحلتي التعليم الأساسي والثانوي. حيث وجّهت دولة الإمارات مساعدات خارجية بقيمة 3.41 مليار درهم إماراتي (929.1 مليون دولار أمريكي) لدعم برامج التعليم العالمية، تم توجيه ما نسبته 27 في المائة منها خلال عام 2019. وصلت هذه المساعدات، والتي تم تقديمها حصرياً في صورة منح، إلى العديد من الدول النامية، من بينها 40 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً. كما خُصص ما يزيد عن ثلث هذا الدعم لدول تقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل. جاءت فلسطين والأردن واليمن والمغرب والصومال والسودان وتنزانيا وإثيوبيا على رأس قائمة الدول المستفيدة من تلك المساعدات. علاوة على هذا، قدمت دولة الإمارات دعماً وصل إلى 205.2 مليون درهم إماراتي (55.9 مليون دولار أمريكي) لمنطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، والتي بحسب إحصائيات منظمة اليونسكو تظل المنطقة الأعلى في معدلات التسرب من المدارس.[11]

وعلى غرار ما جرى في الأعوام السابقة، واصلت دولة الإمارات تمويلها للعديد من المنظمات المهتمة بدفع التعليم في العالم، من بينها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومنظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلم والثقافة (اليونسكو)، وغيرها من المنظمات. حيث وُجه الدعم للبرامج التي أدرجت ضمن قوائم المهام والتكاليف التخصصية لتلك المنظمات، وفي مجال **التعليم في حالات الطوارئ** على وجه الخصوص. ويعتبر قطاع التعليم من قطاعات الأنشطة الرئيسية التي تعتزم دولة الإمارات مواصلة دعمها في ظل وجود ما يقرب من طفل من بين كل أربعة أطفال يعيشون في دول متأثرة بالصراعات أو الكوارث.[12] لذا وُجه نحو 840.1 مليون درهم إماراتي (228.7 مليون دولار أمريكي) لهذا الغرض، منها 341.0 مليون درهم إماراتي (92.8 مليون دولار أمريكي) في عام 2019 وحده، بينما امتد النطاق الجغرافي للدول المتلقية للدعم ما بين مالي في أفريقيا وكولومبيا في أمريكا الجنوبية وحتى العراق في قارة آسيا. هذا إلى جانب المنح الدراسية الموجّهة لبرامج العمل المنفذة في لبنان لضمان حصول أطفال اللاجئين السوريين على التعليم الجيد والدعم النفسي المطلوب.

ورغبةً منها في ترسيخ الأولوية التي توليها الدولة للتعليم حتى خارج حدودها، وجّهت دولة الإمارات مساعداتها الخارجية لدعم قطاع **التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة** لمساعدة الأطفال الذين في سنوات التأسيس على تعظيم إمكاناتهم وقدرتهم على الابتكار، وكذلك في قطاعي **التعليم الأساسي والثانوي** لضمان استغلال الأطفال والشباب لكامل إمكاناتهم وتحقيق طموحاتهم من خلال التعليم الجيد. ومنذ بدأ السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جرت محاولات دائمة لتطوير **مرافق التعليم**، خاصةً في البلدان التي تفتقر إلى البنية التحتية والمرافق الأساسية اللازمة لتوفير بيئة تعليم فعّالة في كل من المناطق القروية والحضرية. حيث خُصص ما يزيد عن 40 في المائة من مدفوعات المساعدات الإجمالية الموجّهة لأنشطة تشييد المباني وتوفير مياه الشرب الأساسية ومرافق الإصحاح وكذلك الكهرباء والإنترنت وأجهزة الكمبيوتر إلى فئة البلدان الأقل نمواً، 30 دولة منها في أفريقيا، إلى جانب كل من بنغلاديش وأفغانستان ولاوس. تم تعزيز هذه الجهود التنموية من خلال برامج **تدريب المعلّم** وتغطية التكاليف التشغيلية للمؤسسات التعليمية، بما في ذلك دفع رواتب وأجور المدرسين في عدد من الدول.

كانت البرامج الهادفة لضمان إتمام **التعليم العالي** في الدول النامية ثالث أعلى قطاعات التعليم تلقياً للدعم، من خلال تقديم منح بقيمة إجمالية بلغت 600.1 مليون درهم إماراتي (163.4 مليون دولار أمريكي)، بما يمثل ما يقرب من 20 في المائة من المدفوعات الإجمالية المعيّنة للهدف الإنمائي الرابع من أهداف التنمية المستدامة. ومن جانب آخر، وصلت قيمة الدعم الذي قدمته دولة الإمارات لقطاع **التدريب المهني** إلى 90.8 مليون درهم إماراتي (24.7 مليون دولار أمريكي).

تلعب مؤسسة دبي العطاء دوراً بارزاً في دعم تحقيق الهدف الإنمائي الرابع من أهداف التنمية المستدامة ومواجهة التحديات التعليمية العالمية التي توليها دولة الإمارات أولوية كبيرة، وذلك من خلال دعم تنفيذ برامج في غالبية قطاعات الأنشطة المذكورة آنفاً. وذلك بمساهمات إجمالية وصلت إلى 563.0 مليون درهم إماراتي (153.3 مليون دولار أمريكي). كما ساهمت مؤسسة دبي العطاء بدور رائد بصفتها شريك مؤسس في مبادرة "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، وهي مبادرة عالمية تهدف لتخصيص 6.61 مليار درهم إماراتي (1.8 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2021، لتوفير التعليم الجيد إلى نحو 8.9 مليون طفل يعيشون في مواقع الأزمات وحالات الطوارئ. وتأكيداً على أهمية هذا الاتجاه، نفذت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية العديد من حملات وأنشطة جمع التبرعات، وصلت قيمتها إلى 609.8 مليون درهم إماراتي (166.0 مليون دولار أمريكي).

فضلاً على ما سبق، تعهدت دولة الإمارات بتقديم مساعدات بقيمة 367.3 مليون درهم إماراتي (100.0 مليون دولار أمريكي) على مدى الفترة ما بين 2019-2021، تم دفع 121.2 مليون درهم إماراتي (33.0 مليون دولار أمريكي) منها خلال عام 2019 لدعم مبادرة **الشراكة العالمية من أجل التعليم**، والهادفة إلى تحسين التعليم ومخرجات التعلّم لنحو 870 مليون طفل وشاب في 89 دولة نامية.

استفاد عدد كبير من الأطفال من مشاريع مؤسسة دبي العطاء في مختلف أنحاء العالم.
المصدر: مؤسسة دبي العطاء

مقالة

الشراكة العالمية من أجل التعليم

تعد الشراكة العالمية من أجل التعليم صندوقاً وشراكة متعددة الأطراف مكرّس بشكل حصري لخدمة ودعم التعليم في أكثر بلدان العالم فقراً. تضم الشراكة بين أطيافها فئات مختلفة من أصحاب الصالح تشمل البلدان النامية الشريكة والدول المانحة ووكالات متعددة الأطراف والمجتمع المدني ومعلّمين ومؤسسات إنسانية والقطاع الخاص.

تأسست الشراكة العالمية من أجل التعليم عام 2002 بهدف تعزيز وحشد الموارد من مختلف الجهات لمساعدة البلدان النامية في تحقيق نتائج متقدمة فيما يتعلق بالتعليم والتحصيل الدراسي. كما تركز الشراكة على الفئات الأكثر ضعفاً وهشاشة وتهميشاً كالفتيات والأطفال من ذوي الإعاقة، وكذلك من يعيشون في دول متأثرة بالأزمات أو الصراعات أو في فقر مدقع. وابتداءً من عام 2003، قدمت نحو 29 جهة مانحة مساهمات بقيمة 6.1 مليار دولار أمريكي لصالح صندوق الشراكة العالمية من أجل التعليم، حيث ساهم ما يقرب من 50 في المائة من تلك المبالغ في دعم دول متضررة نتيجة عوامل الضعف والهشاشة أو الصراعات. ويقوم البنك الدولي ومنظمة اليونيسف بدور إشرافي على أكبر حافظتين من حافظات أعمال منح تنفيذ مشاريع الشراكة العالمية من أجل التعليم.

يوجد نحو 263 مليون طفل وشاب يافع متسرب من التعليم، بالإضافة إلى 130 مليون طفلاً آخرين منتسبين لمدارس التعليم الأساسي، ولكنهم لا يتلقون أي تعلّم. ويعد الأطفال المتواجدون في الدول منخفضة الدخل هم الأكثر عرضةً للخطر، وذلك في ظل نجاح اثنان فقط من كل ثلاثة أطفال في إتمام تعليمهم الأساسي. كما تقدّر منظمة اليونيسف أن ما يزيد عن نصف إجمالي عدد شباب الجيل المقبل، أي نحو 825 مليون شاب من أصل عدد الشباب المتوقع والمقدّر بنحو 1.6 مليار شاب في عام 2030، لن يتمكنوا من متابعة مسارهم التعليمي للحصول على مهارات التعليم الثانوي الأساسية. ومرة أخرى، نؤكد على أن أطفال الدول منخفضة الدخل سيكونون أكثر معاناةً من غيرهم. حيث يُحتمل حصول نحو فرد واحد فقط من كل 10 أفراد على مهارات التعليم الثانوي.

يعد التعليم لبنة الأساس وحجر الزاوية لنمو الدول وتحقيق التنمية فيها. حيث يتم من خلاله تبني الابتكارات والإبداع، واللذان من العناصر الأساسية لتحقيق الازدهار في ظل البيئة دائمة التطور والتغيير. وتشير الدلائل التجريبية إلى أن تحسين مخرجات التعليم، خاصة بالنسبة للنساء والفتيات، يسهم في خفض الفقر ودفع الازدهار الاقتصادي وتحسين فرص السلام والأمن وتعزيز الصحة العامة والأمن الغذائي، كما تؤدي لإدارة أفضل للبيئة.

وعلى الصعيد المحلي، يعد التعليم من الأسس الجوهرية للدولة منذ نشأة دولة الإمارات العربية المتحدة. حيث وضعت الحكومة عدداً من المبادرات الضخمة جعلت التعليم العنصر ذو الأولوية بهدف رفع منظومة التعليم لاحتلال المراتب الأولى وذلك من خلال إجراء عمليات الإصلاح الضرورية لتحقيق تلك الغاية. وينطبق الأمر ذاته على قطاع التعليم ضمن قطاعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لإلهام الدول الأخرى للاستثمار في خلق أجيال من المتعلمين والمتنورين. ومن أجل هذا الغرض، تم تخصيص **751 مليون درهم إماراتي (204 مليون دولار أمريكي)** خلال عام 2019. حصل قطاع التعليم في حالات الطوارئ على ما يقرب من 45 في المائة منها.

في عام 2018، أعلنت حكومة دولة الإمارات التزامها بتقديم 100 مليون دولار أمريكي لصالح الشراكة العالمية من أجل التعليم على مدى 3 سنوات. وفي عام 2019 انضمت دولة الإمارات لمجلس الشراكة العالمية من أجل التعليم؛ لتكون صوت العالم العربي، تقدم المقترحات وتساعد في تشكيل الاستراتيجية الجديدة لمستقبل التعليم.

وبالشراكة مع الشراكة العالمية من أجل التعليم، كانت دولة الإمارات دوماً حريصة على 3 محاور رئيسية:

1. الاستثمار في توصيل التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة لتحسين وتحقيق مخرجات تعلم أفضل من خلال المدرسة.
2. الاستثمار في تعليم الفتيات لمساعدة الدول الشريكة في معالجة مشكلة الفجوات في المساواة بين الجنسين في برامجها التعليمية – وذلك انسجاماً مع سياسة 100 في المائة للنساء والفتيات – ضمن مبادرات التعاون الدولي لدولة الإمارات، والتي توضح كيف أن تعليم الفتيات ينقذ الأرواح ويخلق فرص اقتصادية أفضل للفتيات ولعائلاتهن وللاقتصاد ككل.
3. المساعدة في تعليم عدد أكبر من الأطفال اللاجئين ودعم جهود الدول المضيفة لتحسين الأنظمة المدرسية التي أدى ارتفاع أعداد اللاجئين إلى زيادة ضعفها واستنزافها.

علاوة على هذا، واستكمالاً لبرامج محو الأمية التي تعد من ضمن محاور تركيز قطاع التعليم، تحرص دولة الإمارات على تحسين المهارات الحسابية في برامج تعليم الأطفال لتأمين الحصول على مخرجات تعلم محسّنة ولرفع مستوى إرشاد وتأهيل المعلم المقدم ضمن مواد التدريس المُعدة بعناية باللغة الأم للطفل لتحسين وتسهيل التوجيه بصورة كبيرة.

مجموعة من الأطفال داخل أحد الفصول الدراسية في زيمبابوي
المصدر: الشراكة العالمية من أجل التعليم

مجموعة من الأطفال يطلون من نافذة أحد الفصول الدراسية في نيجيريا
المصدر: الشراكة العالمية من أجل التعليم

هدف 7
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

> يحرز العالم تقدماً نحو الهدف 7، فهناك دلائل مشجعة على أن الطاقة أصبحت أكثر استدامة وتوفراً على نطاق واسع. وقد بدأ تسارع الوصول إلى الكهرباء في البلدان الأكثر فقراً، واستمرت كفاءة الطاقة في التحسن، وتحقق الطاقة المتجددة مكاسب مشهودة في قطاع الكهرباء. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من تركيز الاهتمام للتمكن من تحسين الوصول إلى أنواع وقود وتكنولوجيا الطهي النظيفة والآمنة لثلاثة مليارات شخص، وللتوسع في نطاق استخدام الطاقة المتجددة خارج قطاع الكهرباء، بالإضافة إلى زيادة نشر شبكات الكهرباء في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا.
>
> المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

بلغت قيمة المدفوعات المقدمة من دولة الإمارات لصالح تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة 3.06 **مليار درهم إماراتي** (832.9 **مليون دولار أمريكي**)، تم استخدامها لتوسيع انتشار واستخدام مصادر **الطاقة المتجددة** **وزيادة انتشار شبكات الكهرباء**. تم تقديم ما يقرب من 90 في المائة من تلك المساعدات في شكل منح. تم توجيه ما يزيد عن 46 في المائة من القيمة الإجمالية المدفوعة على مدى السنوات الأربع الأخيرة لفئة البلدان الأقل نمواً، بما فيها دول منطقة الساحل الأفريقي مثل موريتانيا وإريتريا وغينيا وبوركينا فاسو وتشاد ومالي. علاوة على هذا، شملت قائمة الدول المستفيدة 13 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وجّهت دولة الإمارات اهتماماً خاصاً إلى مشاريع الطاقة المتجددة المنفذة في مختلف أنحاء العالم، إلى جانب مناصرة الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. شملت جهود الدولة استضافة مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) في أبوظبي، إلى جانب استضافة القمة العالمية السنوية لطاقة المستقبل. لذا أطلقت الإمارات استثمارين في مجال الطاقة المتجددة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، هما: صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ، وصندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة. بالإضافة إلى مشروع مرفق صندوق أبوظبي للتنمية والوكالة الدولية للطاقة المتجددة، بقيمة 1.29 مليار درهم إماراتي (350 مليون دولار أمريكي). وهو برنامج مستمر الهدف منه تمويل تنفيذ مشاريع نوعيّة تحقق نقلة في الدول الأعضاء بالوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا). يفتح الصندوق باب تلقي طلبات المشاريع سنوياً، ويوقع ما بين أربع إلى ست اتفاقيات في كل عام، من خلال العمل مع نظرائه[13] في القطاعين العام والخاص.

تهدف مشاريع الطاقة المتجددة المنفذة بواسطة دولة الإمارات في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تعزيز قدرة دول المنطقة على استغلال الطاقة المتولدة من مصادر متجددة، إلى جانب تحقيق خفض كبير في تكاليف الطاقة. حيث دعّمت دولة الإمارات مشاريع للطاقة المتجددة متعددة السنوات في بعض دول جزر الكاريبي، مثل، شملت بناء محطة هجينة تعمل بطاقة الرياح والطاقة الشمسية الكهروضوئية لإنتاج الطاقة، للحد من اعتماد الدولة على مصادر الطاقة التقليدية كالوقود الحفري والديزل، عن طريق توليد الطاقة الكهربائية من مصادر نظيفة ومتجددة. وتماشياً مع خطة الحكومة، تسعى هذه المبادرة لتسريع وتيرة تحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص العمل وتمكين المرأة من العمل في قطاع الطاقة المتجددة.

وعلى نحو مشابه، نجح صندوق الشراكة بين الإمارات ودول المحيط الهادئ في إتمام تنفيذ خمسة مشاريع بنجاح في خمس دولة من الدول المطلة على المحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال، تنتج هذه المشاريع المموّلة بمنحة قيمتها 183.4 **مليون درهم إماراتي** (50 **مليون دولار أمريكي**) مجتمعةً ما يقدّر بنحو 6.5 ميجاوات من القدرة الناتجة عن مصادر للطاقة المتجددة، مما يسهم في منع انبعاث ما يقرب من 8,500 طن من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون الضارة في كل عام، والاستغناء عن ما يقدّر بنحو 3.2 مليون لتر من وقود الديزل، مما يسهم في تحقيق وفورات محلية في التكلفة. وبالنسبة للتأثير طويل الأجل، تسهم تلك المشاريع في مواصلة تعزيز قطاع الطاقة بتلك الدول، بالإضافة إلى دفع النمو الاقتصادي وبالتالي حشد موارد داخلية إضافية لصالح الدول الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ.

جرى تطوير مشاريع في مجال الطاقة المتجددة في دول جزرية أخرى كذلك، مثل القمر المتحدة وسيشل وسقطرى والمالديف والفلبين.

محطة لإنتاج الطاقة الشمسية من ألواح الخلايا الكهروضوئية في كوبا بقدرة إنتاجية 10 ميغاواط وسعة تصل إلى 15 ميغاواط، بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية بتكلفة 15 مليون دولار أمريكي. توفر المحطة حالياً طاقة كهربائية تكفي لما يقدر بنحو 10,000 منزل.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

أهداف أخرى ذات صلة من ضمن أهداف التنمية المستدامة (ليست ضمن FAP)

هدف 2
القضاء التام على الجوع

على الرغم من تحقق تقدم واسع النطاق خلال الفترات السابقة، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع عاد إلى الارتفاع منذ عام 2014. ويؤثر التقزم على نمو ملايين الأطفال وتطورهم المعرفي، بينما يزداد انتشار زيادة الوزن، وهي الوجه الآخر لسوء التغذية، في جميع الفئات العمرية. وفي أعقاب النزاعات، والصدمات الناجمة عن المناخ، والتباطؤ الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وهناك حاجة إلى بذل جهود مكثفة لتنفيذ التدخلات، وللتوسع فيها، بغية تحسين حصول الجميع على الغذاء الآمن والمغذي والكافي. وعلى وجه التحديد، هناك حاجة إلى إيلاء الاهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولتنفيذ ممارسات زراعية قادرة على الصمود، وضمان عمل الأسواق بصورة سليمة. وأخيراً، يتعيّن كسر حلقة سوء التغذية لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب على الطريق نحو القضاء على الجوع.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

يعتبر تحسين مستويات المعيشة والحياة والحد من الفقر من بين الأهداف الرئيسية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتطلب هذا بذل كافة الجهود الممكنة للقضاء على سوء التغذية وخلق أنظمة مستدامة للغذاء، إلى جانب أهداف أخرى، لضمان تمكين الأفراد من الحصول على الغذاء الصحي والمغذي.

جرى على مدار السنوات الأربعة الأخيرة تخصيص 5.42 **مليار درهم إماراتي** (1.47 **مليار دولار أمريكي**) لصالح تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي. تم توجيه ما يزيد عن 40 **في المائة** من هذا المبلغ خلال عام 2019، بينما تم تخصيص 57 **في المائة** من هذا الدعم إلى 33 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً. حصلت كل من اليمن والسودان ومصر والأردن والصومال على غالبية التمويل.

وقد أكدت الأمم المتحدة على أهمية زيادة الاستثمارات الموجّهة لتحسين القدرة الإنتاجية الزراعية في الدول النامية. وإدراكاً منها للحاجة إلى تحسين الطاقة الإنتاجية لقطاع الزراعة في الدول النامية، دعمت دولة الإمارات تنفيذ مشاريع زراعية بمختلف أنحاء العالم بمدفوعات بلغت 1.05 مليار درهم إماراتي (285.5 مليون دولار أمريكي) لتحقيق هذا الغرض. حيث تم **بناء السدود** في الأردن لتوفير مياه الري والشرب من خلال إنشاء **أنظمة للري** تهدف لزيادة الإنتاجية الزراعية. وعلى نحو مشابه، تهدف قناة زايد التي جرى حفرها في مصر إلى زيادة المساحة المزروعة الإجمالية لتصل إلى 100 ألف فدان بمحاصيل دائمة وموسمية. ففي جمهورية صربيا، دعّمت دولة الإمارات تنفيذ العديد من مشاريع أنظمة الري للمساعدة في تحسين الأهداف التنموية للدولة المتعلقة بقطاع الزراعة.

بلغت قيمة الدعم الموجّه لقطاع **الأمن الغذائي والتخزين** 1.0 مليار درهم إماراتي (272.3 مليون دولار أمريكي) تم تخصيص غالبيتها للسودان والأردن، بينما ركز قطاع **المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ** بشكل أساسي على اليمن والصومال ولبنان وسوريا والأردن وميانمار، مع توجيه الأولوية لتلبية احتياجات الأشخاص النازحين واللاجئين.

أضافةً لما سبق، حصل عدد من **المنظمات الدولية**، مثل برنامج الأغذية العالمي والهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي والمركز الدولي للزراعة الملحية، على دعم إماراتي وصل إلى 2.02 مليار درهم إماراتي (550.4 مليون دولار أمريكي).

تدعم المساعدات الإماراتية المزارعين في السودان.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

هدف 11
مدن ومجتمعات محلية مستدامة

يتشر التوسع الحضري في العالم بشكل متزايد. فمنذ عام 20017، يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 60 في المائة بحلول عام 2030. وتعد المدن والمناطق الحضرية مركز قوة للنمو الاقتصادي، فهي تساهم بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. على أنها في الوقت نفسه تمثل حوالي 70 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية وأكثر من 60 في المائة من استخدام الموارد. ويؤدي التوسع الحضري السريع إلى تزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات (مثل نظام جمع النفايات، وشبكات المياه والصرف الصحي، والطرق والنقل)، بالإضافة إلى تفاقم تلوث الهواء والزحف الحضري العشوائي دون أي تخطيط.

ولمواجهة هذه التحديات، وضع 150 بلداً خططاً حضرية وطنية، نصفها تقريباً في مرحلة التنفيذ. وسيساعد ضمان تنفيذ هذه الخطط بشكل جيد على نمو المدن بصورة أكثر استدامة وشمولاً للجميع.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

وصلت القيمة الإجمالية للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لصالح تحقيق الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة إلى 5.10 **مليار درهم إماراتي** (1.39 **مليار دولار أمريكي**). تم تقديم ما يوازي 85 في المائة منها في صورة منح، مع تخصيص 55 في المائة لصالح دول الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل، بينما تم تخصيص 24 في المائة منها لصالح البلدان الأقل نمواً. وجاءت مصر والمغرب وباكستان وأفغانستان ومالي والعراق على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للدعم، بنسبة 57 في المائة من إجمالي المساعدات.

يتطلب تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة إدارة وتخطيط حضري وقروي سليم وشامل يراعي حماية البيئة، والحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي، ويسهم في إحداث تغيرات تحوّلية في تلك المدن والمجتمعات بشكل يدعم الاستدامة ويفي بمتطلبات سكانها. وبناءً عليه، ظهرت قطاعات **التنمية القروية والحضرية والإسكان منخفض التكلفة** على رأس قائمة القطاعات التنموية المتواكبة مع الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة. بقيمة مساعدات بلغت 2.68 **مليار درهم إماراتي** (729.3 **مليون دولار أمريكي**)، أي ما يوازي 52 في المائة من إجمالي المدفوعات.

واصلت دولة الإمارات تنفيذ وإدارة برامجها في قطاع **التنمية الحضرية** في كافة أنحاء العالم. منها على سبيل المثال بناء مدينة سكنية على مساحة 4.3 مليون متر مربع في المنطقة الشرقية من القاهرة الكبرى. سيسهم هذا المشروع في توفير 30 ألف وحدة سكنية، شاملةً كافة المرافق والخدمات اللازمة مثل المرافق التجارية والتعليمية، مما يسهم في خلق ما يزيد عن 60 ألف فرصة عمل. وفي المغرب، تم بناء 100 وحدة سكنية إضافية إلى إجمالي 400 ألف وحدة سكنية جرى بنائها في 4 مدن كبرى على مدى العقود الأخيرة. هذا إلى جانب الانتهاء من تنفيذ مشاريع تنموية متعددة السنوات في مدينة أصيلة بالمغرب، شملت بناء الطرق وما يقرب من 200 وحدة سكنية بالإضافة إلى إعادة تأهيل متحف، وتوفير المرافق اللازمة للمدينة.[14] علاوة على هذا، تم تنفيذ برنامج واسع النطاق لدعم قطاع **التنمية القروية** في عدة دول من بينها سريلانكا والسودان وأوغندا وباكستان، شمل تنفيذ مشاريع لبناء الطرق ومد شبكات الكهرباء إلى جانب إعادة تأهيل شبكات توزيع المياه.

مراسم تدشين مشروع الإسكان الاجتماعي في جزر سيشل بتمويل من صندوق أبوظبي للتنمية. تبلغ تكلفة المشروع 9 ملايين دولار أمريكي (33 مليون درهم إماراتي) لتنفيذ المشروع الاستراتيجي الذي يشمل ثلاث مناطق سكنية في جزيرة ماهيه، أكبر جزر الأرخبيل مساحةً وأكثرها ازدحاماً بالسكان.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

المشروع السعودي-الإماراتي المشترك لتوفير المياه في اليمن المنفذ في إطار خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية.
المصدر: صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

هدف 6
المياه النظيفة والنظافة الصحية

تعد المياه العذبة مورداً ثميناً ضرورياً لصحة الإنسان وللأمن الغذائي وأمن الطاقة وللقضاء على الفقر، فضلاً عن ضرورتها للعديد من الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة. وقد وفرت النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه دائما مواقع طبيعية للمستوطنات البشرية، إلى جانب ثروة من خدمات النظم الإيكولوجية. ومع ذلك، فإن المياه تتعرض للتهديد شأنها شان الموارد الطبيعية الأخرى. فالطلب على المياه يتجاوز النمو السكاني، ونصف سكان العالم يعانون بالفعل من شح شديد في المياه لمدة شهر واحد في السنة على الأقل. وأصبحت معظم الأنهار في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أكثر تلوثاً الآن مما كانت عليه في التسعينات. وخلال المائة عام الماضية، ضاع ما يتراوح ما بين 50 و70 في المائة من مساحة الأراضي الرطبة الطبيعية في العالم. وفي حين أنه أحرز تقدم كبير في زيادة فرص الحصول على مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، لا يزال هناك ملايين الناس، معظمهم في المناطق الريفية، يفتقرون إلى هذه الخدمات الأساسية. وعلى سبيل الاستجابة لذلك، زاد المانحون التزاماتهم بتقديم المعونة لقطاع المياه بنسبة 37 في المائة بين عامي 2016 و2017. وقد أدركت معظم بلدان العالم أهمية تحسين تنسيق استخدام موارد المياه، ووضعت خطط متكاملة لإدارتها. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الجهد لتحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي، وزيادة معالجة مياه الصرف، وتعزيز كفاءة استخدام المياه، وتوسيع نطاق التعاون التشغيلي عبر أحواض المياه العابرة للحدود، وحماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة واستعادتها.

المصدر: تقرير الأمين العام، تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

تعتبر دولة الإمارات من بين أعلى عشرة دول تعاني من ندرة المياه على مستوى العالم نظراً لمناخها القاحل، بمعدل أمطار يبلغ أقل من 100 مم في المتوسط سنوياً. لذا شددت قيادتها الرشيدة على الأهمية القصوى للمياه بالنسبة لدولة الإمارات ولشعبها حتى أكثر من النفط، في ظل مواجهة المنطقة بأكملها لهذه المشكلة الحرجة شديدة الخطورة.[15] مما يدل على مدى حتمية وأهمية هذا الموضوع على الصعيد الداخلي. وبناءً عليه، وجّهت الإمارات اهتماماً كبيراً بالأمن المائي واستدامته كأحد الدعائم السبعة التي تقوم عليها استراتيجية الابتكار لدولة الإمارات العربية المتحدة، واسترشاداً باستراتيجية الأمن المائي 2036 لدولة الإمارات.

قدمت دولة الإمارات مدفوعات بقيمة 2.19 مليار درهم إماراتي (597.0 مليون دولار أمريكي) لهذا الغرض، تم توجيه حوالي 23 في المائة منها إلى 33 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً حصلت الشريحة الدنيا من فئة الدول متوسطة الدخل على نصيب كبير منها بقيمة 787.8 مليون درهم إماراتي (214.5 مليون دولار أمريكي)، بنسبة 36 في المائة من الإجمالي. وفيما يتعلق بنوع التمويل، تم تقديم 87 في المائة من هذه المدفوعات في صورة منح على مدى السنوات الأربعة الأخيرة.

ومن خلال خبرتها العملية في معالجة هذه القضية العالمية، تشدد المساعدات الخارجية لدولة الإمارات على ضمان إتاحة موارد المياه والتصحاح للجميع وإدارتها بشكل يدعم الاستدامة. بالإضافة إلى جهود المناصرة العالمية لهذه القضية، تعمل دولة الإمارات على تعجيل تطبيق وإدخال حلول مبتكرة وقابلة لتوسيع النطاق لمعالجة مشكلة ندرة المياه في مختلف أنحاء العالم. علاوة على هذا، شملت قائمة المشاريع المنفذة ضمن هذا القطاع، تنفيذ **أنظمة كبير لإمداد المياه** بقيمة وصلت إلى 1.02 مليار درهم إماراتي (278.0 مليون دولار أمريكي) لتيسير أعمال التحسين والتطوير لعدد من مشاريع **تطوير أحواض الأنهار**، إلى جانب بناء خزانات المياه، ومحطات معالجة المياه، وبناء سدود كبيرة للمياه، بالإضافة إلى تمويل أعمال حفر وبناء الآبار وصيانتها في 66 دولة **لإمداد مياه الشرب** بقيمة بلغت 437.0 مليون درهم إماراتي (119.0 مليون دولار أمريكي).

3 المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات

ظلت دولة الإمارات، وعلى مر السنوات، تولي المساعدات الإنسانية والإغاثية عند الأزمات والكوارث اهتماما متزايدا. وقد بلغت جملة ما قدمته الدولة من مساعدات إنسانية خلال العام 2019 نحو 2.13 مليار درهم (ما يقارب 580.5 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 7.3% من جملة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات.

توزعت المساعدات على مختلف القطاعات الإنسانية، ولكن كان لتوفير الغذاء والتعليم والصحة في حالات الطوارئ النصيب الأكبر، حيث تم تقديم مساعدات لتوفير الغذاء بقيمة 982.9 مليون درهم (267.6 مليون دولار أمريكي) وهو ما يمثل 46.1% من جملة المساعات الإنسانية للعام 2019، في حين تم تقديم مساعدات لتوفير التعليم في حالات الطوارئ بقيمة 341 مليون درهم (92.8 مليون دولار أمريكي) وهو ما يمثل 16% من جملة المساعدات الإنسانية، ولقطاع الصحة في حالات الطوارئ بقيمة 245.5 مليون درهم (66.8 مليون دولار أمريكي) بنسبة تمثل 11.5% من جملة المساعدات الإنسانية لدولة الامارات.

تسهم المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دعم عمليات الاستجابة الإنسانية المقدمة خلال حالات الطوارئ.
المصدر: المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

الشكل 16: المساعدات الإنسانية المقدمة من دولة الإمارات

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2019)

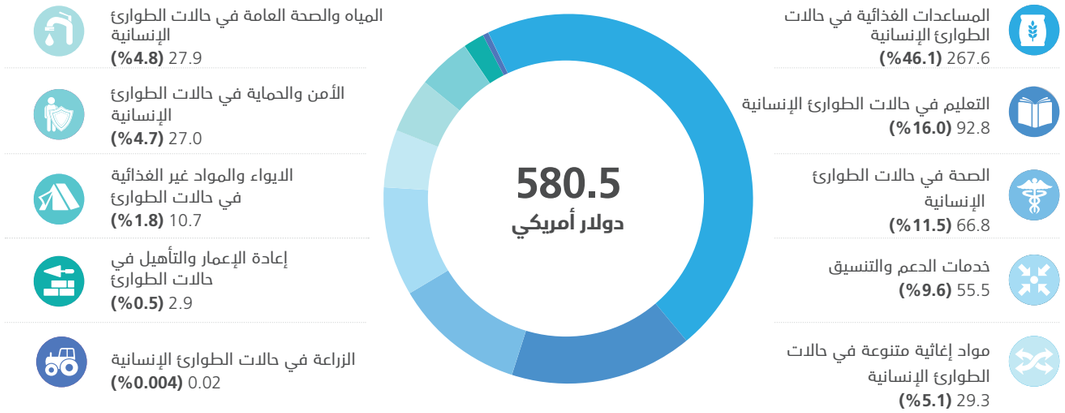

أما جغرافياً، فقد امتدت المساعدات الإنسانية لدولة الإمارات إلى حوالي 50 دولة، تنتشر ما بين دول آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط ودول الكاريبي وآسيا الوسطى. وقد حظيت الجمهورية اليمنية بالنصيب الأكبر من المساعدات الإماراتية خلال العام 2019، بقيمة 1.38 مليار درهم (376.8 مليون دولار أمريكي) وبما نسبته 64.9٪ من جملة المساعدات الإنسانية لدولة الإمارات. أي ما يعادل ثلثي قيمة المساعدات الإنسانية الإماراتية تقريبا. وهذا يوضح مدى اهتمام دولة الإمارات بالإسهام في تخفيف وطأة الوضع الإنساني. الجدير بالذكر أن دولة الإمارات قدمت، ومنذ نشوب الأزمة اليمنية في العام 2015 وحتى نهاية العام 2019، مساعدات قاربت قيمتها 6 مليار دولار.

ويلي اليمن في ترتيب الدول الأكثر تلقياً للمساعدات الإنسانية الإماراتية: فلسطين والأردن ولبنان والقمر المتحدة وموزمبيق وسوريا وأوغندا والعراق ومالي. علما أنه في بعض الأوضاع الإنسانية -كما في حالة الأزمة السورية- فإن للمساعدات طابعاً إقليميا في الإستجابة الإنسانية، يمتد للعديد من دول الجوار والإقليم مثل الأردن والعراق ولبنان ومصر، بل إن الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية داخل المملكة الأردنية الهاشمية تمثل حوالي 68.9٪ من جملة المساعدات الإماراتية المتعلقة بالأزمة السورية، وذلك بسبب الدعم الإنساني الكبير للاجئين السوريين في الأردن.

حسب الحالة الإنسانية
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2019)

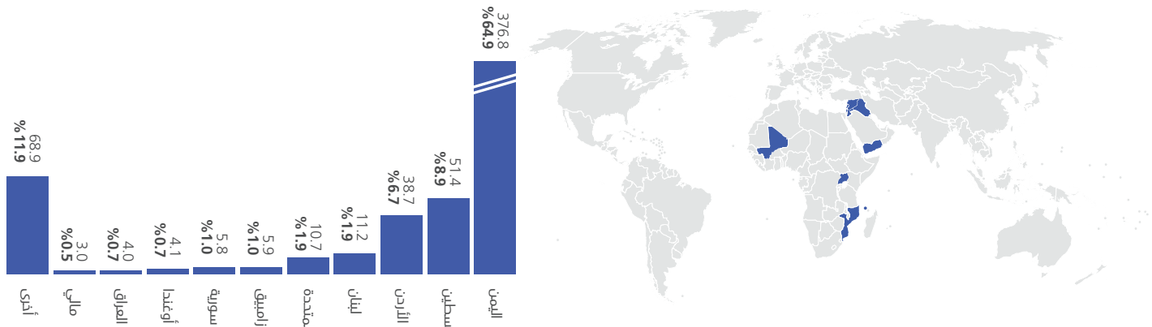

سفينة إماراتية تحمل مشتقات بترولية راسية على أحد أرصفة ميناء المُكلا لدعم قطاع الكهرباء في محافظة حضرموت باليمن.
المصدر: هيئة الهلال الأحمر الإماراتي

ساهمت العديد من الجهات المانحة الإماراتية في دعم وتنفيذ برامج المساعدات الإنسانية الإماراتية، فيما بلغت المساعدات المقدمة من حكومة دولة الإمارات لوحدها ما قيمته 1.89 مليار درهم (513.7 مليون دولار أمريكي)، أي بما يمثل 88.5٪ من الدعم المقدم من الدولة. وعلى سبيل المثال فقد قدمت وزارة الخارجية والتعاون الدولي ودائرة المالية لإمارة أبوظبي مساهمات مقدرة.

وتضم قائمة الجهات الإماراتية المانحة والداعمة للمساعدات الإنسانية في العالم: هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، المدينةالعالمية للخدمات الإنسانية بدبي، مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، مؤسسة دبي العطاء، مؤسسة القلب الكبير وغيرها من الجهات.

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2019)

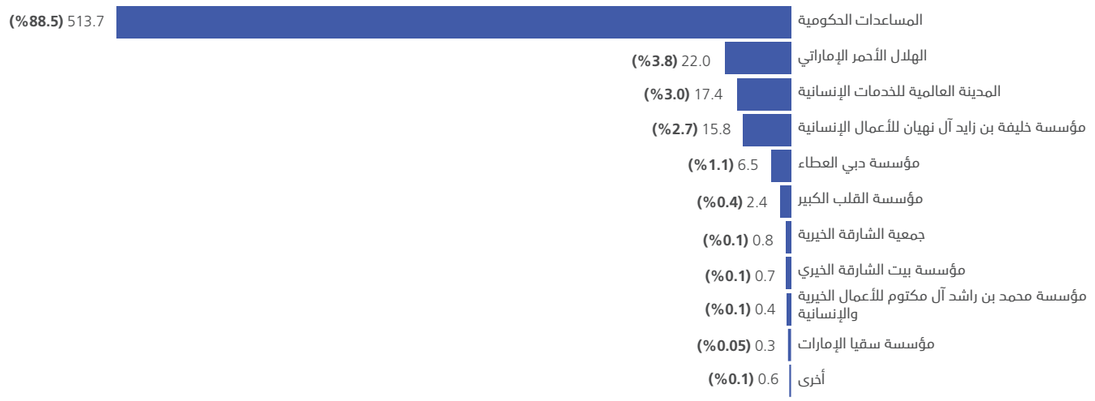

تم تنفيذ المساعدات الإنسانية الإماراتية عبر عدة طرق ووسائل، لضمان فعالية الاستجابة الإنسانية، وقد مثّلت الشراكة مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة ودعم برامجها الإنسانية حوالي 70.6٪ من المساعدات الإنسانية لدولة الإمارات. ويأتي برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على رأس قائمة شركاء دولة الإمارات من الأمم المتحدة.

ونظرا لحدة الأوضاع الإنسانية والحاجة لتوفير الغذاء؛ فإن برنامج الأغذية العالمي لوحده تلقى 835.3 مليون درهم (227.4 مليون دولار أمريكي) ما نسبته 39.2٪ من جملة الاستجابة الإنسانية لدولة الإمارات.

ساهمت المؤسسات والهيئات الإنسانية الإماراتية، وعبر التنفيذ المباشر وتقديم المساعدات عبر أطقمها ومكاتبها وفرقها الميدانية، في تنفيذ ما نسبته 17.5٪ من المساعدات الإنسانية لدولة الإمارات، وبما يفوق مبلغ 373.7 مليون درهم (101.7 مليون دولار أمريكي).

ساهمت دولة الإمارات أيضاً في دعم الهيئات والمبادرات والمؤسسات متعددة الأطراف، فتم دعم الشراكة العالمية Global Partnership for Education من أجل التعليم بمبلغ 121.2 مليون درهم (33 مليون دولار أمريكي)، كم تلعب الدولة دوراً هاما بين مجلس أمناء الشراكة وعضويتها فيه عبر وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووجود مؤسسة دبي العطاء في مجلس أمناء مبادرة "التعليم لا يمكن أن ينتظر" Education Cant Wait.

المنظمات غير الحكومية الدولية تلقت 76.5 مليون درهم (20.8 مليون دولار أمريكي) وبما يمثل 3.6٪ من المساعدات الإنسانية لدولة الإمارات خلال العام 2019، نالت منها اللجنة الدولية للصليب الأحمر 48.1 مليون درهم (13.1 مليون دولار أمريكي)، فيما توزعت البقية بين عدد من المنظمات، منها مبادرة نادية مراد لتنفيذ أنشطة تتعلق بالمياه وإصحاح البيئة في سنجار بالعراق. وكذلك منظمة طفل الحرب ومنظمة رعاية الأطفال ومنظمة بلان إنترناشونال وغيرها، والتي نفذت مشروعات إنسانية في العديد من دول العالم.

مبادرة إماراتية-سعودية لتوزيع الغذاء في اليمن من خلال برنامج إمداد.
المصدر: برنامج الأغذية العالمي

مقالة

بناء وترميم الجامع النوري ومنارة الحدباء أحد الدلالات التاريخية على جهود دولة الإمارات ومسيرتها الملهمة في الحفاظ على التراث الإنساني والثقافي على مستوى العالم

يرمي هذا المشروع الذي تدعمه وتموله دولة الإمارات بتكلفة 50.4 مليون دولار امريكي من خلال وزارة الثقافة وتنمية المجتمع وبالتعاون مع منظمة اليونيسكو إلى ترميم المعالم التاريخية لمدينة الموصل وإعادة بنائها ولا سيما جامع النوري ومئذنته الشهيرة المائلة المعروفة باسم المنارة الحدباء التي يبلغ ارتفاعها 45 متراً ويزيد عمرها عن 840 عاماً.

ويبعث هذا المشروع الحضاري الذي يمتد لخمس سنوات رسالة للشباب العراقيين عنوانها مستقبل أكثر اشراقا كونهم مشاركين فاعلين في مسيرة الإعمار حيث يدعم المشروع بعد اكتماله السياحة الثقافية والتنمية في المجتمع الموصلي ويساهم في بناء مدينة حيوية مزدهرة تنشر قيم التسامح والمصالحة والانفتاح وتعود لسابق عهدها منبرا للعلم والثقافة.

يستثمر المشروع بشكل أساسي في مهارات وقدرت الشباب الموصلي، حيث أطلقت الإمارات بالتعاون مع منظمة الإيكروم برنامجاً تدريبياً لبناء قدرات 100 شاب عراقي في مجالات الاثار والعمارة والحرف اليدوية.

وشكل تبني الإمارات إعادة إعمار المسجد النوري ومنارته الحدباء نقطة تحول مفصلية في حياة الموصليين والشعب العراقي نظرا لقيمته الثقافية والتاريخية كونه يجسد قيم وفكر وانتماء وأمانة ينبغي المحافظة عليها وتوريثها للأجيال القادمة.

تم إنجاز أعمال المرحلة الأولى من المشروع الذي بدأ في مطلع عام 2019 واستمر سنة كاملة حيث تضمنت المرحلة الأولى رفع الأنقاض وإزالة الألغام من الموقع وتوثيقه وتقييمه وتثبيت الأجزاء التي يمكن إنقاذها ووضع خطة عامة فيما تشمل المرحلة الثانية من مشروع إحياء روح الموصل تدعيم الأساس المتبقي وإعادة بناء المنارة والجامع.

وكانت الإمارات قد شاركت مؤخرا في اجتماع الدورة الثالثة للجنة التوجيهية لإعادة إعمار الجامع النوري ومنارته الحدباء حيث تبنت اللجنة الخطوات المستقبلية لإعادة بناء المعلَمين المعماريَين البارزَين لمدينة الموصل القديمة في العراق.

تجديد وترميم موقع جامع النوري الثقافي والتاريخي.
المصدر: وزارة الثقافة وتنمية المعرفة بالإمارات العربية المتحدة

مقالة

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

مقالة: لا يزال انخفاض نسب التقدم في تحقيق السلام والعجز عن التوصل إلى تسوية مستمراً في خلق وضع اقتصادي غير مستقر أو مستدام في الأراضي الفلسطينية، يعززُ هذا الانخفاض في حجم الاستهلاك والاستثمار في القطاعين العام والخاص. فمعدلات الفقر مرتفعة من حيث العدد ومعدلات الانتشار على نطاق واسع، خاصة في قطاع غزة وفي مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. كما يتوقع البنك الدولي على مدى العامين المقبلين انخفاضاً في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي وزيادة في معدلات البطالة، والتي وصلت حالياً بالفعل إلى مستويات مرتفعة مثير للقلق. حيث وصلت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 26 في المائة في الربع الثاني من عام 2019، بينما وصلت إلى 64 في المائة في قطاع غزة.[16]

فالعديد من الأسر الفلسطينية تفتقد الموارد الكافية لإعداد وجبات لائقة ومقبولة على طاولات طعامهم. حيث يشكل انعدام الأمن الغذائي تهديداً حقيقياً، بنسبة بلغت 33 في المائة من الفلسطينيين، أو ما يوازي 1.5 مليون شخص، يعانون انعداماً في الأمن الغذائي. بينما قفزت النسبة في قطاع غزة حتى وصلت إلى 69 في المائة. بالإضافة إلى انخفاض جودة المياه وتلوث معظم مصادرها، وبالأخص في قطاع غزة. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد عانت غزة على مدى السنوات العشر الأخيرة من عجز مزمن في إمدادات التيار الكهربائي، أو نستطيع القول بأن معدلات الطلب تتجاوز بكثير معدلات العرض.[17] حيث ساهم العجز في الكهرباء في خفض توفّر إمدادات المياه والإصحاح والخدمات الصحية، إلى جانب تقويض أركان الاقتصاد المتردي، وخصوصاً في قطاعي الزراعة والتصنيع.

لذا فقد لعبت المساعدات الخارجية دوراً محورياً في خفض نسب الفقر في فلسطين. فوفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ساهمت المساعدات العامة في خفض معدل الفقر بنسبة 11.5 في المائة، بينما انخفض معدل الفقر المدقع بنسبة 20 في المائة. وبالتالي فإن اقتصاد الضفة الغربية يعتبر معتمد بشكل كامل على المساعدات، كما يعتمد 80 في المائة من سكان قطاع غزة على المساعدات الإنسانية لمساعدتهم في مواجهة أعباء الحياة.

تقوم دولة الإمارات بدور داعم ثابت ومستمر تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، تأكيداً وإدراكاً منها لدور جهود السلام في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ككل. فمن خلال مساعداتها الخارجية الممنوحة خلال الفترة ما بين 2013 و2018، قدمت دولة الإمارات دعماً مالياً بقيمة إجمالية بلغت 345.1 **مليون دولار أمريكي** في صورة منح لصالح تنفيذ عدد من البرامج التنموية وكمساعدات إنسانية. أما في عام 2019، فقد قدمت الإمارات مساعدات بقيمة 66.4 **مليون دولار أمريكي تم توجيه أغلبها** (57.5 **مليون دولار أمريكي**) للميزانية وللبرامج العامة كدعم مرافق التعليم والتعليم العالي والتعليم في حالات الطوارئ.

وبعد استقطاع المساعدات ثنائية الأطراف المقدمة للحكومة، يتضح توجيه نحو 69 في المائة من قيمة المنح المقدمة إلى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). حيث بلغت قيمة تلك المساعدات 102.2 **مليون دولار أمريكي** خلال 2019، بينما بلغت قيمتها الإجمالية 283.5 **مليون دولار أمريكي** على مدى السنوات الخمسة الأخيرة. تتخصص وكالة الأونروا في توفير الخدمات المساهمة في إنقاذ الأرواح، بما فيها خدمات الرعاية الصحية والإغاثة والخدمات الاجتماعية والتعليم لنحو مليون لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الوكالة في مناطق عملها الخمس بكل من الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. **تعد دولة الإمارات عضواً في اللجنة الاستشارية لوكالة الأونروا، وتشغل حالياً مقعد نائب رئيس اللجنة ابتداءً من تاريخ 1 يوليو 2019 وحتى 30 يونيو 2020.**

هناك ما يقرب من نصف مليون طفل في فلسطين في حاجة للحصول على مساعدات للتمكن من الحصول على فرصة للتعليم الجيد. ولهذا يعتبر التعليم أحد القطاعات محور تركيز المساعدات الإماراتية، حيث تم تخصيص كافة المساهمات المقدمة للوكالة بالكامل تقريباً لهذا القطاع من أجل تأمين فرص حصول آلاف الفتيات والأولاد على التعليم. حيث تحتل البرامج التي تركز على تحسين مراكز رعاية الطفولة المبكرة، من أجل تلبية المتطلبات التربوية للنمو في مرحلة الطفولة المبكرة، مركز الصدارة بالنسبة للمساعدات الإماراتية.

في إطار مبادرات سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، تدعم الإمارات مشاريع الأونروا التعليمية في فلسطين.
المصدر: وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

علاوة على هذا، يركز البرنامج بشكل كبير على تعليم القراءة والكتابة، حتى أنه يتضمن تصميم وتطوير سلسلة كتب "هيا نقرأ" التي تهدف لتشجيع تعلم القراءة والكتابة وبث حب القراءة في نفوس الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة.

أحياناً ما تضم القصص بعض المآسي التي عانى منها البعض خلال رحلة حياتهم، والتي تتداخل فيها سمات الشجاعة وكثيراً ما تنطوي على قوة دافعة لبث روح الأمل في نفوس الغير، مثل قصة الفتاة تالا المصري ذات الأحد عشر ربيعاً التي سعت لتحقيق حلمها بمواصلة تعليمها في "مدرسة الزيتون الابتدائية المشتركة ب" التابعة لوكالة الأونروا في غزة. فإلى جانب ولادتها بإعاقة بصرية خطيرة، مما جعلها تعاني من ضعف بصر حاد، عانت تالا الفقر والحرمان والعزلة منذ نعومة أظافرها. ومع هذا وعلى الرغم من الصعوبات الإضافية التي فرضتها إعاقتها، كانت تؤمن من أعماق قلبها أن التعليم يعتبر بمثابة تذكرة عبورها إلى مستقبل أفضل. حيث ظهر شغف تالا بالتعليم منذ كانت طفلة.

ومنذ عامين، تمكنت المدرسة من تزويد تالا بالكتب المدرسية بتنسيق رقمي على جهاز تابلت، بحيث يمكنها القراءة من خلال تكبير النص المطبوع والمشاركة في تحدي للقراءة. وعلى الرغم من عدم قدرتها تمييز الأشياء والتفاصيل من حولها بوضوح، وتغلب الأصوات في كثير من الأوقات على الصور والألوان، إلا أن حلمها يبدو جلياً في كلماتها: "سأصبح يوماً ما معلمة رياضيات. كم إنني أحب الخيول كثيرا، وأتخيل نفسي أمتطي حصاناً وأجرى في مروج خضراء. أعلم أنه من الصعب تحقيق هذا الحلم، ولكنه سيحدث يوماً ما، وأنا أتحضر له".

تعتبر "مدرسة الزيتون الابتدائية المشتركة ب" أحد مدارس الأونروا الأربعة عشر التي تتبناها دولة الإمارات. حيث يتيح مشروع تبني المدارس هذا الفرصة لنحو 15,170 طالب فلسطيني لاجئ استكمال تعليمهم، حتى في ظل الظروف المعيشية الصعبة نتيجة الصراعات والحصار المستمر منذ عشر سنوات على غزة، لضمان عدم تخلّف أي طفل عن الركب.[18]

وقد ساعدت المساهمات المقدمة من دولة الإمارات للوكالة في دعم أكثر من 700 مدرسة، مما أتاح لتلك المؤسسات التعليمية مواصلة تنفيذ برامجها الإقليمية للعام الدراسي 2019-2020.

4 التركيز الجغرافي للمساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات

اتسم نطاق توزيع المساعدات الإماراتية في عام 2019 بالشمولية في التوزيع الجغرفي، فقد امتدت المساعدات إلى أكثر من 150 دولة حول العالم، منها 36 دولة في قارة آسيا، استحوذت على 56.2 في المئة من المساعدات بقيمة 16,53 مليار درهم إماراتي (4,5 مليار دولار أمريكي)، و52 دولة في قارة إفريقيا بنصيب 33.5 في المئة من المساعدات بقيمة 9.85 مليار درهم إماراتي (2.68 مليار دولار أمريكي)، و 33 دولة في قارة أوروبا، بنسبة 3.2 في المئة من المساعدات وبقيمة 941.3 مليون درهم إماراتي (256.3 مليون دولار أمريكي)، و 27 دولة في الامريكيتين بنسبة 0.38 في المئة بقيمة 112.6 مليون درهم إماراتي(30.6 مليون دولار أمريكي)،وأخيراً ، 9 دول جزرية،بنسبة .06 في المئة بقيمة 16.5 مليون درهم (4.5 مليون دولار أمريكي).

وقد شهد عام 2019، تحولاً جغرافيا في نسبة التركز للمساعدات الإماراتية من قارة آسيا إلى قارة إفريقيا؛ فخلال العام،كانت نسبة قارة آسيا من المساعدات 56.2 في المئة، ونسبة قارة إفريقيا 33.5 في المئة، مقارنة بنسبة بـ 70 في المئة لقارة آسيا و بنسبة 19.3 في المئة لقارة إفريقيا في عام 2018.

تدعم مؤسسة دبي العطاء التعليم في النيجر.
المصدر: مؤسسة دبي العطاء

مقدمـــــة

يتناول الفصل الرابع إلقاء مزيد من الضوء على المساعدات الخارجية الاماراتية في عام 2019، من خلال بيان التوزيع الجغرافي للمساعدات، وأهم القارات ذات النسبة الأكبر في تلقي المساعدت، وأهم القطاعات التي تم توجيه المساعدات لها في تلك القارات، وأيضا تحليل الدعم الذي قمته الإمارات إلى الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة؛ كالبلدان الأقل نمواً، والدول النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية. إضافة إلى ذلك، سيتم التناول بمزيد من التفصيل لأنشطة المساعدات الخارجية، التي نفذتها دولة الإمارات في عدد من الدول كمحور التركيز.

الشكل 17: مبالغ المساعدات المدفوعة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

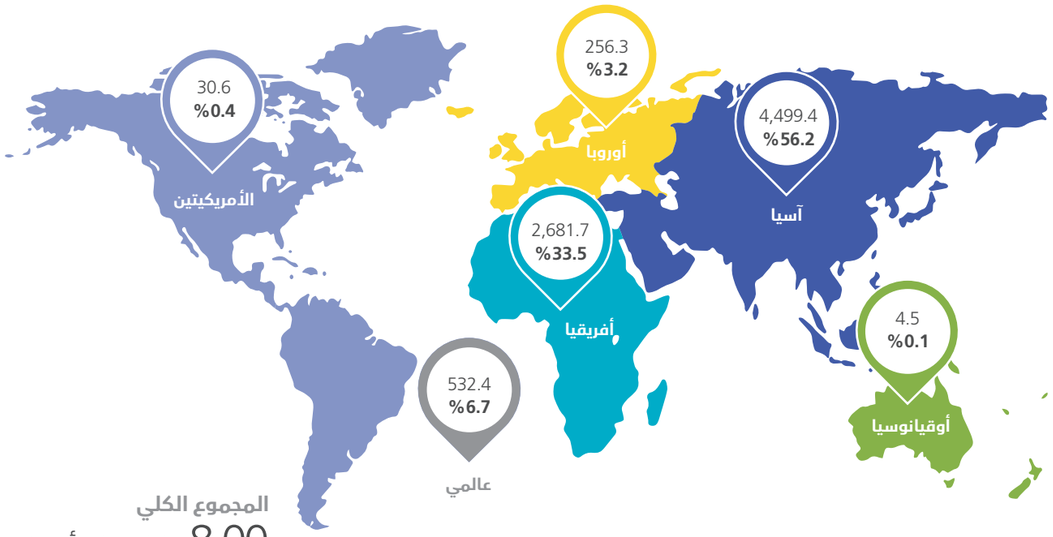

المجموع الكلي
8.00 مليار دولار أمريكي

آسيا	**4,499.4**	**%56.2**
غرب آسيا	2,253.3	**%50.1**
جنوب آسيا	2,182.1	**%48.5**
وسط آسيا	39.1	**%0.9**
جنوب شرق آسيا	17.1	**%0.4**
إقاليم متعددة (آسيا)	4.9	**%0.1**
شرق آسيا	2.9	**%0.1**
أفريقيا	**2,681.7**	**%33.5**
شمال أفريقيا	1,868.1	**%69.7**
شرق أفريقيا	440.5	**%16.4**
غرب أفريقيا	337.2	**%12.6**
إقاليم متعددة (أفريقيا)	27.1	**%1.0**
وسط أفريقيا	7.9	**%0.3**
جنوب أفريقيا	1.0	**%0.04**
عالمي	**532.4**	**%6.7**
إقاليم متعددة (عالمي)	532.4	**%100.0**

أوروبا	**256.3**	**%3.2**
جنوب أوروبا	225.7	**%88.1**
شرق أوروبا	22.5	**%8.8**
شمال أوروبا	6.9	**%2.7**
غرب أوروبا	1.3	**%0.5**
الأمريكيتين	**30.6**	**%0.4**
أمريكا الجنوبية	18.1	**%59.1**
الكاريبي	11.1	**%36.3**
أمريكا الوسطى	1.2	**%4.0**
أمريكا الشمالية	0.2	**%0.7**
أوقيانوسيا	**4.5**	**%0.1**
ميلانيزيا	3.6	**%80.0**
أستراليا ونيوزيلندا	0.4	**%8.9**
إقاليم متعددة (أوقيانوسيا)	0.2	**%5.1**
بولنيزيا	0.2	**%3.5**
مايكرونيزيا	0.1	**%2.4**

استحوذت قارة آسيا على أكثر من نصف المساعدات الإماراتية (56.2 في المئة) خلال عام 2019 بقيمة 16,53 مليار درهم إماراتي (4,5 مليار دولار أمريكي)،وتم توجيه المساعدات لدول القارة على شكل منح بنسبة 31.6 في المئة، وبقيمة 5.2 مليار درهم إماراتي (1.42 مليار دولار أمريكي)، وعلى شكل قروض بنسبة 68.4 في المئة بقيمة 11.31 مليار درهم إماراتي (3.08 مليار دولار أمريكي).

وفيما يتعلق بفئة المساعدات، فقد تم توجيه نحو 87.7 في المئة من المساعدات الخارجية المقدمة للقارة في عام 2019 في صورة مساعدات تنموية، و11 في المئة منها في صورة مساعدات إنسانية وإغاثة في حالات الطوارئ، بينما تم توجيه النسبة المتبقية (1.3 في المئة) في صورة مساعدات خيرية.

وقد توزعت المساعدات الخارجية الإماراتية الموجه لقارة آسيا في عام 2019 على 18 قطاعاً رئيسياً و أكثر من 60 قطاعاً فرعياً من قطاعات المساعدات؛ ويعد قطاع دعم البرامج العامة من أهم قطاعات المساعدات الخارجية التي تم توجيها لقارة آسيا خلال العام، بقيمة 11.8 مليار درهم إماراتي (3.21 مليار دولار أمريكي) وبنسبة 71.4 في المئة. ويعد من أبرز مساهمات القطاع مساندة البنوك المركزية في كل من باكستان والأردن من خلال ودائع بالعملة الاجنبية لدعم موازين المدفوعات بها، والمحافظة على استقرار سعر الصرف للعملة المحلية في مواجهة ضغوطات السحب على النقد الاجنبي. كما ساهمت المساعدات في قطاع دعم البرامج العامة في تغطية المصروفات والعمليات اللوجستية للمخيم الإماراتي الاردني والمستشفى الميداني في مريجب الفهود خلال العام.

وفي المرتبة الثانية جاء قطاع المساعدات السلعية كأهم قطاعات المساعدات الخارجية بنسبة 6.8 في المئة، التي تم توجيها لقارة آسيا في عام 2019. وتوزعت المساعدات السلعية المقدمة لقارة آسيا على مجموعة من القطاعات الفرعية منها: المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الانسانية بقيمة 980.9 مليون درهم إماراتي (267 مليون دولار أمريكي)، وتنفيذ برامج المساعدات الغذائية؛ وتوفير الغذاء بقيمة 77 مليون درهم إماراتي(21 مليون دولار أمريكي)، وتوفير مواد الايواء والمواد غير الغذائية بقيمة 35.4 مليون درهم إماراتي (9.3 مليون دولار أمريكي).

وفي المرتبة الثالثة لأهم قطاعات المساعدات الخارجية لقارة آسيا خلال عام 2019، جاء قطاع النقل والتخزين بنسبة 6.6 في المئة. وتنوعت المساعدات المقدمة في القطاع إلى مجموعة من القطاعات الفرعية منها: مساعدات في البنية التحتية للنقل الجوي بقيمة 847.9 مليون درهم إماراتي(230.9 مليون دولار أمريكي)، لتنفيذ مشاريع توسعة عدد من المطارات وانشاء محطات استقبال للركاب، وتم توجيه مساعدات في القطاع الفرعي البنية التحتية للنقل البري بقيمة 108.3 مليون درهم إماراتي (29.5 مليون دولار أمريكي)لإنشاء وانجاز وصيانة وإعادة تأهيل عدد من الطرق السريعة والمحلية، كما تم توجيه مساعدات في مجال التخزين بقيمة 43.2 مليون درهم (11.8 مليون دولار أمريكي)، شملت بناء منشآت لتخزين المشتقات النفطية.

وفي المرتبة الرابعة جاء قطاع الصحة ضمن أهم قطاعات المساعدات الخارجية لقارة آسيا خلال عام 2019 بنسبة 4.3 في المئة. وشملت المساعدات المقدمة ضمن قطاع الصحة، القطاع الفرعي تقديم الخدمات الطبية بقيمة 260.7 مليون درهم إماراتي (71 مليون دولار أمريكي) لإنشاء عدد من المراكز الطبية ومستشفيات الامومة، وتنظيم عدد من المخيمات الطبية لمكافحة الامراض خاصة أمراض العيون؛ كما تم تقديم مساعدات صحية في حالات الطوارئ الانسانية بقيمة 226.4 مليون درهم إماراتي (61.6 مليون دولار أمريكي)؛ وفي مجال مكافحة الأمراض المعدية تم تقديم مساعدات بقيمة 128.9 مليون درهم إماراتي(35.1 مليون دولار أمريكي)، بالإضافة إلى تقديم مساعدات في مجال التغذية الأساسية بقيمة 91.2 مليون درهم إماراتي (24.9 مليون دولار أمريكي).

وفي المرتبة الخامسة لأهم قطاعات المساعدات الخارجية لقارة آسيا خلال عام 2019، جاء قطاع الخدمات الاجتماعية بنسبة 3 في المئة، وبقيمة 492.5 مليون درهم إماراتي(134.1 دولار أمريكي). وقد شمل قطاع الخدمات الاجتماعية العديد من أنشطة القطاعات الفرعية كتوفير الاسكان منخفض التكلفة بقيمة 169.9 مليون درهم إماراتي (46.3 مليون دولار أمريكي)، وتنفيذ عدد من البرامج الموسمية كإفطار صائم وتسير حملات الحج بقيمة 95.5 مليون درهم (26 مليون دولار أمريكي)،غيرها من الأنشطة الاجتماعية والدينية.

ومثلت قطاعات المساعدات الخمس السابقة 92 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية لقارة آسيا خلال عام 2019 بقيمة 15.2 مليار درهم إماراتي(4.1 مليار دولار أمريكي)؛ وبالإضافة إلى القطاعات الخمس توجد قطاعات أخرى تم توجيه المساعدات لها، كقطاع البناء والتنمية المدنية، والتعليم، وتوليد الطاقة وإمدادها،والمياه والصحة العامة،وغيرها من القطاعات التنموية والانسانية.

ووفقاً، لتوزيع المساعدات الخارجية لقارة آسيا خلال عام 2019 بناءاً على مستوى الدخل، فقد تم توجيه 62.6 في المئة من تلك المساعدات للشريحة الدنيا من متوسط الدخل، ومن أهم الدول باكستان،والأردن، وفلسطين، والهند، وأوزبكستان؛ كما تم توزيع 11.2 في المئة من المساعدات لفئة الدول الأقل نمواً كاليمن، وبنجلاديش، وإفغانستان، وميانمار، وكمبوديا.

وقد بلغت قيمة الالتزامات، التي أعلنتها دولة الإمارات خلال عام 2019 بشأن برامج مزمع تنفيذها في قارة آسيا، 5.1 مليار درهم إماراتي (1.39 مليار دولار أمريكي).

تم إنشاء مركز التدريب المهني وإعادة تأهيل النساء في إقليم خيبر بتختونخوا لتدريب النساء على الحياكة والتطريز وصنع المنتجات الجلدية والتصميم والديكور.
المصدر: المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان

الشكل 18: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة لقارة آسيا

حسب المنطقة وفئة المساعدات

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

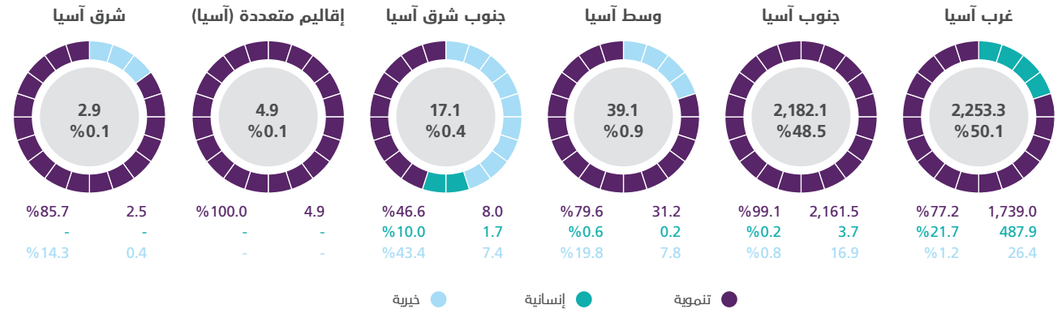

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
3,947.0 (%87.7)

- دعم الميزانية العامة 3,169.3 **(%80.3)**
- البنية التحتية للنقل الجوي 253.5 **(%6.4)**
- التنمية القروية 97.8 **(%2.5)**
- الخدمات الطبية 71.0 **(%1.8)**
- الإسكان منخفض التكلفة 46.3 **(%1.2)**
- أخرى 309.2 **(%7.8)**

إنسانية
493.5 (%11.0)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 267.1 **(%54.1)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 61.6 **(%12.5)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 57.8 **(%11.7)**
- خدمات الدعم والتنسيق 34.7 **(%7.0)**
- المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية 27.9 **(%5.6)**
- أخرى 44.5 **(%9.0)**

خيرية
58.9 (%1.3)

- البرامج الموسمية 26.0 **(%44.1)**
- المنشآت الدينية 15.6 **(%26.5)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 10.1 **(%17.1)**
- التعليم الديني 7.2 **(%12.3)**

حسب الجهة المانحة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

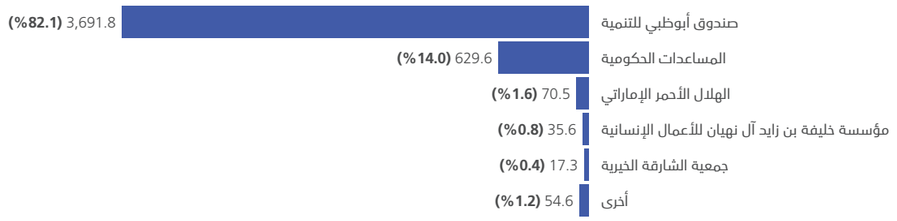

طفلة تتلقى اللقاح ضمن المبادرات المموّلة بالمنحة السعودية -الإماراتية المشتركة استجابةً لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن.
المصدر: صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

أفريقيا

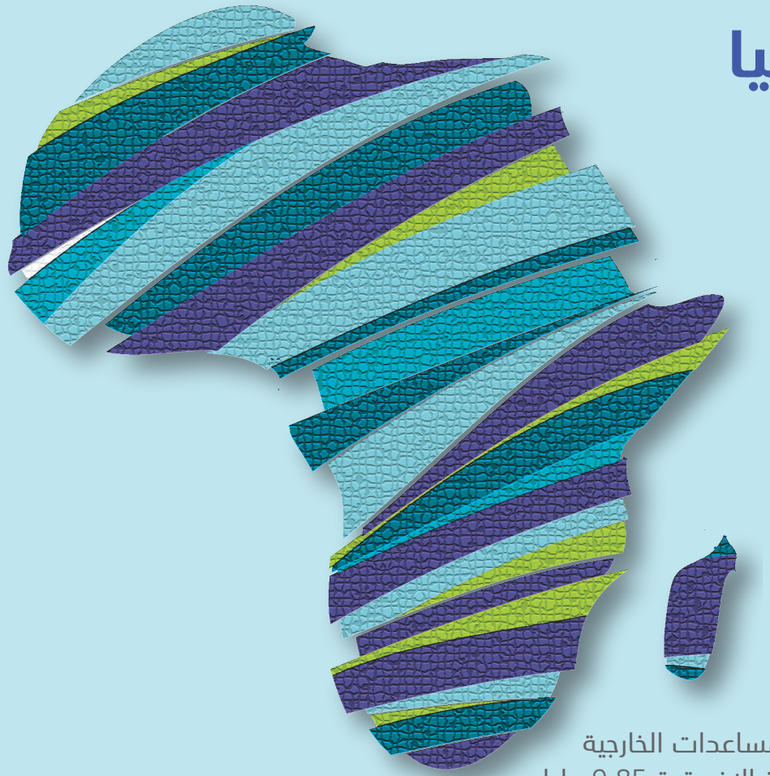

بلغت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة للقارة الإفريقية 9.85 مليار درهم إماراتي (2.68 مليار دولار إمريكي)في عام 2019، بمعدل نمو 79 في المئة مقارنة بعام 2018، وتم توجيه المساعدات لدول القارة على شكل منح بنسبة 34.2 في المئة، وبقيمة 3.37 مليار درهم إماراتي (916.6 مليون دولار أمريكي)، وعلى شكل قروض بنسبة 65.8 في المئة بقيمة 6.48 مليار درهم إماراتي (1.76 مليار دولار أمريكي).

وقد تميزت المساعدات الخارجية للقارة الإفريقية في عام 2019 بالتركيز على الجانب التنموي، حيث بلغت نسبة قطاعات المساعدات التنموية 97.2 في المئة من إجمالي المساعدات، والنسبة المتبقية توزعت على المساعات الخيرية والانسانية بنسب 1.6 في المئة، و1.2 في المئة على التوالي.

وعلى مستوى قطاعات المساعدات الخارجية، فقد توزعت المساعدات الموجهة لقارة أفريقيا في عام 2019 على 19 قطاعاً رئيسياً وأكثر من 60 قطاعاً فرعياً من قطاعات المساعدات؛ ويعد قطاع دعم البرامج العامة من أهم قطاعات المساعدات الخارجية، التي تم توجيها لقارة إفريقيا خلال العام، بقيمة 6.27 مليار درهم إماراتي (1.7مليار دولار أمريكي) وبنسبة 63.7 في المئة. وقد ساهمت المساعدت في قطاع دعم البرامج العامة في دعم الميزانية العامة، ودعم موازين المدفوعات، والبنوك المركزية في الدول المستفيدة. كما تم تمويل تخفيف أعباء الديون بقيمة 659.1 مليون درهم (179.5 مليون دولار أمريكي)، لتسوية متأخرات مالية مستحقة الدفع لصالح صناديق تنمية محلية.

ويعد قطاع المساعدات السلعية من أهم القطاعات التي استحوذت على المساعدات الخارجية الموجهة للقارة الإفريقية في عام 2019، بنسبة 41 في المئة وبقيمة 631.4 مليون درهم إماراتي (171.9مليون دولار أمريكي) من إجمالي المساعدات للقارة. وقد تركزت المساعدات السلعية بصفة رئسية في توفير برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء بنسبة 86.4 في المئة، وشملت توفير الشحنة الأولى من حبوب القمح 540 ألف طن للسودان، وتوريد وشحن 180 طن من التمور ومواد غذائية لعدد من الدول الإفريقية؛ إضافة إلى توفير مساعدات في الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ.

وفي عام 2019، تم توجيه خمسة في المئة من المساعدات للقارة الإفريقية لقطاع الصناعة بقيمة 491.5 مليون درهم إماراتي (133.8 مليون دولار

أمريكي). وقد توزعت المساعدات الموجه للقارة في قطاع الصناعة على مجموعة فرعية من القطاعات، منها الصناعات الزراعية بقيمة 367.3 مليون درهم (100 مليون دولار أمريكي) من أجل إنشاء مصنع لتكرير وانتاج السكر في مصر، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل من مصر وتشاد بقيمة 124 مليون درهم (33.8 مليون دولار أمريكي)؛ مع التركيز على الفئات الأكثر احتياجاً خاصة من الأسر التي تقع تحت خط الفقر وتمكين مشاريع النساء.

وإضافة إلى قطاعات المساعدات السابقة، فقد توجيه مساعدات للقارة الإفريقية في قطاع الخدمات الاجتماعية، لتنفيذ برامج موسمية كإفطار صائم وتسيير الحج والخدمات الاجتماعية الأساسية ورعاية المنشأت الدينية؛ كما تم توجيه مساعدات لقطاع السياحة، والاتصالات، والصحة، والتعليم ، وتوليد الطاقة وإمدادها، والنقل والتخزين، وغيرها من القطاعات.

ووفقاً، لتوزيع المساعدات الخارجية لقارة إفريقيا خلال عام 2019 بناءاً على مستوى الدخل، فقد حازت كل من الشريحة الدنيا من متوسط الدخل، والدول الأقل نمواً على نسب متقاربة لكل منها تقترب من نصف قيمة المساعدات، 49.9 في المئة ، و48.5 في المئة على التوالي، بينما البرامج التي تم تنفيذها كبرامج في دول متعددة في القارة استحوذت فقط على 1 في المئة من إجمالي المساعدات بقيمة 99.5 مليون درهم إماراتي (27.1 مليون دولار أمريكي).

وقد بلغت قيمة الالتزامات ، التي أعلنتها دولة الامارات خلال عام 2019 للقارة الإفريقية من أجل مراجع مزمع تنفيذها ما يقرب من 7 مليار درهم إماراتي (1.9 مليار دولار أمريكي)، لصالح 12 دولة إفريقية منها 8 دول من فئة الدول الأقل نمواً كدولة مالي، والسودان، والقمر المتحدة، والصومال، وتنزانيا، وغيرها من الدول.

مشروع لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 5 ميغاواط بتمويل من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) وصندوق أبوظبي للتنمية وشركة المرافق العامة في إيل دي رومانفيل، بجزر سيشل. يستفيد من المشروع 400 أسرة منخفضة الدخل، ومن المتوقع أن يسهم في توفير حوالي مليوني لتر من الوقود سنوياً.
المصدر: وكالة أنباء سيشل

الشكل 19: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجّهة لقارة أفريقيا

حسب المنطقة وفئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

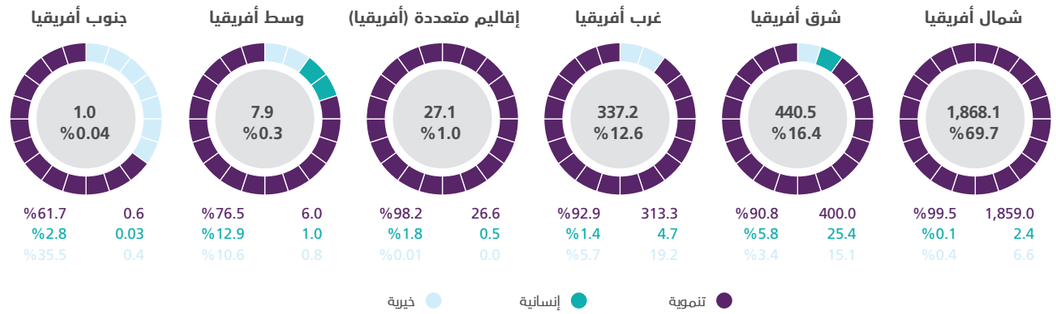

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
2,605.6 (%97.2)

- دعم الميزانية العامة 1,704.4 **(%65.4)**
- الإجراءات المتعلقة بالديون 179.5 **(%6.9)**
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء 148.5 **(%5.7)**
- الصناعات الزراعية 100.0 **(%3.8)**
- السياسات الإدارية لقطاع السياحة 80.0 **(%3.1)**
- أخرى 393.3 **(%15.1)**

إنسانية
34.0 (%1.3)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 22.3 **(%65.4)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 5.2 **(%15.3)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 2.0 **(%5.9)**
- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 1.7 **(%5.0)**
- خدمات الدعم والتنسيق 1.7 **(%4.9)**
- أخرى 1.2 **(%3.4)**

خيرية
42.1 (%1.6)

- المنشآت الدينية 21.3 **(%50.6)**
- البرامج الموسمية 8.5 **(%20.2)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 7.7 **(%18.3)**
- التعليم الديني 4.6 **(%10.8)**

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

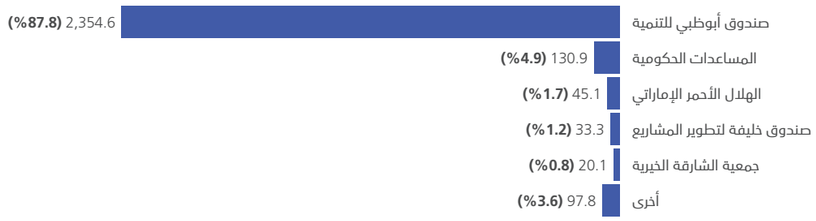

يهدف برنامج دبي العطاء في جزر القمر لتحسين قابلية الأطفال للنمو والتطور، وتعزيز نتائج التعلّم في الصفوف الأولى من مرحلة التعليم الأساسي ومعدلات استبقاء الأطفال في المدارس.
المصدر: مؤسسة دبي العطاء

مقالة

الملاريا (أحد الأمراض المدارية)

على الرغم من نجاح حملات التحصين ضد مرض شلل الأطفال وبعض الأمراض التي تصيب في مرحلة الطفولة، إلا أن هناك أمراضاً أخرى، كالملاريا والسل (الدرن) والإصابات التنفسية الحاد والإسهال، تتسبب في ارتفاع معدل وفيات الأطفال، وخاصة في أفريقيا.

ومع هذا، تعتبر أرقام الوفيات بمثابة مقياس جزئي فقط لحصيلة الخسائر الواقعة نتيجة الإصابة بالأمراض المُعدية، حيث يشمل العبء العالمي لمثل تلك الأمراض الآثار المنعكسة على الصحة والتي يمكن قياسها بعدد الإعاقات والتشوهات وفقدان القدرة على الإنتاجية والرعاية والعلاج المطلوب نتيجة عدد كبير من الأمراض مثل مرض الملاريا، الليشمانيا، البلهارسيا، مرض النوم، وأمراض أخرى. ومع هذا، فالعبء الناتج عن الإصابة بالمرض أكثر تدميراً نظراً لتأثيره المنعكس على كافة مقومات التنمية البشرية، بما فيها الدخل والصحة والتعليم. فلم يعد تأثير الأمراض المُعدية على الدول الأفريقية يمثل أزمة بالنسبة لقطاع الرعاية الصحية فحسب، بل إنه يمثل تحدياً لكافة القطاعات على حد السواء. حيث أنه من المرجح أن يسهم في عكس المكاسب التنموية المحققة على مدى السنوات القليلة الأخيرة. وبالتالي، وبخلاف الآثار المتمثلة في المشكلات الصحية، يجب ويتعيّن النظر لمثل تلك الأمراض على الصعيد الدولي كمشكلة تنموية، تؤثر على التعليم وتحصيل المعارف والدخل والمكانة الاجتماعية والإنتاجية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى المقومات الأخرى المباشرة وغير المباشرة للتنمية البشرية مثل المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان.

في المناطق التي يرتفع فيها معدل الإصابة بالملاريا، حيث تسهم ظروف الطقس المحلي في حدوث العدوى على مدار العام، يكون الأطفال الصغار هم الفئة الأكثر تعرضاً للإصابة، والذين لم تطوّر أجسامهم مناعة ضد الإصابة بالملاريا بعد، وكذلك النساء الحوامل، اللاتي تنخفض مناعتهن نتيجة الحمل. لذا تعتبر تكلفة الإصابة بالملاريا مرتفعة للغاية، سواء على الأفراد أو الأسر أو المجتمعات أو حتى الدول ككل.

في عام 2018، توقعت منظمة الصحة العالمية[19] حدوث 228 مليون حالة إصابة بالملاريا على مستوى العالم، وقدرت وفاة نحو 405 ألف شخص نتيجة الإصابة بالمرض. أغلبهم من الأطفال الصغار في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا. وفي مناطق أخرى من العالم، حيث تعد معدلات الوفاة نتيجة الإصابة بالملاريا أقل عدداً، لا يزال المرض يتسبب في وقوع عدد لا يُستهان به من الوفيات والإعاقات، خاصة في بعض دول جنوب آسيا وأمريكا الجنوبية.

ولهذا، عمل عدد متزايد من الشركاء والموارد، على مدار السنوات العشر الماضية، على تعجيل زيادة الجهود الرامية للسيطرة على معدلات الإصابة ومكافحة الملاريا. وقد ساهم هذا التصعيد في التدخلات في إنقاذ ملايين الأرواح على مستوى العالم وخفض معدلات الوفاة نتيجة الإصابة بالملاريا مقدار 25 في المائة من عام 2010 وحتى 2016[20] ، مما ساهم في رفع الآمال ووضع الخطط للحد من الإصابة بالمرض والقضاء عليه نهائياً.

ويمكن خفض مخاطر الإصابة بالمرض من خلال الحيلولة دون التعرض للدغات البعوض بواسطة شبكات الحماية من البعوض والمواد الطاردة للحشرات، أو باتباع التدابير لمكافحة البعوض مثل رش المبيدات الحشرية وتصريف المياه الراكدة. موّلت دولة الإمارات منذ عام 2013 شراكة الحد من انتشار الملاريا بمبلغ 18.4 مليون درهم (5.0 مليون دولار) وهي شراكة عالمية أطلقت عام 1998 بالتعاون ما بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، كمحاولة لتوفير استجابة عالمية منسقة لمكافحة المرض. وساهمت دولة الإمارات من جانبها في دعم الدول المتضررة من الملاريا خاصة من خلال توفير الشبكات الحماية من البعوض المعالجة لمكافحة الحشرات ضمن منطقة حزام الساحل الأفريقي. ووفقاً لمبادرة الحد من انتشار الملاريا، فقد ساهمت جهود التنمية وزيادة نشر شبكات الحماية هذه في الحيلولة دون وقوع نحو 68 في المائة من حالات الملاريا في أفريقيا منذ عام 2000، بما يعد مساهمة في الجهود الدولية التي أدت لإنقاذ حياة ما يزيد عن 7 ملايين شخص والحيلولة دون الإصابة بأكثر من مليار حالة عدوى بالملاريا[21]. علاوة على هذا، فقد ساهمت دولة الإمارات في دعم قطاع الأنشطة هذا في اليمن، والتي تعد من الدول التي يتوطن فيها مرض الملاريا في ظل معيشة ما يزيد عن 78 في المائة من سكانها في أماكن ترتفع فيها مخاطر التقاط العدوى، مما دفع دولة الإمارات لدعم البرامج الوطنية لمكافحة الملاريا[22]. ففي عام 2019، قدمت دولة الإمارات دعماً مالياً لصالح مبادرة "الحد من انتشار الملاريا" بقيمة 6.0 مليار دولار أمريكي من أجل دعم الدول الواقعة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا لدمج التدابير الرامية للسيطرة على اليرقات مصدر العدوى بالمرض ضمن برامجها الهادفة لمكافحة الملاريا.

ولضمان نجاح الاستراتيجيات الصحية، يجب أن يكون هناك تضامناً دولياً إلى جانب تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتمكن من حل مشكلات عجز وغياب العلاجات ومقاومة المرض بالإضافة للحاجة إلى تطوير أدوية وعقاقير ولقاحات وإجراءات تشخيص جديدة.

مؤسسة الإمارات للاتصالات–اتصالات هي شركة تعمل كممثّل لخدمات الاتصالات، مقرها أبوظبي. ومن خلال أنشطتها في إطار المسؤولية الاجتماعية للشركات، أعلنت الشركة التزامها بتنفيذ برنامج

شراكة حدر الملاريا من أجل القضاء عليها.
المصدر: جون راي، الصندوق العالمي

لمكافحة الملاريا وحملات لنشر الوعي في العديد من المدارس من خلال حملة "امنح شبكة .. تنقذ حياة" و"نوادي اتصالات لمكافحة الملاريا" في لاجوس، بنيجيريا.

وبشكل موازٍ، تلعب الإمارات دوراً أساسياً في محاربة مرض الملاريا في إطار الجهود الدولية الرائدة الرامية للقضاء على الأمراض المعدية في شتى أنحاء العالم. فعلى مدى السنوات الخمس الماضية، ساهمت دولة الإمارات بمبلغ 204.2 مليون دولار أمريكي لدعم حملات القضاء على مرض شلل الأطفال في باكستان، ولتوفير العلاجات لمرض حمى الضنك في اليمن وسريلانكا. كما استضافت دولة الإمارات منتدى "صندوق بلوغ الميل الأخير" والذي التزمت خلاله بالقضاء على الأمراض المدارية المهملة التي يمكن تجنّب الإصابة بها، والحد من الإصابة بمرض عمى الأنهار الملاريا في مختلف أنحاء العالم، كما تعهد المانحون عام 2019 بتقديم 2.6 مليار دولار أمريكي[23] للقضاء على شلل الأطفال من خلال دعم الاستراتيجية النهائية للمبادرة العالمية للقضاء على شلل الأطفال للفترة 2019–2023.

مشروع لتوفير المياه في مالي
المصدر: جمعية دار البر

الدول التي تعاني أوضاعاً خاصة

يُعدُّ من مرتكزات سياسة المساعدات الخارجية الإماراتية ومبادئها التوجيهة، هو الاهتمام بالدول الأكثر ضعفاً، بما فيها الدول التي تعاني من أوضاعاً خاصة؛ نظراً لما تعانية تلك الدول من تحديات مزمنة، منها المعاناة من أوجه الضعف والهشاشة بسبب موقعها الجغرافي أو تغير المناخ ، بالاضافة إلى التحديات التنموية والفقر المدقع. وفي الفقرات التالية سيتم التركيز على عرض المساعدات الإماراتية لفئتين من تلك الدول وهي مجموعة دول الساحل الإفريقي الخمس، ومجموعة الدول غير الساحلية الأقل نمواً.

دول مجموعة الساحل الإفريقي الخمس[24]

تتكون مجموعة دول الساحل الخمس، من تجمع إقليمي للتنسيق ومتابعة التعاون، يضم دول موريتانيا، وبوركينافاسو، ومالي، وتشاد، والنيجر؛ ويعود تاريخ إنشاء المجموعة إلى شهر فبراير من العام 2014. وتهدف مجموعة البلدان الخمسة إلى مراجعة المنظومة الأمنية وإجراء التغييرات الضرورية ضمن الأولويات الهادفة لتحقيق الأمن والسلام في دولها؛ إدراكاً بأهمية التلازم ما بين الأمن والتنمية. كما قامت مجموعة الدول الخمس في سبيل تحقيق أهدافها، بإعداد برنامج بأولويات الاستثمار والمشاريع الهيكلية، التي تُعطي الأولوية للأمن والبنى التحتية الأساسية (النقل والطاقة والاتصالات والمياه)، والأمن ؛ وذلك بالشراكة مع المانحين الدوليين وصناديق التنمية المتخصصة.

وقد تضاعف المساعدات الخارجية التي قدمتها دولة الإمارات لمجموعة دول الساحل الخمس في عام 2019 بقيمة 1.07 مليار درهم إماراتي (290.4 مليون دولار أمريكي) لأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بعام 2018. ويرجع السبب الرئيس في زيادة قيمة المساعدات المقدمة لمجموعة دول الساحل الخمس، إلى ما شهدته المساعدات المقدمة لدولة مالي، بزيادة في قيمة المساعدات إلى أكثر من ستة أضعاف بقيمة 958.7 مليون درهم إماراتي (261 مليون دولار أمريكي) في عام 2019 مقارنة بقيمة 148.4 مليون درهم إماراتي (40.4 مليون دولار أمريكي) في عام 2018.

وتركزت المساعدات الخارجية، التي تم تخيصصها لمجموعة دول الساحل الخمس في عام 2019، بصفة رئيسية في تقديم المساعدات في قطاع دعم البرمج البرامج العامة بقيمة 922.7 مليون درهم إماراتي (251.2مليون دولار أمريكي) وبنسبة 87 في المئة تقريبا من إجمالي المساعدات؛ واستحوذت جمهورية مالي بمفردها على 99.6 في المئة من المساعدات المقدمة في قطاع دعم البرامج العامة، وذلك لدعم ميزان المدفوعات والاستقرار النقدي للعملة المحلية.

ويعد قطاع الخدمات الاجتماعية ثاني أهم القطاعات المستقبلة للمساعدات الخارجية الإماراتية في عام 2019، بقيمة 81.1 مليون درهم إماراتي (22.1 مليون دولار أمريكي)؛ وقد تركزت المساعدات في خدمة شريحة كبيرة من السكان في دول المجموعة وتنفيذ مشاريع متشابهة في تنفيذ عدد من البرامج الموسمية كإفطار صائم، وبرامج الحج، والأضاحي. وفي مجال تقديم المساعدات للمنشأت الدينية، تم بناء وترميم عدد من المساجد، وتشغيل دار لتحفيظ القرآن الكريم؛ كما تم أيضا تقديم مساعدات لرعاية الأسر الفقيرة، ومشاريع أدوات توليد الدخل للأسر المنتجة، وكفالة الأيتام.

ولدعم قطاع المياه والصحة العامة في مجموعة دول الساحل، فقد تم تخصيص مساعدات خارجية للقطاع بقيمة 20.8 مليون درهم إماراتي (5.7 مليون دولار أمريكي) في عام 2019، وقد تركزت تلك المساعدات بصفة أساسية توفير إمدادات مياه الشرب الأساسية من خلال حفر مجموعة من الآبار، و تنفيذ عدد من المبادرات لتوفير المياه الصالحة للشرب من خلال سقيا

الإمارات.

وفي مجال التعليم، تم تقديم مساعدات خارجية بقيمة 15 مليون درهم إماراتي (4.1 مليون دولار أمريكي) في عام 2019 ، وتركزت المشاريع التعليمية في بناء وصيانة وتوسعة عدد من المدارس، وتوفير التمويل اللازم لتيسير المنشأت التعلمية، وتوفير المستلزمات المدرسية والزي المدرسي ، والمنح الدراسية.

وفي مجال الصحة، بلغت المساعدات الإمارتية المقدمة لدول مجموعة الساحل 12.8 مليون درهم إماراتي (3.5 مليون دولار أمريكي) في عام 2019، وشملت المساعدات الصحية المقدمة بناء عدد من المستوصفات الطبية، والمراكز الصحية، إضافة إلى توفير التغذية الأساسية.

وتمثل قطاعات المساعدات الخمس السابقة ما يقرب من 98.7 في المئة من المساعدات الخارجية المقدمة لمجموعة دول الساحل في عام 2019 .

الشكل 20: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجَّهة لمجموعة دول الساحل الخمس

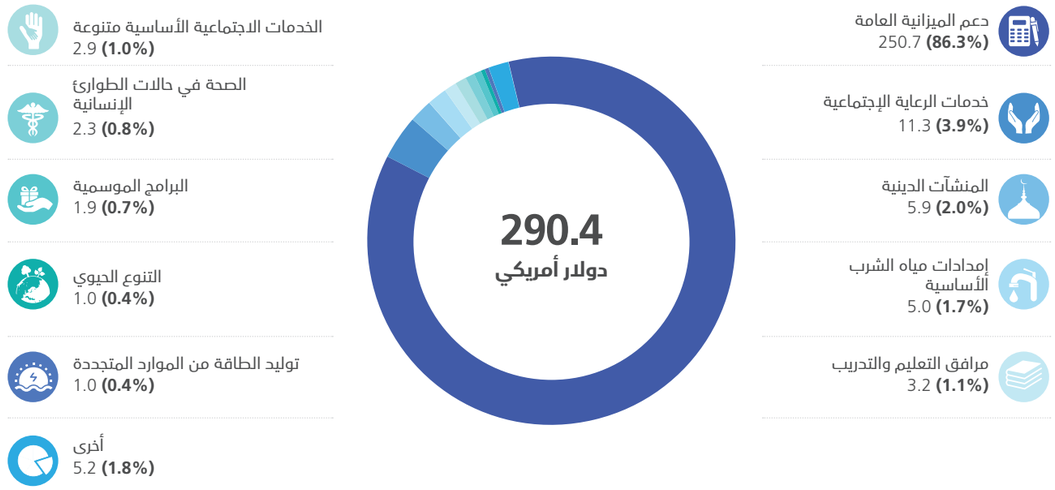

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

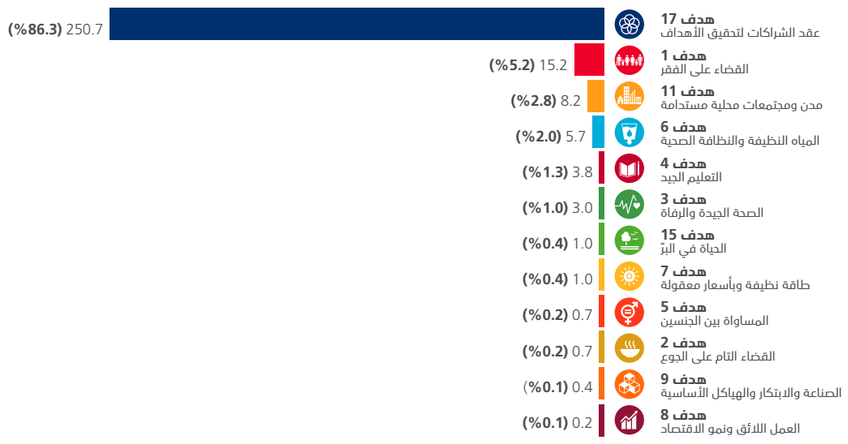

البلدان الأقل نمواً

أقل البلدان نمواً هي بلدان منخفضة الدخل تواجه عوائق هيكلية شديدة أمام التنمية المستدامة. فهي شديدة التعرض للصدمات الاقتصادية والبيئية ولديها مستويات منخفضة من الأصول البشرية. وتضم القائمة الحالية للبلدان الأقل نمواً 47 دولة ، منها 33 دولة في إفريقيا، و13 دولة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ودولة واحدة في أمريكا اللاتينية.[25]

وامتدت مظلة المساعدات الخارجية الإماراتية إلى 43 دولة من البلدان الأقل نمواً، بقيمة 6.62 مليار درهم إماراتي (1.8 مليار دولار أمريكي)، وبما يمثل 22.5 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية في عام 2019. ولتعظيم الفائدة المرجوة من المساعدات للبلدان الأقل نمواً، فقد استحوذت فئة المساعدات التنموية على ما يقرب من ثلاث أرباع (74.7 في المائة) المساعدات بقيمة 4.95 مليار درهم إماراتي (1.35 مليار دولار أمريكي)، بينما استحوذت المساعدات الانسانية على 22.7 في المائة بقيمة 1.5 مليار درهم إماراتي (409 مليون دولار أمريكي)، والمساعدات الخيرية على نسبة 2.6 في المائة بقيمة 172.2 مليون درهم إماراتي (46.9 مليون دولار أمريكي). واستمراراً لدعم جهود التنمية وتخفيف الأعباء عن اقتصادات البلدان الأقل نمواً؛ فقد تم توجيه المساعدات في شكل منح بنسبة 71 في المائة، بقيمة 4.7 مليار درهم إماراتي (1.28 مليون دولار أمريكي) بينما المساعدات في شكل قروض كانت بنسبة 29 في المائة فقط بقيمة 1.92 مليار درهم إماراتي (523.1 مليون دولار أمريكي).

وتعد السودان من أهم الدول، التي حازت على المساعدات الخارجية الإمارتية ضمن فئة البلدان الأقل نمواً بقيمة 1.99 مليار درهم إماراتي (543.2 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 30 في المائة في عام 2019، يليها في المرتبة الثانية اليمن بقيمة 1.77 مليار درهم (481.9 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 26.7 في المائة، وفي المرتبة الثالثة إريتريا بقيمة 993.4 مليون درهم إماراتي (270.5 مليون دولار أمريكي)،وبنسبة 15 في المائة، وفي المرتبة الرابعة مالي بقيمة 958.8 مليون درهم إماراتي (261 مليون دولار أمريكي)،وبنسبة 14.5 في المائة، وفي المرتبة الخامسة إثيوبيا بقيمة 207.5 مليون درهم إماراتي (56.5 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 3.1 في المائة؛ وبذلك تكون الدول الخمس استحوذت على ما يقرب من 90 في المائة من إجمالي المساعدات الخارجية الإماراتية لفئة البلدان الأقل نمواً في عام 2019.

وعلى المستوى القطاعي، فقد تميزت المساعدت الخارجية الإماراتية الموجه نحو البلدان الأقل نمواً بالشمولية في قطاعات المساعدات؛ فخلال عام 2019 شملت المساعدات 19 قطاعاً أساسياً من قطاعات المساعدات، و69 قطاعاً فرعياً؛ بما انعكس بفاعلية في تحقيق التنمية، وتلبية أكبر قدر من الاحتياجات الأساسية للسكان، خاصة الفئات الأكثر احتياجاً من النساء والأطفال.

ويعد قطاع دعم البرامج العامة من أهم قطاعات المساعدات الخارجية التي تم توجيها لفئة البلدان الأقل نمواً خلال عام 2019، بقيمة 2.62 مليار درهم إماراتي (712.7 مليار دولار أمريكي) وبنسبة 39.5 في المئة. ويعد من أبرز مساهمات القطاع دعم ميزان المدفوعات، في كل من مالي والسودان، وربط وديعة دولارية بالبنك المركزي السوداني للمحافظة على استقرار احتياطيات النقد الاجنبي، كما تم تقديم الدعم للموازنة العامة بإريتريا للمساهمة في تغطية النفقات العامة الأساسية.

وفي المرتبة الثانية جاء قطاع المساعدات السلعية كأهم قطاعات المساعدات الخارجية، التي تم تخصيصها لمجموعة البلدان الأقل نمو في عام 2019 بقيمة 1.6 مليار درهم إماراتي (439.4 مليون دولارأمريكي)وبنسبة 24.4 في المئة. وتوزعت المساعدات السلعية على مجموعة من القطاعات الفرعية منها: المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الانسانية بقيمة 955.3 مليون درهم إماراتي (260.1 مليون دولار أمريكي)، وتنفيذ برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء بقيمة 544.8 مليون درهم إماراتي(148.3 مليون دولار أمريكي)،إضافة إلى توفير مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ بقيمة 102 مليون درهم إماراتي (27.8 مليون دولار أمريكي).

وإسهاماً من المساعدات الإماراتية في تخفيف مدفوعات الديون الخارجية للبدان الأقل نمواً، بما يؤدي إلى تحرير موارد إضافية يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات الاستثنائية لموازين المدفوعات في تلك الدول؛ فقد تم تخصيص مبلغ 659.1 مليون درهم إماراتي (179.5 مليون دولار أمريكي) من المساعدات الإماراتية في عام 2019 لتمويل وتخفيف أعباء الديون في البلدان الأقل نمواً؛ شملت معالجة المتأخرات المالية لدولة إريتريا تجاه صندوق أبوظبي للتنمية.

وسعياً من المساعدات الإماراتية نحو تعزيز الوضع الصحي في البلدان الأقل نمواً؛ فقد تم توجيه 402 مليون درهم إماراتي (109.5 مليون دولار أمريكي) لقطاع الصحة في عام 2019. وقد توزعت تلك المساعدات على 21 دولة من البلدان الأقل نمواً يأتي على رأسها المساعدات المقدمة لليمن بنسبة 82 في المائة في اليمن، والسودان بنسبة 5.6 في المائة، وإريتريا بنسبة 3.1 في المائة، ومالي بنسبة 2.2 في المائة، والصومال بنسبة 1.4 في المائة؛ وبذلك استحوذت الدول الخمس على 94.5 في المائة من المساعدات الصحيةالمقدمة للبلدان الاقل نمواً في عام 2019. ويعد من أهم المشاريع الصحية، تقديم الخدمات الصحية في حالات الطوارئ الانسانية، وتقديم الخدمات الطبية والرعاية الصحية الأساسية، والتغذية الأساسية، بالإضافة إلى مشاريع منفذة في مجال البنية التحتية الإساسية لقطاع الصحة.

وقد جاء قطاع الخدمات الاجتماعية، في المرتبة الخامسة كأهم قطاعات المساعدات الخارجية المقدمة للبلدان الأقل نمواً في عام 2019 بقيمة 278.5 مليون درهم إماراتي (75.8 مليون دولار أمريكي). وقد شمل القطاع على العديد من الأنشطة ككفالة الأيتام، ومشاريع توفير أدوات إدرار الدخل والأسر المنتجة، وبناء وتأهيل وصيانة العديد من المساجد ودور تخفيظ القرآن الكريم، وتقديم المساعدات النقدية والعينية الاجتماعية للافراد والأسر، وتنفيذ عدد من البرامج الموسمية كإفطار صائم وتسير حملات الحج، وغيرها من الأنشطة الاجتماعية والدينية.

ساهمت قطاعات المساعدات الخمس السابقة بنسبة 84.2 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة لمجموعة البلدان الأقل نمواً خلال عام 2019 بقيمة 5.57مليار درهم إماراتي(1.52 مليار دولار أمريكي)؛ وبالإضافة إلى القطاعات الخمس توجد قطاعات أخرى تم توجيه المساعدات لها، كقطاع الاتصالات، وتوليد الطاقة وإمدادها، والتعليم، و المياه والصحة العامة، والنقل والتخزين، وغيرها من القطاعات التنموية.

وقد بلغت قيمة الالتزامات، التي أعلنتها دولة الامارات خلال عام 2019، لعدد عشر دول من البلدان الأقل نمواً مبلغ 8.11 مليار درهم إماراتي (2.21 مليار دولار أمريكي)، لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية والانسانية. وقم تم تخصيص أكثر من نصف تلك التعهدات لدولة السودان (56.6 في المائة) بقيمة 4.59 مليار درهم إماراتي، (1.25 مليار دولار أمريكي)، كما بلغت التعهدات لليمن مبلغ 1.95 مليار درهم إماراتي (530 مليون دولار أمريكي)، إضافة إلى تعهدات إلى مالي بقيمة 1.03 مليار درهم إماراتي (280.5 مليون دولار أمريكي)؛ وبذلك تستحوذ الدول الثلاث على أكثر من 93 في المائة من التعهدات الإماراتية للبلدان الأقل نمواً في عام 2019 .

الشكل 21: المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة للبلدان الأقل نمواً

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

- دعم الميزانية العامة 704.9 **(39.1%)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 260.1 **(14.4%)**
- الإجراءات المتعلقة بالديون 179.5 **(10.0%)**
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء 148.3 **(8.2%)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 59.4 **(3.3%)**
- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات 50.0 **(2.8%)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 33.3 **(1.8%)**
- البنية التحتية للنقل البري 30.9 **(1.7%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 27.8 **(1.5%)**
- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 26.7 **(1.5%)**
- أخرى 281.6 **(15.6%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

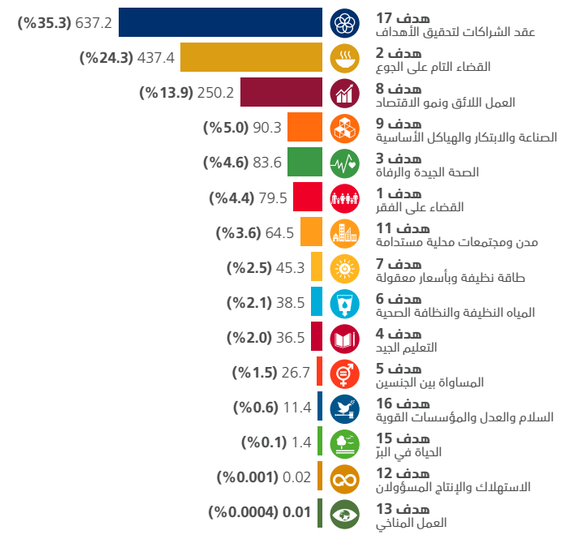

الدول الجزرية الصغيرة النامية

تضم الدول الجزرية الصغيرة النامية 38 دولة، وفق تصنيف الأمم المتحدة، وتقع في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ والمحيط الأطلسي، وكذلك في المحيط الهندي وبحر الصين الجنوبي. وتعد الدول الجزرية من بين أكثر الدول ضعفا في العالم؛ نظراً لما تعانية من عواقب التغيرات المناخية العالمية الحادة بشكل متزايد، كالاحتباس الحراري، وارتفاع منسوب مياه البحر ، والتي لا يمكن التنبؤ بها. وبالإضافة إلى التحديات البيئية، غالباً ما تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية قيوداً متشابهة، مثل محدودية قاعدة الموارد التي تحرمها من فوائد فورات الإنتاج الكبير، وصغر حجم الأسواق المحلية، والاعتمادية الكبيرة على عدد صغير من الأسواق الخارجية والنائية، وارتفاع تكلفة الطاقة والبنية التحتية والنقل والاتصال والخدمات. علاوة، على بُعد المسافة عن أسواق الصادرات وموارد الاستيراد؛ وانخفاض التجارة الدولية، ومحدودية المرونة في واجهة الكوارث الطبيعية، والنمو السكاني، وتذبذب معدلات النمو الاقتصادي، ومحدودية الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص، وما يقابله من اعتماد كبير لاقتصاداتها على القطاع العام.[26,27]

بلغت قيمة المساعدات الإماراتية المقدمة لمجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية (فيما بعد يشار إليها بالدول الجزرية)، ما قيمته 255.5 مليون درهم إماراتي (69.6 مليون دولار أمريكي)، لعدد 22 دولة في العام 2019؛ منها مساعدات على شكل منح بنسبة 70 في المائة، وقروض بنسبة 30 في المائة. وقد تركزت المساعدات المقدمة للدول الجزرية بنسبة تزيد عن 80 في المائة في فئة المساعدات التنموية، ونسبة 16.2 في المائة في المساعدات الإنسانية، والنسبة المتبقية 2.6 في المائة في فئة المساعدات الخيرية.

وإدراكاً من دولة الإمارات بأهمية تنمية مصادر الطاقة المتجددة بالدول الجزرية؛ لكي تتمكن من تلبية احتياجات الطاقة المحلية، وتقليل اعتمادها على واردات الوقود، فقد تم توجيه أكثر من ثلث المساعدات الاماراتية (38 في المائة) للدول الجزرية لقطاع توليد الطاقة وإمدادها، في عام 2019. ومن المشاريع التي تم تنفيذها في الدول الجزرية في مجال الطاقة: مشروع تطوير الكهرباء والمياه بالقمر المتحدة بقيمة 26 مليون درهم إماراتي (7.1 مليون دولار أمريكي)، ومشروع حقل الطاقة الشمسية في سيشل، بقيمة 22.3 مليون درهم إماراتي (6.07 مليون دولار أمريكي)، وتنفيذ مشروع هجين لتوليد الطاقة من الرياح والطاقة الشمسية في أنتيغوا وبربودا،بقيمة 18.6 مليون درهم إماراتي (5.05 مليون دولار أمريكي)، ومشروع لتوليد الطاقة الشمسية لتغذية الشبكة الكهربائية في كوبا بقيمة 18.04 مليون درهم إماراتي (4.91 مليون دولار أمريكي)، وأخيراً ومشروع لتوليد الطاقة من الطاقة المنتجة من النفايات ومحطة طاقة شمسية عائمة في جزر المالديف بقيمة 12.6 مليون درهم (3.44 مليون دولار).

كما تم توجيه مساعدات سلعية للدول الجزرية في عام 2019، بقيمة 40.77 مليون درهم إماراتي (11.1 مليون دولار أمريكي)، لعدد 4 دول؛ منها تنفيذ مشاريع إغاثية وتقديم مساعدات عاجلة للمتضررين من اعصار كينث في القمر المتحدة، وتقديم مساعدات إنسانية للمتضررين من إعصار دوريان بجزر البهاما، إضافة إلى توريد وشحن 20 طن من التمور لكل من موريشيوس وجزر المالديف.

وفي مجال تقديم المساعدات الخارجية للدول الجزرية في قطاع النقل والتخزين في عام 2019، فقد تم توجيه كامل مساعدات القطاع إلى دولة واحدة وهي جزر المالديف بقيمة 38.26 مليون درهم إماراتي(10.42 مليون دولار أمريكي)، من أجل مشروعين رئيسين وهما: بناء مطار مافارو، وبناء مطار فيلانا الدولي.

وإضافة إلى قطاعات المساعدات الخارجية السابقة، فقد تم توجيه مساعدات إلى قطاعات السلام والأمن لتنفيذ برنامج لتعزيز الأمن والاستقرار في القمر المتحدة، وتوجيه مساعدات لقطاع التعليم لتنفيذ عدد من المشاريع التعليمية، كبناء المدارس، ودعم المعلمين، وتوفير منح دراسية، ودعم الميزانيات التشغيلية لبعض المؤسسات التعليمية.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات سالفة الذكر، ساهمت في استيعاب أكثر من 90 في المائة من المساعدات الخارجية الإماراتية الموجهة للدول الجزرية في عام 2019.

وقد بلغت قيمة الالتزامات، التي أعلنتها دولة الامارات خلال عام 2019، للدول الجزرية مبلغ 607.3 مليون درهم إماراتي (165.4 مليون دولار أمريكي)، لتنفيذ عدد من المشاريع التنموية والانسانية؛ في أربع دول من الدول الجزرية، يأتي في مقدمتها القمر المتحدة بتعهدات بقيمة 317.2 مليون درهم إماراتي(86.4 مليون دولار أمريكي)، وجزر المالديف بقيمة 198.3 مليون درهم(54 مليون دولار أمريكي)، وجزر سليمان بقيمة 55.1 مليون درهم(15 مليون دولار أمريكي)، وأخيراً موريشيوس بقيمة 36.7 مليون درهم إماراتي (10 مليون دولار أمريكي).

مشروع لتوليد الطاقة من الرياح بجزيرة أوبولو في ساموا، والتي تعد موطناً لما يقرب من 75 في المائة من السكان. يوفر مشروع توليد الطاقة من الرياح 1,500 ساعة ميغاواط من الطاقة سنوياً.
المصدر: شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"

الشكل 22: المساعدات الخارجية الإماراتية المقدمة للدول الجزرية الصغيرة النامية

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

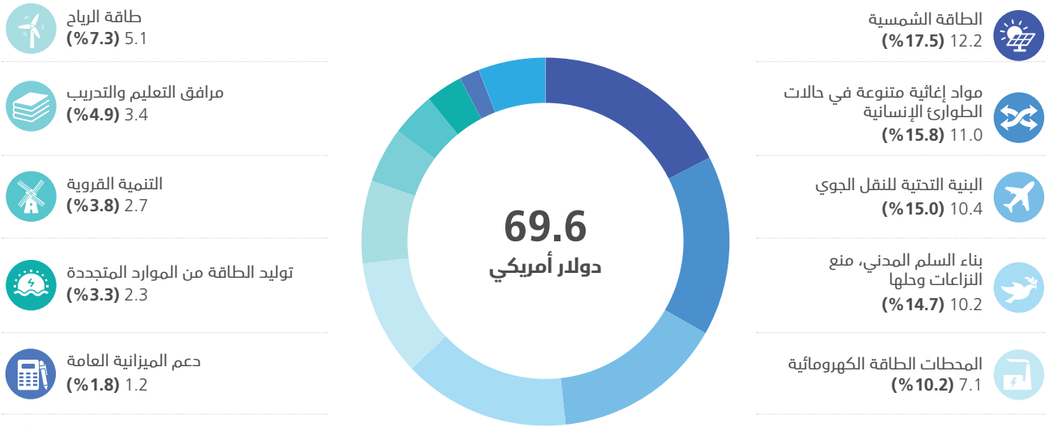

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

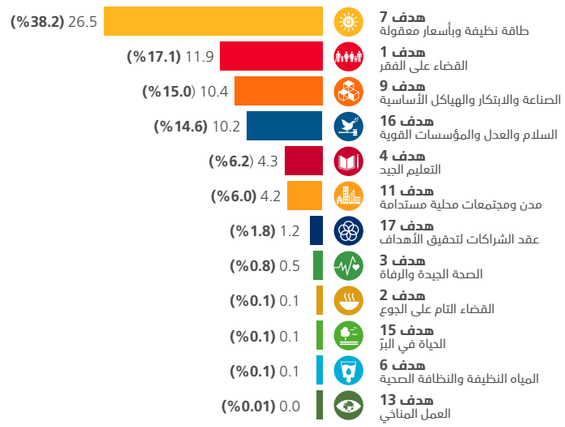

مقالة

صناديق الطاقة المتجددة الإماراتية تمهد السبيل نحو تكنولوجيا نظيفة مبتكرة في الدول الجزرية

انطلاقاً من التزام دولة الإمارات العربية المتحدة القوي بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز أمنها الطاقي، نجحت الإمارات في تطوير مجموعة ناجحة من مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المبتكرة القادرة على التكيّف مع التغيّر المناخي في منطقة جنوب المحيط الهادئ والكاريبي، حيث تعد تكلفة الطاقة هناك من بين الأعلى على مستوى العالم.

لذا، ووفاءً منها بتعهدها بالسعي لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاق باريس، تعاونت وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة مع صندوق أبوظبي للتنمية وشركة مصدر لتأسيس شراكة فريدة تم من خلالها إنشاء "صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ" و"صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة".

في عام 2013، دشن سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية التعاون الدولي، مبادرة صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ بقيمة 50 مليون دولار أمريكي بهدف تنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة قادرة على الصمود في وجه التغيّر المناخي في 11 دولة جزرية بمنطقة جنوب المحيط الهادئ للمساعدة في خفض اعتمادهم على وقود الديزل وتعظيم استغلالهم لمواردهم الطبيعية، بالإضافة إلى دعم اقتصاداتهم في عدة قطاعات من بينها التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية وبناء القدرات.

وتشمل قائمة دول جنوب المحيط الهادئ المستفيدة من صندوق الشراكة: تونغا، ساموا، فيجي، توفالو، كريباتي، فانواتو، جزر سليمان، جزر مارشال، ناورو، بالاو، ميكرونيزيا.

وقد ساهمت المشاريع الإحدى عشرة التي نفذتها شركة مصدر من خلال صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ إجمالاً في زيادة قدرة منطقة المحيط الهادئ على توليد الطاقة المتجددة بمقدار 6.5 ميغاواط. مما ساهم في الاستغناء عن حرق ما يقدّر بنحو 3.2 مليون لتر من واردات وقود الديزل، والحد من انبعاث نحو 8,447 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً.

بالرغم من تركيز غالبية المشاريع على الاستفادة من الطاقة الشمسية، إلا أن أحد المشاريع قد برز لابتكارية فكرته: أول مشروع لاستغلال طاقة الرياح في ساموا. تم بناؤه على جزيرة أوبولو، حث تقع العاصمة آبيا، واكتمل بناؤه عام 2014. ويشمل تصميم محطة توليد الطاقة من الرياح، والذي وُضع بمواصفات محددة خصيصاً للصمود في مواجهة الأعاصير، توربينات مزوّدة بسواري قابلة للطي يتيح وضعها في وضع أفقي أثناء أحداث الطقس المتطرفة. كما تم تثبيت السواري إلى الأرض لتحمّل سرعات الرياح العالية.

تبلغ الطاقة الأسمية للمشروع الممّول بالكامل من قِبل صندوق أبوظبي للتنمية نحو 550 كيلوواط، بينما يسهم على صعيد آخر في الحد من انبعاث 506 طن من غاز ثاني أكسد الكربون سنوياً. علاوة على هذا، فقد ساعدت محطة توليد الطاقة من الرياح دولة ساموا في تحقيق وفر كبير في استخدام وقود الديزل قُدّر بنحو 183,333 لتر سنوياً. وبالإضافة إلى تنويع الخليط الطاقي للدولة، استلزم تطبيق التكنولوجا الجديدة تقديم تدريب متخصص لتطوير مهارات وتمكين المهندسين والتقنيين في ساموا من إدارة وتشغيل معدات وأجهزة المشروع المتقدمة. حيث تم إقامة برنامج تدريبي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ بالاشتراك مع صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول المحيط الهادئ، وهدف إلى تطوير الخبرات المحلية أكثر في مجال الطاقة المتجددة لمساعدة الدول الجزرية بمنطقة المحيط الهادئ في مساعيها الرامية لتحقيق أهدافها للتنمية المستدامة.

وقد بدأت وزارة الخارجية والتعاون الدولي عام 2017 في تنفيذ البرنامج التدريبي الإقليمي الذي امتد على مدى عامين. حيث عقدت أول ثلاث ورش عمل في كل من فيجي وأبوظبي وأوكلاند في نيوزيلندا، بينما عقدت ورشة العمل الرابعة والأخيرة على هامش اجتماعات الجمعية العامة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) بأبوظبي في يناير 2019.

تناولت ورش العمل موضوعات رئيسية تتعلق بالجوانب الفنية والقانونية والتجارية والمالية والبيئة والموارد البشرية لتطوير حلول الطاقة المتجددة، حيث جمعت الجلسة الرابعة التي عقدت في أوكلاند على سبيل المثال 22 رائد من المديرين ورواد الطاقة المتجددة من 11 دولة بمنطقة جنوب المحيط الهادئ. مثلت المشاركة النسائية منها نحو الثلث، بما يسهم في تحقيق سياسة وزارة الخارجية والتعاون الدولي "100٪ للمرأة" الواردة ضمن سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2017-2021 ضمن عنصر تمكين النساء والفتيات.

إطلاق الدورة الثالثة لصندوق الشراكة بين الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة البالغة قيمته 50 مليون دولار أمريكي خلال أسبوع أبوظبي للاستدامة عام 2019.
المصدر: وكالة أنباء الإمارات (وام)

محطة لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 600 كيلوواط في جزر سانت فينسنت وغرينادين، مزودة بنظام بطارية ليثيوم أيونية بقدرة 637 كيلوواط/ساعة.
المصدر: شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"

مشروع محطة استاد توماس أ. روبنسون الوطني للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 925 كيلوواط في جزر الباهاما.
المصدر: شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"

وتقتضي سياسة "100٪ للمرأة" أن تستهدف نسبة 100 في المائة من المساعدات المقدمة تحت إشراف وزارة الخارجية والتعاون الدولي، أو تدمج، عنصر المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كعنصر أساسي ضمن سياساتها وبرامجها، بحلول عام 2021. كما تعد "سياسة 100٪ للمرأة" كذلك أحد محاور التركيز المهمة لمبادرة صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة، بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، والتي أطلقت خلال أسبوع أبوظبي للاستدامة في عام 2017.

ويعتبر صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة، المموّل بالكامل كذلك بواسطة صندوق أبوظبي للتنمية، أكبر مبادرة للطاقة المتجددة من نوعها في منطقة الكاريبي، وتهدف إلى تنفيذ عدد من مشاريع الطاقة المتجددة القادرة على الصمود في مواجهة الأعاصير في 16 دولة بمنطقة الكاريبي لخفض الارتفاع الكبير في تكاليف الطاقة في الدول الجزرية، وزيادة فرص الحصول على الطاقة وتعزيز قدرتها على مواجهة التغيّر المناخي، بالإضافة إلى تمكين النساء في قطاع الطاقة المتجددة تحقيقاً للهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة.

وقد شكّل تدشين أول محطة للطاقة الشمسية واسعة النطاق بالألواح الكهروضوئية في جزر الباهاما في مارس 2019 علامة مهمة وبارزة بالنسبة لدولة الإمارات والتزامها بتمكين النساء والفتيات في قطاع الطاقة المتجددة العالمي.

تم تطوير محطة استاد توماس أ. روبنسون الوطني للطاقة الشمسية الكهروضوئية، بطاقة إنتاجية 925 كيلوواط، في ناساو بالشراكة مع وزارة البيئة والإسكان في جزر الباهاما، للتمكن من الاستغناء عمّا يقدّر بنحو 310 ألف لتر من وقود الديزل سنوياً والحد من انبعاث 856 طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً، وقد حصل المشروع على إشادات لتصميمه الفريد الذي أصبح بمثابة معيار لقياس مدى التكيّف وتحمّل الظروف الجوية القاسية والرياح العاتية التي تصل سرعتها إلى 160 ميل في الساعة (257 كم/الساعة).

وقد ساعد التدشين الناجح للمشروع في رفع قدرة الدولة على تنفيذ وإدارة مشاريع للطاقة المتجددة في المستقبل والتي سيقودها فريق كامل من النساء.

ويعتبر تولي فريق وزارة البيئة والإسكان بجزر الباهاما المكوّن الكامل من النساء، بقيادة السيدة ريهانا نيدلي ميريفي أحد كبار المسؤولين بقطاع البيئة، لمشروع محطة استاد توماس أ. روبنسون الوطني للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 925 كيلوواط شهادة نجاح بتحقيق أهداف صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة الرامية لتمكين النساء وتسليحهن بالمعرفة التقنية في قطاع الطاقة المتجددة لتمكينهن من استغلال طاقتهن بالكامل.

حيث صرحت د. نيدلي ميريفي قائلة: "إن تولي هؤلاء النساء لتلك المناصب يعد تقدماً هائلاً وميزة عظيمة. فقد تم اختيار فريقي بعناية بالغة للعمل على هذا المشروع نظراً لنقص العنصر النسائي على المستوى القيادي في مجالات الهندسة والبناء. وأعتقد أنه كان من المهم بالنسبة لنا أن يتم تمثيلنا بالشكل المناسب. وسنسعى لاستغلال النجاح الذي حققناه في المشروع لمنحنا دفعة قوية لتنفيذ المزيد من مشاريع الطاقة المتجددة مواصلة تغيير المشهد العام لمنظومة الطاقة الشمسية والنساء في الدولة".

علاوة على هذا، تم تدشين مشروعين آخرين في مارس 2019 ضمن برنامج صندوق الشراكة بين دولة الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة، شملا إنشاء سقيفة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة إنتاجية 350 كيلوواط ومحطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 500 كيلوواط في باربيدوس، ومحطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 600 كيلوواط مزودة ببطارية ليثيوم أيونية بسعة 637 كيلو/الساعة على جزيرة يونيون في سانت فنسنت والغرينادين، وهو ما يسهم في تلبية 100%من احتياجات الجزيرة الصباحية من الطاقة من خلال مصادر الطاقة المتجددة.

يمكن للمشاريع الثلاثة توفير طاقة بقدرة إنتاجية إجمالية تبلغ 2.35 ميغاواط من الطاقة الشمسية و637 كيلو/الساعة من الطاقة المخزنة في البطاريات، إلى جانب الحد من انبعاث ما يزيد عن 2.6 مليون طن من غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً. كما تسهم إجمالاً في توفير ما يزيد عن 895 ألف لتر من وقود الديزل سنوياً.

فاز المشروع الإماراتي المشترك مع صندوق الشراكة بين الإمارات ودول البحر الكاريبي للطاقة المتجددة لإنتاج الطاقة الشمسية الكهروضوئية في جزر الباهاما بجائزة "مشروع التوليد المتوّج" لعام 2019 في المنتدى الحادي عشر للطاقة المتجددة في منطقة الكاريبي المقام في ميامي، بالولايات المتحدة الأمريكية.
المصدر: شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"

مجموعة مختارة من الدول

تتناول الصفحات التالية، بمزيد من التفصيل، المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات إلى خمسة من الاقتصادات النامية خلال عام 2019، وهي: **جمهورية مصر العربية** و**السودان** من قارة إفريقيا، و**باكستان** و**الأردن** و**اليمن** من قارة آسيا.

باكستان

حملة الإمارات للقضاء على مرض شلل الأطفال في باكستان.
المصدر: المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان

تقع باكستان ضمن الشريحة الدنيا من متوسط الدخل، وتعتبر سادس أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان بتعداد سكاني يتخطى 200 مليون نسمة؛ ويعيش ما يقرب نصف السكان إما في فقر مدقع أو معرضين له، خاصة بالمناطق الريفية. ويكمن التحدي الرئيسي في باكستان في الحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة، من خلال تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستدام وشامل؛ لتوفير وظائف منتجة للشباب والقوى العاملة المتزايدة. ولكن توجد العديد من القيود التي تحول دون تحقيق هذا النمو الاقتصادي: كعدم استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي، وعدم كفاية البنية التحتية والاتصال، وقصور الحوكمة والمؤسسات، وعدم كفاية مهارات القوى العاملة وضعف الخدمات الصحية، والحصول المحدود على التمويل، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إضافة إلى التحديات الأمنية. ويعد تخفيف تلك القيود من شأنه تحسين مناخ الأعمال، وزيادة المدخرات المحلية والاستثمار، وزيادة القدرة التنافسية، وتنويع الاقتصاد والصادرات، وتحسين تقديم الخدمات العامة، والحد من تعرض السكان للفقر والحرمان.[28]

خلال عام 2019، استأثرت باكستان بمفردها على أكثر من ربع قيمة المساعدات الإماراتية الخارجية بنسبة 26.6 في المائة، وبقيمة 7.82 مليار درهم إماراتي (2.13 مليار دولار أمريكي)، مقدمة في شكل قروض بنسبة 94 في المائة، ونسبة ستة في المائة في صورة منح. وقد تم توجيه الغالبية العظمى بنسبة تزيد عن 99 في المائة من تلك المساعدات للمشاريع التنموية، لدعم القدرات والجهود المبذولة من جانب الحكومة الباكستانية لتحقيق التنمية، وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان؛ بينما كان نصيب كل من المساعدات الإنسانية والخيرية أقل من جزء من واحد في المائة.

ويعد صندوق أبو ظبي للتنمية من أهم الجهات المانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية لباكستان، بقيمة 7.66 مليار درهم إماراتي (2.08 مليار دولار أمريكي)، وبنسبة 98 في المائة من إجمالي

مسؤولو السفارة يدشنون مشروع توزيع وإمداد مياه الينابيع ومشاريع أخرى في إطار خطط مؤسسة سقيا الإمارات، المنفذ تحت إشراف مؤسسة الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية في منطقة كوكرا بمدينة مظفر آباد.
المصدر: سفارة دولة الإمارات في باكستان

مساهمات الجهات الإماراتية المانحة لباكستان خلال عام 2019. وقد تمثل نشاط الصندوق في باكستان تمويل أهم قطاعين من قطاعات المساعدات في باكستان: الأول قطاع دعم البرامج العامة من خلال دعم البنك المركزي الباكستاني بوديعة بقيمة 7.35 مليار درهم إماراتي (2 مليار دولار أمريكي)، والقطاع الثاني قطاع البناء والتنمية المدنية لتمويل المرحلة الثالثة من المشاريع المنفذة في باكستان من خلال المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان(UAE-PAP)، بقيمة 318.5 مليون درهم إماراتي (86.7 مليون دولار أمريكي).

ويعد قطاع الصحة ثالث أهم قطاعات المساعدات الإماراتية لباكستان في عام 2019، بقيمة 131 مليون درهم إماراتي (35.7 مليون دولار أمريكي). وقد ساهمت أربع جهات إماراتية مانحة رئيسية في تقديم المساعدات الصحية لباكستان منها المساعدات الحكومية، التي تركزت في التبرع لصالح دعم الجهود العالمية لاستئصال مرض شلل الأطفال، وتمويل حملة الإمارات للتطعيم ضد شلل الأطفال المرحلة الثالثة والرابعة لاستئصال مرض شلل الأطفال؛ كما ساهمت جمعية الشارقة الخيرية بإنشاء قسم جراحة المناظير مع التجهيزات بمستشفى الشيخ زايد، ومساهمة هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ببناء منشأة طبية، وأخيراً ساهمت مؤسسة بيت الشارقة الخيري بتوفير تكلفة علاج مجموعة من مرضى أمراض الدم.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية، باعتباره رابع أهم قطاعات المساعدات الإماراتية لباكستان في عام 2019، بقيمة 7.6 مليون درهم إماراتي (2.1 مليون دولار أمريكي)؛ تم توفير مساعدات لبناء وترميم ودعم مجموعة من المساجد، وتنفيذ مجموعة من البرامج الموسمية كإفطار صائم، وتوزيع لحوم الاضاحي وتسيير برامج الحج؛ كما تم توفير الدعم لذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم المساعدات النقدية والعينية للأفراد والأسر، وتوفير أدوات توليد الدخل كماكينات الخياطة للأسر المنتجة.

وللمساهمة في تخفيف حدة الكوارث الطبيعية التي أصابت باكستان في عام 2019، فقد تم توفير مساعدات سلعية، شملت توفير المواد غير الغذائية والايواء في حالات الطوارئ للمتضررين في الفيضانات في إقليم بلوتشستان، كما تم توفير مساعدات غذائية تضمنت توزيع 20 ألف كيس طحين للمحتاجين وتوريد وشحن 20 طن من التمور، وأخيراً تم توفير مواد إغاثية متنوعة لمتضرري زلزال باكستان 2019.

كما تم المساهمة في توفير إمدادات مياه الشرب الأساسية من خلال مجموعة من المشاريع بلغت قيمتها 3.15 مليون درهم إماراتي (0.86 مليون دولار أمريكي) وشملت حفر مجموعة من آبار المياه، وتمديد الأنابيب من منابع المياه إلى 20 قرية بكشمير استفاد منها 25 ألف شخص. وإضافة إلى قطاعات المساعدات سالفة الذكر التي تم توجيها لباكستان خلال عام 2019، كان هناك مساعدات أخرى في قطاعات التعليم والمحيط الحيوي والتنوع البيولوجي.

الشكل 23: المساعدات الإماراتية المقدمة إلى باكستان

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

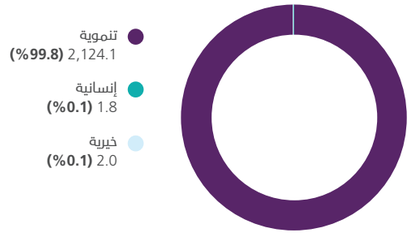

- تنموية 2,124.1 **(%99.8)**
- إنسانية 1.8 **(%0.1)**
- خيرية 2.0 **(%0.1)**

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

- دعم الميزانية العامة 2,000.0 **(%94.0)**
- التنمية القروية 86.7 **(%4.1)**
- مكافحة الأمراض المعدية 35.1 **(%1.6)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 1.2 **(%0.1)**
- المنشآت الدينية 1.1 **(%0.05)**
- أخرى 3.8 **(%0.2)**

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

- صندوق أبوظبي للتنمية 2,086.7 **(%98.07)**
- المساعدات الحكومية 35.4 **(%1.66)**
- الهلال الأحمر الإماراتي 2.3 **(%0.11)**
- مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية 1.8 **(%0.08)**
- مؤسسة دبي العطاء 0.6 **(%0.03)**
- مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية 0.5 **(%0.02)**
- مؤسسة سقيا الإمارات 0.2 **(%0.01)**
- مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 0.1 **(%0.004)**
- مؤسسة بيت الشارقة الخيري 0.1 **(%0.004)**
- جمعية الشارقة الخيرية 0.04 **(%0.002)**
- جامعة الإمارات العربية المتحدة 0.03 **(%0.001)**
- جمعية دار البر 0.03 **(%0.001)**
- مؤسسة القلب الكبير 0.03 **(%0.001)**
- صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية 0.01 **(%0.0002)**

المجموع الكلي
2.13 مليار دولار أمريكي

أحد مشاريع إمداد المياه المنفذة بواسطة المشروع الإماراتي لمساعدة الباكستان (UAE-PAP).
المصدر: المشروع الإماراتي لمساعدة الباكستان (UAE-PAP)

جمهورية مصر العربية

تبلغ قدرة محطة توليد الطاقة 750 ميغاواط وترتبط بالشبكة الوطنية من خلال خط نقل كهربائي بقدرة 220 كيلو فولت. تخدم محطة التوليد قطاع كبير من المناطق الحضرية والقروية بمدينة بنها، عاصمة محافظة القليوبية بشرق الدلتا.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

تقع جمهورية مصر العربية (فيما بعد مصر) ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، ويبلغ عدد سكانها ما يقرب من 100 مليون نسمة، يعيش 32.5 في المائة منهم تحت خط الفقر، وفق تصنيف البنك الدولي، أي أنه يوجد ما يزيد عن 32 مليون نسمة من السكان في حاجة لتوفير الاحتياجات الأساسية من المسكن والمأكل والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية. وقد قامت الحكومة المصرية بتنفيذ عدد من الاصلاحات خلال الخمس سنوات الماضية، منها تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة اختلالات الاقتصاد الكلي من خلال تحرير نظام سعر الصرف، وتدابير ضبط أوضاع المالية العامة، وإصلاحات قطاع الطاقة.

وعلى الرغم من أن تلك الإصلاحات والتدابير قد ساعدت على حفز معدلات النمو، وتحقيق فائض قوي في الموازنة الأولية، وخفض نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، وإعادة تجديد الاحتياطيات الأجنبية، والقضاء على النقص الحاد في إمدادات الكهرباء، وفي الوقت نفسه على تحفيز الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة؛ إلا إن تلك الاصلاحات غير كافية وفي حاجة إلى مزيد من تنفيذ استراتيجيات تنموية طويلة الأجل من أجل تحسين مناخ الأعمال العام، وتحسين فرص خلق الوظائف بقيادة القطاع الخاص، ودعم الاحتواء الاجتماعي.[29]

وخلال الخمس سنوات الماضية (2015-2019)، استحوذت مصر على ما يزيد من ربع المساعدات الإماراتية الخارجية بنسبة 28 في المائة تقريباً، بقيمة 37.68 مليار درهم إماراتي (10.26 مليون دولار أمريكي)، منها مساعدات بقيمة 4.69 مليار درهم إماراتي (1.28 مليار دولار) في عام 2019.

وقد تم تخصيص المساعدات في عام 2019، بصفة أساسية في المشاريع التنموية، بنسبة تقترب من المائة في المائة (99.7 في المائة)، بقيمة 4.68 مليار درهم إماراتي (1.27 مليار دولار أمريكي)، بينما استحوذت المشاريع الإنسانية والخيرية على النسبة المتبقية. علماً بأن منح المساعدات الخارجية لمصر تم في شكل قروض بصفة رئيسية، بنسبة 96.7 في المائة بقيمة 4.54 مليار درهم إماراتي (1.24 مليار دولار أمريكي) خلال العام العام.

وقد ساهمت 18 جهة مانحة إماراتية في تقديم المساعدات الخارجية لمصر خلال العام 2019، يأتي على رأسها ثلاث جهات مانحة رئيسية :الأولى ، صندوق أبوظبي للتنمية بنسبة مساهمة 94.1 في المائة بقيمة 4.42 مليار درهم إماراتي (1.2 مليار دولار أمريكي)، والثانية صندوق خليفة لتطوير المشاريع بنسبة 2.61 في المائة بقيمة 122.4 مليون درهم إماراتي (33.3 مليون دولار أمريكي)، والجهة الثالثة المساعدات الحكومية بنسبة 1.32 في المائة وبقيمة 62.1 مليون درهم إماراتي(16.9 مليون دولار أمريكي)، وبذلك تكون الجهات الثلاث ساهمت بنسبة 98 في المائة في تقديم المساعدات لمصر خلال العام العام، إضافة إلى جهات مانحة إماراتية أخرى مثل، الهلال الأحمر الإماراتي، وجمعية الشارقة الخيرية، ومؤسسة القلب الكبير، وجمعية دار البر، ومؤسسة دبي العطاء، وغيرها من المؤسسات الخيرية.

وقد توزعت المساعدات الإماراتية لمصر خلال العام 2019، على 11 قطاعاً رئيسياً من قطاعات المساعدات، و24 قطاعاً فرعياً شملت العديد من المجالات التنموية والإنسانية والخيرية.

ويعد قطاع دعم البرامج العامة من أهم القطاعات التنموية، التي استحوذت على المساعدات الإماراتية لمصر خلال عام 2019، بنسبة 78.3 في المائة، بقيمة 3.67 مليار درهم إماراتي (1مليار دولار أمريكي) من خلال وديعة في البنك المركزي المصري، لدعم ميزان المدفوعات، والاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، والمساهمة في استقرار سعر صرف العملة المصرية أمام العملات الأجنبية. وفي المرتبة الثانية جاءت المساعدات الموجهة لقطاع الصناعة المصرية بنسبة 10.5 في المائة وبقيمة 490.7 مليون درهم إماراتي (133.6 مليون دولار أمريكي)، وتركزت المساعدات في قطاع الصناعة في بندين رئيسين: الأول الصناعات الزراعية، من خلال إنشاء مصنع لتكرير السكر، والثاني العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف محافظات مصر مع التركيز على فئة تحت خط الفقر ومشاريع تمكين النساء.

وفي المرتبة الثالثة، جاء قطاع السياحة، بقيمة 293 مليون درهم إماراتي (80 مليون دولار أمريكي)، لتنفيذ مشاريع لتطوير شركة أبو ظبي للتطوير السياحي. وفي المرتبة الرابعة جاء قطاع الخدمات الاجتماعية بقيمة 143.9 مليون درهم إماراتي (39.2 مليون دولار أمريكي)، لتنفيذ عدد من المشاريع تنوعت ما بين البرامج الموسمية كإفطار صائم وتسيير الحج والاضاحي، وتنفيذ برامج ثقافية وترفيهية، وبناء عدد من المساجد، ورعاية وكفالة الايتام، بالإضافة إلى خدمات اجتماعية أخرى أساسية متنوعة. وفي المرتبة الخامسة جاء قطاع الصحة بقيمة 52.1 مليون درهم إماراتي (14.2 مليون دولار أمريكي)، وتركزت المساعدات في تقديم مساعدة مالية للمعهد القومي للأورام، وتقديم الدعم لمستشفى الأزهر الشريف. وقد مثلت القطاعات الخمس السابقة من المساعدات الخارجية، ما نسبته 99.2 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة لمصر خلال عام 2019.

وإضافة إلى ما تم تقديمه لمصر من مساعدات خلال عام 2019، توجد التزامات لمشاريع مزمع تنفيذها بتعهدات بلغت قيمتها 662.4 مليون درهم إماراتي (180.3 مليون دولار أمريكي)، لتنفيذ مشاريع في قطاعات الصناعة، والسياحة، والخدمات الاجتماعية.

الشكل 24: المساعدات الإماراتية المقدمة مصر

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

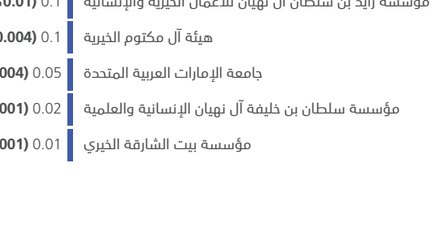

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

المجموع الكلي
1.28 مليار دولار أمريكي

مقالة

دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الحجم في مصر

تعد المشاريع متناهية الصغر، الصغيرة والمتوسطة أحد أهم ركائز دعم اقتصادات الدول لما لها من أثر في خلق الوظائف وتوفير الدخل للأفراد والعائلات. ويتحقق هذا الهدف من خلال خدمات دعم الأعمال ومبادرات التوعية وبرامج التعليم والدعم المالي التي تهدف إلى تعزيز روح ريادة الأعمال.

في عام 2015، أطلق صندوق خليفة برنامجه الدولي للتوعية في البلدان المجاورة. اعتبارًا من نهاية عام 2019، ينشط صندوق خليفة في 22 دولة بمحفظة تبلغ قيمتها 935 مليون دولار أمريكي، مخصصة لتعزيز وتطوير قطاع الابتكار والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من أجل خلق تأثيرات اقتصادية واجتماعية قوية وضمان الموائمة طويلة المدى لقطاع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

تم تصميم برنامج التواصل الدولي لصندوق خليفة لدمج مكونات الدعم الفني والمالي. توفير آليات لبناء القدرات والتمويل لضمان تأثيرات اقتصادية واجتماعية فعالة ومستدامة.

تم تصميم النهج الدولي لصندوق خليفة لدعم الدول والأقاليم المستفيدة في المجالات الرئيسية مثل: خلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتمكين النساء والشباب ، ودعم المناطق الريفية غير المتطورة.

في عام 2015، بدأ صندوق خليفة عملياته في مصر ، بناء على توجيه من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة لدعم الاقتصاد المصري.

من خلال ميزانية مخصصة تبلغ 200 مليون دولار أمريكي للفترة من 2015–2021، طور صندوق خليفة ونفذ برنامجًا للتواصل مع المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يستهدف حوالي 200.000 مستفيد من القطاعين الرسمي وغير الرسمي.

اعتبارًا من نهاية عام 2019، تم صرف حوالي 66٪ من إجمالي المبلغ في مصر (133.33 مليون دولار أمريكي) إلى وكالة تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSMEDA) منذ أن تم دفع الشريحة الأولى البالغة 33.33 مليون دولار أمريكي في أكتوبر 2015.

الغرض من برنامج التواصل الدولي لصندوق خليفة هو الحد من الفقر وتعزيز التنمية الريفية وتمكين المرأة وتعزيز خلق فرص العمل في مصر من خلال تقديم القروض إلى المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ويركز البرنامج على تحسين مستوى معيشة الأشخاص الذين يعانون من تدهور الأوضاع المالية، وخاصة النساء، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الريفية الأكثر فقرا.

إطار أداء برنامج التواصل الدولي:

حتى نهاية عام 2019 ، يُظهر برنامج التواصل الدولي الإنجازات التالية:

01 المشاريع الممولة **317,412**

02 قيمة المشاريع المملوكة مليار جنيه مصري **5,584**

03 فرص العمل **559,160**

04 المشاريع المملوكة من النساء **128,275**

حداد يعمل في ورشته المموّلة بواسطة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في مصر.
المصدر: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

أظهرت دراسة أجريت باسم صندوق خليفة مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي التالية للفترة من أكتوبر 2016 إلى مارس 2019:

الأعمال الجديدة المنشئة
2 مشروع جديد لكل 10,000 دولار

إجمالي المشاريع الجديدة المنشئة
~20,000

خلق فرص العمل
عدد 2 على الأقل لدعم سبل العيش غير العائلية لكل مؤسسة ممولة

خلق فرص عمل جديدة وتحسين سبل العيش
~45,000

سبل العيش المتضررة للموظفين الحاليين
~95,000

الوصول
1.7 المشاريع غير رسمية لكل 1,000 دولار

إجمالي المشاريع غير الرسمية الممولة
~172,500

استمرارية الأعمال
3.5 الشركات التي تم الحفاظ عليها لكل 10,000 دولار

الأنشطة التجارية الحالية المحفوظة
~35,000

الأعمال التجارية الجديدة المنشئة
~18,000

البنية التحتية / المعلومات المالية
الهوية الوطنية للشركات النسائية والحسابات المصرفية المستفيدة المنشئة
14,000~

السودان

يوفر صندوق أبوظبي للتنمية المستلزمات الزراعية في السودان.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

خلال عام 2019، شهد السودان تغييراً في نظام الحكم، نتج عنه وجود فترة انتقالية، اشتملت على العديد من الأهداف منها تحقيق السلام والإصلاح القانوني، ومعالجة الأزمة الاقتصادية، وبرامج إصلاح أجهزة الدولة، وبناء دولة المؤسسات، ووضع السياسة الخارجية، وتعزيز حقوق النساء والشباب ومشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية.

وتعاني السودان منذ فترات طويلة من وجود العديد من المشاكل الاقتصادية والتنموية؛ نتج عنها وجود 65 في المئة من جملة السكان تحت خط الفقر، مع وجود ارتفاع في معدلات التضخم التي وصلت إلى 114 في المئة، مما أثر بشكل كبير على القوة الشرائية لكافة الأسر وقدرتها على توفير متطلبات الحياة الأساسية؛كما أن 60 في المائة من الأسر الفقيرة يعيشون في المناطق الريفية، ويعتمدون على الزراعة كمصدر رئيسي للدخل. وتعد مشكلة البطالة في السودان من التحديات التي تؤرق كاهل الدولة وأجهزتها المختصة، فقد بلغت نسبة البطالة 32.1 في المائة من حجم القوى العاملة التي تبلغ نحو 25 مليون شخص، فيما يصل عدد السكان الإجمالي إلى 41.7 مليون نسمة. ويشار إلى أن 42 في المائة من أعداد الشعب السوداني هم من الشباب، و85 في المائة من هؤلاء الشباب عاطلون عن العمل.

وفي استجابة سريعة من المساعدات الإماراتية، لمعالجة الأوضاع الخاصة التي تمر بها السودان، فقد تضاعف المساعدات لأكثر من ثمانية أضعاف خلال عام 2019، بقيمة 1.995 مليار درهم إماراتي (543.2 مليون دولار أمريكي)، مقارنة بعام 2018. وقد تم توجيه المساعدات في شكل منح بنسبة تزيد عن النصف (54 في المائة)، لدعم الجهود المبذولة لتغطية لدعم واستقرار السودان. كما أن المساعدات الخارجية الإماراتية للسودان تم تخصيصها بنسبة تزيد عن 99 في المائة لصالح القطاعات التنموية، بينما النسبة المتبقية كانت لصالح المساعدات الخيرية والإنسانية، خلال عام 2019.

واستمراراً للدور الريادي لصندوق أبوظبي للتنمية؛ فقد ساهم الصندوق في تمويل المساعدات الخارجية للسودان بنسبة 97.8 في المائة، بقيمة 1.95 مليار درهم إماراتي (543.2 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2019؛ وقد تركزت تلك المساعدات بصفة رئيسية في قطاع دعم البرامج العامة من خلال دعم ميزان المدفوعات بمبلغ 448.9 مليون درهم إماراتي(122.2 مليون دولار أمريكي)، ووديعة في البنك المركزي السوداني بمبلغ 918.3 مليون درهم إماراتي (250 مليون دولار أمريكي)، إضافة إلى تقديم مساعدات سلعية تمثلت في المساهمة بالمشاركة مع المملكة العربية السعودية في توفير 540 ألف طن من القمح بقيمة 542 مليون درهم إماراتي (147.6 مليون دولار أمريكي) لتلبية احتياجات الشعب السوداني من المواد الغذائية ودعم المخزون الاستراتيجي من القمح. وبجانب صندوق أبوظبي للتنمية، فقد ساهمت 11 جهة مانحة إماراتية أخرى في تقديم المساعدات للشعب السوداني خلال عام 2019، كجمعية دار البر، وهيئة آل مكتوم الخيرية، وجمعية الشارقة الخيرية، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، والهلال الأحمر الإماراتي وغيرها من الجهات.

ويعد قطاع التعليم ثالث أهم قطاعات المساعدات الإماراتية للسودان خلال عام 2019، بقيمة 35.3 مليون درهم إماراتي (9.6 مليون دولار أمريكي)؛ وقد شملت المساعدات بالقطاع تحديث الأثاث المدرسي من خلال توريد الطاولات والكراسي المدرسية، والمساهمة في توفير الميزانيات التشغيلية لعدد من المدارس، ودعم التعليم الديني، وتقديم الدعم السنوي لجامعة إفريقيا العالمية بالسودان، وتوفير عدد من المنح الدراسية.

وفي المرتبة الرابعة، جاء قطاع الصحة ضمن أهم قطاعات المساعدات الإماراتية للسودان خلال عام 2019، بقيمة 22.6 مليون درهم إماراتي(6.2 مليون دولار أمريكي)، وتضمنت المساعدات توريد أدوية ومشاريع احتياجات طبية، وتنفيذ حملة لأمراض العيون في عدد من المناطق الريفية الفقيرة، وتوفير الاحتياجات الطبية لعدد من المستوصفات العلاجية. وفي المرتبة الخامسة، جاء قطاع الخدمات الاجتماعية بقيمة 20.7 مليون درهم إماراتي (5.65 مليون دولار أمريكي)، وشملت المساعدات تنفيذ عدد من البرامج الموسمية كإفطار صائم وتوزيع لحوم الاضاحي، وتسيير برامج الحج، كما تم تقديم المساعدات النقدية والعينية للأفراد والأسر وكفالة الأيتام، ودعم مشاريع توليد الدخل للأسر المنتجة.

وقد مثلت قطاعات المساعدات الخمس السابقة، ما نسبته 99.87 في المائة من إجمالي المساعدات الإماراتية المقدمة للسودان خلال العام 2019.

وفي جانب الالتزامات للمساعدات الإماراتية للسودان في المستقبل، فقد بلغت قيمة التعهدات المستقبلية 4.59 مليار درهم إماراتي، (1.25 مليار دولار أمريكي)، في خمس قطاعات رئيسية منها تعهدات لدعم البرامج العامة بقيمة 3.9 مليار درهم إماراتي (1.06 مليار دولار أمريكي)، وتعهدات سلعية بقيمة 543.2 مليون درهم إماراتي (147.9 مليون دولار أمريكي)، وتعهدات في قطاع الصحة بقيمة 74.9 مليون درهم إماراتي(20.4 مليون دولار أمريكي)؛ إضافة إلى تعهدات في قطاعي التعليم والزراعة.

الشكل 25: المساعدات الإماراتية المقدمة السودان

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

المجموع الكلي
543.2 مليون دولار أمريكي

الأردن

مشروع مموّل بواسطة صندوق أبوظبي للتنمية لإنشاء مرافق لتخزين النفط بتكلفة 120 مليون دولار أمريكي في الأردن.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

تتأثر المملكة الأردنية الهاشمية(فيما بعد الأردن) بشكل خاص بتداعيات النزاع الإقليمي، وتقلبات أسعار السلع الأولية، والتحولات في العلاقات الجيوسياسية المنطقة. وقد نتج عن الأزمة السورية العديد من التأثيرات على الوضع المالي في الأردن؛ نتيجة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين قاربت في تقديراتها الأولية 10 في المائة من سكان الأردن. وقد أدت الضغوط الناجمة عن هذه الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والتكاليف المتزايدة المتكبدة لتلبية الطلب الهائل على البنى التحتية، والخدمات العامة إلى إرهاق النظم والهيكليات في الأردن؛ خاصة في مجالات المياه والصرف الصحي والكهرباء وإدارة النفايات الصلبة والصحة والتعليم. وتأتي هذه الضغوط في ظل ما يعانيه الأردن أ صلا من ندرة الموارد الطبيعية، ومن فجوات أنظمة الخدمات المتوفرة؛ وقد أدت تلك التطورات إلى وجود حاجة ملحة إلى جدول أعمال شامل وطموح لدعم الأردن على مواجهة هذه الأزمة، وتداعياتها على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.[30]

واستجابة من دولة الإمارات للتخفيف من حدة الأزمات التي تواجها الأردن نتيجة التوترات والصراعات التي تشهدها المنطقة، فقد بلغت القيمة الاجمالية للمساعدات الإماراتية للأردن 7.3 مليار درهم إماراتي (1.98 مليار دولار أمريكي) خلال فترة الخمس سنوات (2015–2019)، منها مساعدات في عام 2019 بقيمة 1.84 مليار درهم إماراتي (500.2 مليون دولار أمريكي).

وقد ساهمت 16 جهة مانحة إماراتية في تقديم المساعدات للأردن خلال عام 2019، يأتي على رأسها صندوق أبوظبي للتنمية بنسبة تقترب من 90 في المائة وبقيمة 1.65 مليار درهم إماراتي (449.2 مليون دولار أمريكي)، والمساعدات الحكومية بنسبة 7.8 في المائة وبقيمة 143.6 مليون درهم إماراتي (39.1 مليون دولار أمريكي)، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية بنسبة 0.97 في المائة وبقيمة 17.8 مليون درهم إماراتي (4.9 مليون دولار أمريكي)، والهلال الأحمر الإماراتي بنسبة 0.48 في المائة بقيمة 8.8 مليون درهم إماراتي (2.4 مليون دولار أمريكي)، ثم مؤسسة دبي العطاء بنسبة 0.47 في المائة بقيمة 8.6 مليون درهم إماراتي (2.3 مليون دولار أمريكي)؛ وبذلك تكون ساهمت المؤسسات المانحة الخمس السابقة بنسبة 99.5 في المائة في تقديم المساعدات الإماراتية للأردن خلال عام 2019.

ويعد قطاع دعم البرامج العامة من أهم القطاعات المتلقية للمساعدات الإماراتية للأردن خلال عام 2019 بقيمة 1.52 مليار درهم إماراتي (413.4 مليون دولار أمريكي)؛ وشمل القطاع بصفة رئيسية دعم الموازنة العامة بالأردن بقيمة 183.6 مليون درهم إماراتي(50 مليون دولار أمريكي)، ووديعة بالبنك المركزي الإردني بقيمة 1.22 مليار درهم إماراتي (333.3 مليون دولار أمريكي) لدعم الاستقرار النقدي، وسد عجز الموازنة العامة. كما شمل قطاع البرامج العامة أيضا تغطية تكاليف العمليات اللوجيستية لهيئة الهلال الأحمر الإماراتي لدعم المخيم الإماراتي الأردني والمستشفى الميداني بمريجب الفهود، وتغطية مصروفات المخيم من المرافق العامة وإدارة الأمن والسلامة ونظم المعلومات.

وفي المرتبة الثانية لأهم قطاعات المساعدات الإماراتية للأردن خلال عام 2019، جاء قطاع المساعدات السلعية بقيمة 79.3 مليون درهم إماراتي (21.6 مليون دولار أمريكي)؛ ومن خلال القطاع تم تنفيذ عدد من المشاريع من أهمها توسعة صوامع تخزين القمح، وتقديم المساعدات الغذائية ومواد إغاثية متنوعة،والايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية. وفي المرتبة الثالثة جاء قطاع توليد الطاقة وإمدادها بقيمة 56.9 مليون درهم إماراتي (15.5 مليون دولار أمريكي)، لتنفيذ مشاريع في توليد الطاقة المتجددة. وجاءت المساعدات في قطاع التعليم في المرتبة الرابعة بقيمة 56.4 مليون درهم إماراتي (15.4 مليون دولار أمريكي)، شملت تنفيذ مشاريع ضمن برنامج تطوير الجامعات الرسمية، وتطوير التعليم الفني في الكليات الاهلية، وتوفير منح دراسية، إضافة إلى توفير الخدمات التعليمية في حالات الطوارئ للأطفال من اللاجئين السوريين. وفي المرتبة الخامسة جاءت المساعدات في قطاع الصحة بقيمة 54.6 مليون درهم إماراتي (14.9 مليون دولار أمريكي)، تضمنت إنشاء مركز لعلاج الأورام، وتطوير مشروع مدينة الملك حسين الطبية، ودعم مركز الحسين للسرطان، ودعم الموازنة التشغيلية لمركز آل مكتوم للشل الدماغي للعام2019 ، إضافة إلى تغطية المصروفات الطبية للمستشفى الإماراتي الإردني الميداني.

وقد ساهمت قطاعات المساعدات الخمس السابقة بنسبة 96.1 في المائة من إجمالي المساعدات الإماراتية المقدمة للأردن خلال عام 2019، إضافة إلى قطاع أخرى كالنقل والتخزين والحكومة والمجتمع المدني، والخدمات الاجتماعية، والمياه والصحة العامة، والسلام والأمن. كما بلغت قيمة الالتزامات المعلَنة من جانب دولة الإمارات لمصلحة الأردن، خلال عام 2019، قيمة 7.4 مليون درهم إماراتي (2 مليون دولار أمريكي)، لدعم قطاع البرامج العامة.

الشكل 26: المساعدات الإماراتية المقدمة الأردن

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

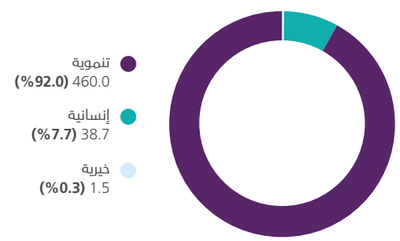

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2016)

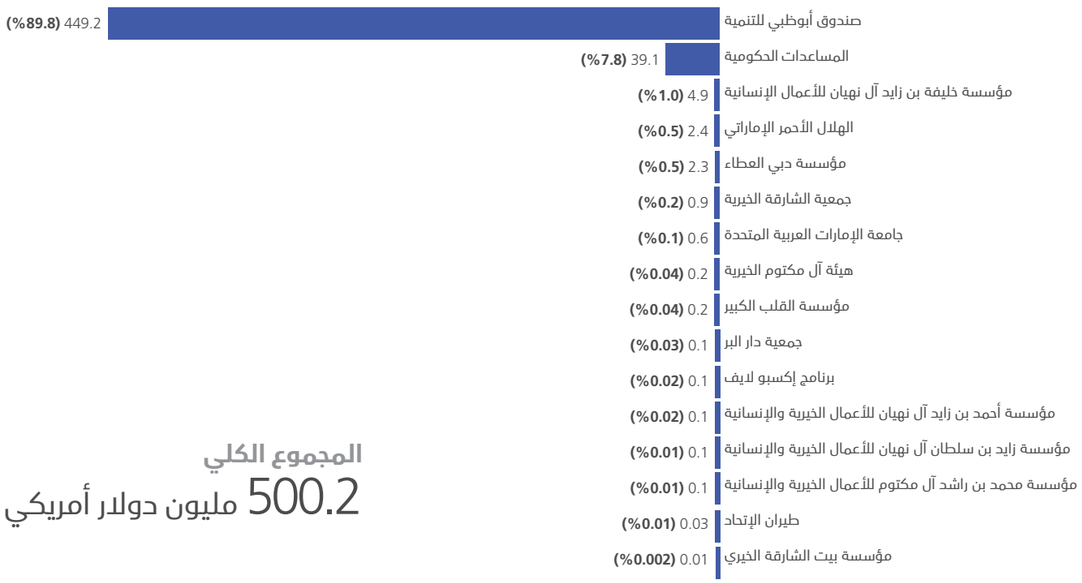

المجموع الكلي
500.2 مليون دولار أمريكي

اليمن

أحد مشاريع سقيا الإمارات في اليمن.
المصدر: الأمم المتحدة

استمرت الأزمة الإنسانية في اليمن خلال عام 2019 للعام الرابع على التوالي، وتعتبر من أسوأ الأزمات الإنسانية على مستوى العالم؛ نتج عنها وجود 24.4 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة للبقاء على قيد الحياة مقارنة 14.7 مليون شخص في عام 2014، أي قبل اندلاع الصراع. كما ارتفع عدد المناطق التي تعاني من انعدام حاد في الأمن الغذائي إلى 190 مديرية في عام 2019، بمعدل نمو 60 في المائة مقارنة بعدد 107 مديرية في عام 2018 .[31]

وفي إطار الدور الإنساني الكبير لدولة الإمارات في اليمن، فقد بلغ حجم المساعدات الإماراتية المقدمة للشعب اليمني الشقيق، خلال الخمس سنوات الماضية(2015-2019)، نحو21.8مليار درهم(5.95 مليار دولار أمريكي)، وبما يوازي 16.2 في المائة من إجمالي المساعدات الإماراتية لكافة دول العالم. منها مساعدات في عام 2019 بقيمة 1.77 مليار درهم (481.9 مليون دولار)، على هيئة منح بنسبة 100 في المائة.

وقد ساهمت عشرة جهات مانحة إماراتية في توصيل المساعدات لليمن خلال عام 2019، يأتي في مقدمتها المساعدات الحكومية بنسبة 84.7 في المائة بقيمة 1.5 مليار درهم إماراتي(408.3 مليون دولار)، وفي المرتبة الثانية الهلال الأحمر الإماراتي بقيمة 174.7 مليون درهم إماراتي (47.6 مليون دولار أمريكي)،وبنسبة 9.9 في المائة، وفي المرتبة الثالثة صندوق أبوظبي للتنمية بقيمة 86.5 مليون درهم إماراتي(23.6 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 4.9 في المائة، وبذلك تمثل الجهات المانحة الثلاث ما نسبته 99.5 في المائة من إجمالي الجهات المانحة الإماراتية لليمن في عام 2019.

ونظراً للظروف الحالية التي تمر بها اليمن، ومعاناة السكان من عدم توافر الاحتياجات الإنسانية الأساسية خاصة السلع الغذائية فقد تركزت المساعدات الإماراتية لليمن خلال عام 2019، بنسبة 78.2 في المائة في المساعدات الانسانية بقيمة 1.38 مليار درهم إماراتي (376.8 مليون دولار أمريكي)، ومساعدات تنموية بنسبة 19.3 في المائة بقيمة 342.1 مليون درهم إماراتي (93.2 مليون دولار أمريكي)، ومساعدات خيرية بنسبة 2.5 في المائة، بقيمة 43.8 مليون درهم إماراتي (11.9 مليون دولار أمريكي).

وقد توزعت المساعدات الإماراتية لليمن خلال عام 2019، على 15 قطاعاً تنموياً رئيسياً و35 قطاعاً فرعياً من قطاعات المساعدات، للمساهمة في تغطية الاحتياجات الانسانية والتنموية المتعددة للشعب اليمني. ويعد قطاع المساعدات السلعية من أهم قطاعات المساعدات، الذي ساهم في تغطية فجوة الأمن الغذائي في العديد من المحافظات اليمنية بقيمة 980.0 مليون درهم إماراتي (266.8 مليون دولار أمريكي)، من خلال جهود عدد من الجهات الإماراتية المانحة، مثل الهلال الأحمر الإماراتي الذي وفر الآلاف من السلال الغذائية. كما تم تسيير عدد من سفن الشحن الإماراتية محملة بالأطنان من المواد الغذائية المختلفة، والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية.

كما تم تمويل مبادرة "إمداد" لمكافحة الجوع في اليمن، بمبلغ 440 مليون درهم إماراتي (120 مليون دولار أمريكي)، والتي استهدفت توفير الاحتياجات الغذائية لـ10-12 مليون يمني، خاصة الفئة الاكثر احتياجاً من الأطفال والنساء، بالمشاركة مع برنامج الأغذية العالمي، والمملكة العربية السعودية. إضافة إلى توفير مبلغ 363.7 مليون درهم إماراتي (99 مليون دولار أمريكي) كجزء من تعهد 2019 لدولة الإمارات نحو اليمن، كمخصصات لدعم برنامج الأمن الغذائي في اليمن. وأيضا، التعاون مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة لتوفير المواد الغذائية والمياه بقيمة 73.5 مليون درهم إماراتي (20 مليون دولار أمريكي)، ومساهمات من فريق الإمارات الإغاثي في اليمن بقيمة 11.4 مليون درهم إماراتي (3.1 مليون دولار أمريكي).

وفي قطاع الصحة اليمني الذي يعاني به ما لا يقل عن 14 مليون يمني من النقص الشديد في الخدمات العلاجية، تم تخصيص مبلغ 330.3 مليون درهم إماراتي (89.9 مليون دولار أمريكي) للقطاع، باعتباره ثاني أهم قطاعات المساعدات الإماراتية المقدمة لليمن خلال عام 2019. وتركزت المساعدات الطبية بصفة أساسية في تقديم خدمات الصحة في حالات الطوارئ التي اشتملت على الدعم المقدم لمنظمة الصحة العالمية بقيمة 176.3 مليون درهم إماراتي (48 مليون دولار أمريكي) كجزء من تعهد دولة الإمارات للعام 2019 نحو اليمن، لتوفير المياه والصرف الصحي، والصحة الإنجابية، وحماية النساء والفتيات، بالإضافة إلى برامج التطعيم الاجباري للتصدي لخطر الكوليرا وغيرها من الأمراض، وكذلك توفير الأدوية لمكافحة مرض الكوليرا. كما تم تخصيص مبلغ بقيمة 86.5 مليون درهم إماراتي (23.5 مليون دولار أمريكي) لصالح برنامج الأغذية العالمي لتوفير التغذية المدرسية الصحية لطلاب المدارس. وإضافة، إلى التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في اليمن لتقديم الخدمات الطبية في اليمن، فقد تم تنفيذ مجموعة من الخدمات العلاجية للسكان في اليمن من خلال العيادات المتنقلة التي توفرها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في العديد من المحافظات اليمنية، وأيضا، الخدمات الطبية المقدمة عن طريق فريق الإمارات الإغاثي في اليمن، الذي قام ببناء وإعادة تأهيل عدد من المستشفيات والمراكز الطبية.

وخلال عام 2019، تم تخصيص مساعدات إماراتية لقطاع النقل والتخزين باليمن بقيمة 90.1 مليون درهم إماراتي، (24.5 مليون دولار أمريكي)، لصالح عدد من المشاريع التنموية؛ منها انشاء وإنجاز وصيانة طرق بمحافظة لحج، وإعادة تأهيل تطوير مطار عدن، وصيانة ميناء حولاف وانشاء طرق بجزيرة سوقطرى.

كما تم تنفيذ مشاريع مساعدات في قطاع المياه والصحة العامة بقيمة 86.3 مليون درهم إماراتي (23.5مليون دولار أمريكي)، في عام 2019 تضمنت مشاريع إعادة تأهيل مرافق إمداد الصرف الصحي في اليمن بعدد من المحافظات، وبناء خزانات لمياه الشرب، وتأهيل مشروع مياه الشرب بالساحل الغربي، والمحافظات المحررة، وتوفير برادات المياه، وبناء محطة لمياه الشرب في جزيرة سوقطرى.

كما تم تخصيص مساعدات إماراتية لليمن في قطاع توليد الطاقة وإمدادها في عام 2019 بقيمة 53.7 مليون درهم إماراتي (14.6 مليون دولار أمريكي)، شملت إعادة تأهيل محطة كهرباء المخا البخارية، وتمويل مشروع محطات الطاقة الشمسية بمحافظة سوقطرى، وتوريد وتوزيع منظمة طاقة شمسية، إضافة إلى توريد عدد من مولدات الطاقة الكهربائية.

وقد مثلت قطاعات المساعدات لليمن سالفة الذكر، ما يوازي من 87 في المائة من إجمالي قيمة المساعدات الإماراتية لليمن خلال عام 2019.

كما بلغت قيمة الالتزامات المعلَنة من جانب دولة الإمارات لليمن خلال عام 2019، قيمة 1.95 مليار درهم إماراتي (529.9 مليون دولار أمريكي)، لدعم عدد من القطاعات التنموية، كالمساعدات السلعية، والبناء والتنمية المدنية، والصحة،والصناعة، والنقل والتخزين.

أحد المعلمين المستفيدين من المبادرة الإماراتية-السعودية المشتركة لدفع رواتب المعلمين اليمنيين.
المصدر: صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

الشكل 27: المساعدات الإماراتية المقدمة اليمن

حسب فئة المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

- تنموية 93.2 **(19.3%)**
- إنسانية 376.8 **(78.2%)**
- خيرية 11.9 **(2.5%)**

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 259.4 **(53.8%)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 57.1 **(11.8%)**
- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 25.0 **(5.2%)**
- التغذية الأساسية 23.5 **(4.9%)**
- المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية 21.0 **(4.4%)**
- أخرى 95.9 **(19.9%)**

حسب الجهة المانحة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

- المساعدات الحكومية 408.3 **(84.7%)**
- الهلال الأحمر الإماراتي 47.6 **(9.9%)**
- صندوق أبوظبي للتنمية 23.6 **(4.9%)**
- مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية 1.1 **(0.2%)**
- جامعة الإمارات العربية المتحدة 1.0 **(0.2%)**
- جمعية دار البر 0.1 **(0.03%)**
- القطاع الخاص والأفراد 0.1 **(0.02%)**
- جمعية الشارقة الخيرية 0.1 **(0.01%)**
- مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 0.04 **(0.01%)**
- مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية 0.02 **(0.005%)**

المجموع الكلي
481.9 مليون دولار أمريكي

مجموعات المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2019

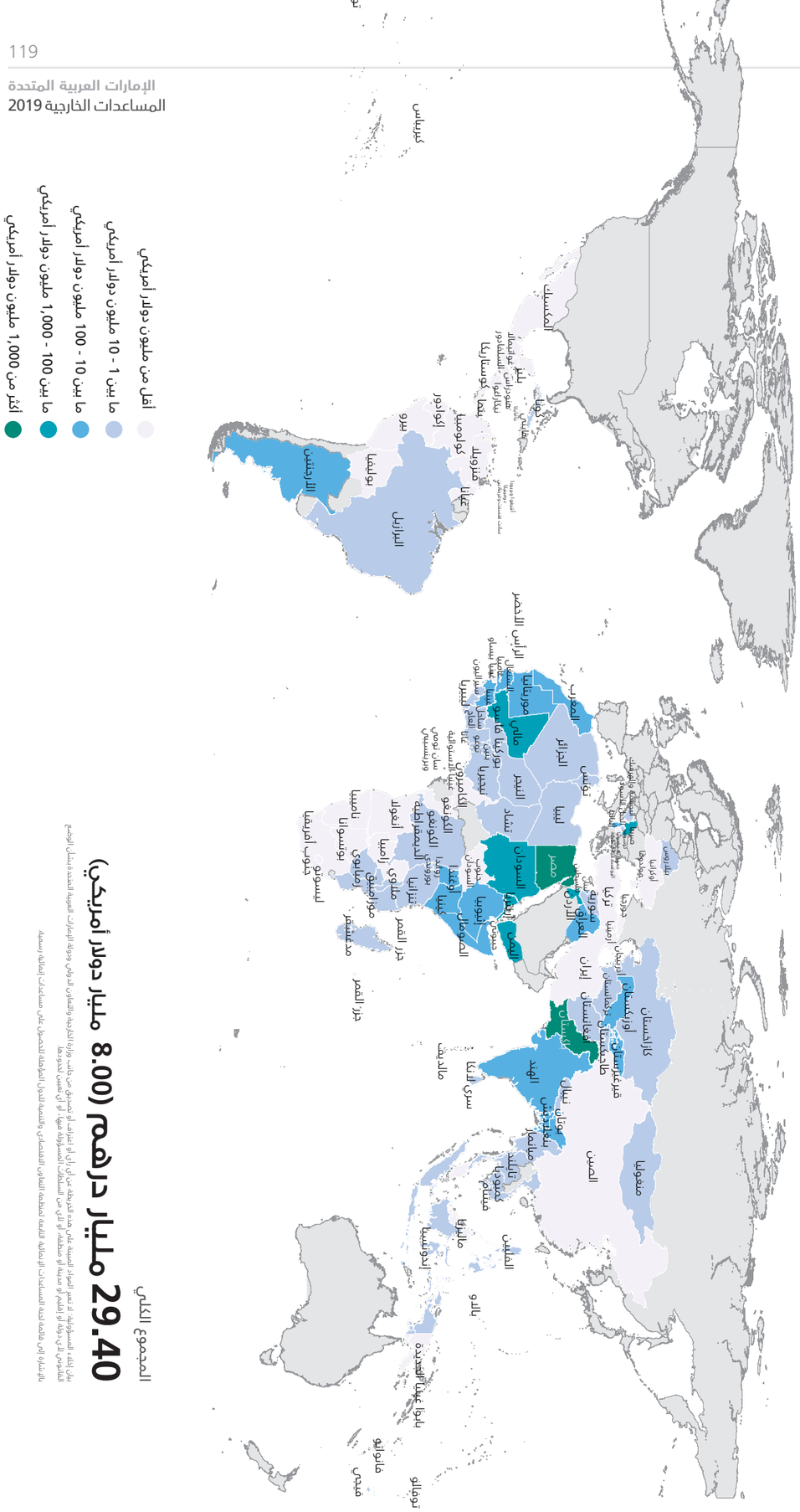

المجموع الكلي
29.40 مليار درهم (8.00 مليار دولار أمريكي)

بناءً على بيانات المسؤولية، لا تعبر الخرائط المستخدمة على هذه الخريطة عن أي رأي أو اعتراف أو تصديق من جانب وزارة التجارة والاقتصاد الخارجي، حكومة الإمارات العربية المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لأي من السلطات المسؤولة عنها، أو أي تعيين لحدود هذا الإقليم أو المدينة أو المنطقة. تستند الخريطة إلى ملامح الحدود الدولية واللجنة الدائمة لخطة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصادي والتنمية للدول المؤهلة للحصول على مساعدات إنمائية رسمية بالإشارة إلى قائمة لجنة المساعدات الإنمائية.

5 الجهات المانحة الإماراتية

تؤدي الجهات المانحة للمساعدات الخارجية الإماراتية، (فيما بعد يُشار إليها بالجهات المانحة الإماراتية) دوراً محورياً في العمل الإنساني، والتنموي، والخيري الإماراتي. فهي تعمل وفق رؤى وخطط واضحة تهدف إلى تحسين الأثر المنشود للمساعدات؛ سواء أكان من أجل تخفيف وطأة الوضع الإنساني، أو في تنمية المجتمعات الهشة والضعيفة من خلال مشاريع مستدامة تتوافق مع الأهداف الانمائية المستدامة، والأجندة الدولية 2030. وقد تنوعت تلك الجهات المانحة لتشمل العديد من فئات ومؤسسات دولة الإمارات؛ ويأتي على رأسها المساعدات الحكومية إلى جانب 40 جهة مانحة إماراتية أخرى، ما بين جمعيات، ومؤسسات، وصناديق تنموية وخيرية، ومؤسسات إنسانية، وشركات أعمال إماراتية من القطاع الخاص.

ويستعرض هذا الفصل جهود المساعدات الخارجية المقدمة من كل جهة إماراتية مانحة خلال عام 2019؛ علماً بأنه اتساقاً مع تسجيل المساعدات في الأعوام السابقة، فقد تم تسجيل المساعدات المقدمة باسم الجهة الإماراتية التي قامت بتنفيذ أو تمويل المشروع؛ وفي هذا الصدد تم تسجيل المساعدات المقدمة من القطاع الخاص الإماراتي باسم جهة التنفيذ.

صـــندوق أبوظـبي لـلـتـنـــمـيـــــة
ABU DHABI FUND FOR DEVELOPMENT

بمرور السنوات، رسخ مكانته ضمن أبرز مؤسسات العون التنموي على مستوى العالم

يرتبط تاريخ إنشاء صندوق أبو ظبي للتنمية في عام 1971، بالعام نفسه الذي أسّست فيه دولة الإمارات العربية المتحدة. ويهدف الصندوق إلى تحقيق مساهمة فعالة في دفع عجلة التنمية المستدامة في الدول النامية؛ من خلال التركيز على مشاريع ترتقي بالبنى الأساسية، وتحفز النمو الاقتصادي، وتساهم في خلق الوظائف والاستثمارات.

يعد صندوق أبو ظبي للتنمية، أحد أهم المؤسسات المانحة الإماراتية، فقد بلغت نسبة مساهمته 79.2 في المئة من إجمالي المساعدات الخارجية المقدمة من دولة الإمارات لعام 2019، بقيمة 23.29 مليار درهم إماراتي (6.34 مليار دولار أمريكي)، بمعدل نمو بلغ 64 في المئة مقارنة بعام 2018؛ كما بلغت قيمة التزامات المساعدات الخارجية التي تعهد بها الصندوق خلال عام 2019، ما يقرب من 10.4 مليار درهم إماراتي (2.83 مليار دولار أمريكي).

وإمتدت المظلة الجغرافية للمساعدات المقدمة من صندوق أبو ظبي للتنمية إلى 39 دولة حول العالم، منها 18 دولة في قارة إفريقيا، و14 دولة في قارة آسيا، وأربع دول في الأمريكيتين، وثلاث دول في قارة أوروبا؛ بالإضافة إلى المساهمة في تمويل برامج عالمية في عدد من الدول حول العالم.

واستمراراً للدور التنموي لصندوق أبو ظبي للتنمية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية، فقد تم توجيه الشريحة الكبرى من تمويلات الصندوق إلى قطاع دعم البرامج العامة بقيمة 18.62 مليار درهم إماراتي (5.1 مليار دولار أمريكي)، بنسبة تقترب من 80 في المائة من حجم تمويلات الصندوق في العام 2019، وفي المرتبة الثانية جاء قطاع النقل والتخزين بقيمة 1.11 مليار درهم إماراتي (303 مليون دولار أمريكي) بنسبة 4.8 في المائة، وفي المرتبة الثالثة تم تمويل وتخفيف أعباء الديون بقيمة 659 مليون درهم إماراتي (179 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 2.8 في المائة، وفي المرتبة الرابعة جاء قطاع المساعدات السلعية بقيمة 616 مليون درهم إماراتي (168 مليون دولار أمريكي) بنسبة 2.7 في المائة، وفي المرتبة الخامسة جاء قطاع البناء والتنمية المدنية بقيمة 429 مليون درهم إماراتي (117 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 1.8 في المائة؛ وبذلك يكون إجمالي نسبة القطاعات الخمس 92 في المائة من إجمالي المساعدات التي قدمها الصندوق خلال العام، والنسبة المتبقية توزعت على قطاعات مثل: الصناعة، وتوليد الطاقة وأمدادها، والسياحة، والصحة، والمياه، وغيرها من القطاعات الأخرى .

ويعد من أبرز المشاريع التنموية لصندوق أبو ظبي للتنمية خلال العام 2019، هي دعم إنشاء مصنع لتكرير وإنتاج السكر في مصر بقيمة 367 مليون درهم إماراتي (100 مليون دولار أمريكي)، وتنفيذ المرحلة الثالثة من المشاريع المنفذة في باكستان – من خلال المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان (UAE-PAP) بقيمة 318 مليون درهم إماراتي (87 مليون دولار أمريكي)، وتطوير مشاريع سياحية في مصر بقيمة 294 مليون درهم إماراتي (80 مليون دولار أمريكي)، ومشروع توفير الشحنة الأولى من حبوب القمح 540 ألف طن للسودان بقيمة 542 مليون درهم إماراتي (148 مليون دولار أمريكي) ؛ وغيرها من المشاريع كتوسعة الصوامع ، وتنفيذ مشاريع للطاقة المتجددة في الأردن، ومشروع إعادة تأهيل مجرى النهر والمنطقة الشمالية في البانيا، وبناء مطار مافارو في المالديف، ومشاريع تطوير الطاقة الكهربائية في عدد من الدول الجزرية، وغيرها من المشاريع التنموية المتعددة.

مشروع تحويل النفايات إلى طاقة في جزر المالديف.
يهدف المشروع لحل مشاكل إدارة النفايات وتوليد الطاقة في الدولة من خلال بناء مرافق لاستخدام النفايات لتوليد حوالي 4 ميغاواط من الطاقة بأساليب صديقة للبيئة.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

الشكل 28: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
6,340.5 (100%)

- دعم الميزانية العامة — 5,015.7 **(79.1%)**
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء — 167.7 **(2.6%)**
- السياسات الإدارية لقطاع السياحة — 80.0 **(1.3%)**
- البنية التحتية للنقل الجوي — 248.4 **(3.9%)**
- الصناعات الزراعية — 103.0 **(1.6%)**
- الخدمات الطبية — 54.5 **(0.9%)**
- الإجراءات المتعلقة بالديون — 179.5 **(2.8%)**
- التنمية القروية — 100.5 **(1.6%)**
- أخرى — 391.2 **(6.2%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

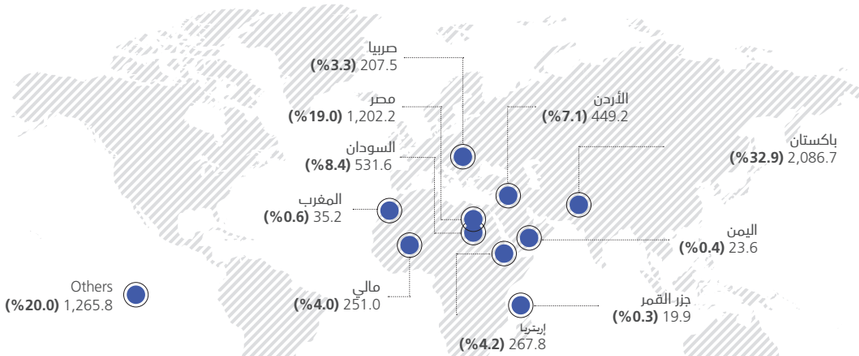

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

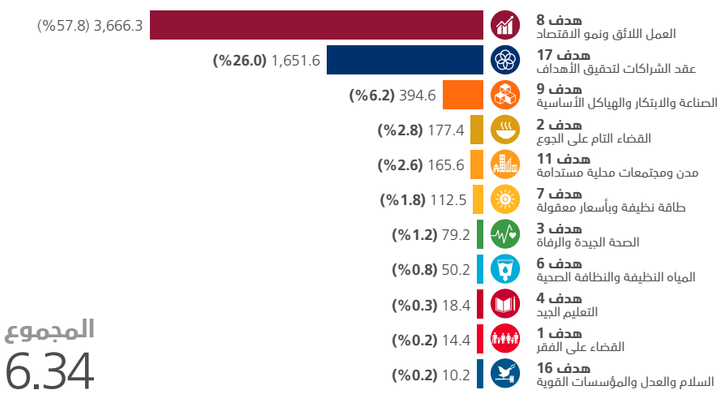

المجموع الكلي
6.34 مليار دولار أمريكي

يوفر صندوق أبوظبي للتنمية المستلزمات الزراعية في السودان.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

United Arab Emirates

نحو تحسين حياة المجتمعات الأقل حظاً، وتخفيف حدة الفقر، ونشر الاستقرار والسلام والازدهار في ربوع العالم

تهدف المساعدات الحكومية وفق المبادئ التوجيهية لسياسية المساعدات الخارجية لدولة الإمارات، نحو التأكيد على دعم حكومات ومجتمعات الدول النامية الشريكة، في سعيها لتحقيق خططها الإنمائية، وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها؛ والتعاون مع الجهات المانحة والمنظمات التنموية الأخرى، نحو تسليط الضوء على القضايا المهملة، والمجتمعات الهشة التي تفتقر إلى الدعم الكافي، في محاولة لتوحيد الجهود التنموية والانسانية لتحقيق متطلبات الاحتياجات الأساسية لتلك المجتمعات.

بلغت قيمة المساعدات الحكومية –(تشمل 16 جهة حكومية محلية واتحادية) – المقدمة في عام 2019 نحو 3.62 مليار درهم إماراتي (985.7 مليون دولار أمريكي)، منها مساعدات إنسانية بقيمة 1.89 مليار درهم إماراتي (514 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 52.1 في المئة، ومساعدات تنموية بقيمة 1.7 مليار درهم إماراتي (462 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 47 في المئة، والنسبة المتبقية مساعدات خيرية. علماً بأن إجمالي المساعدات الحكومية خلال الخمس سنوات (2015–2019) بلغ 62.20 مليار درهم إماراتي (16.94 مليار دولار أمريكي).

وقد توزعت المساعدات الحكومية المقدمة خلال عام 2019، التي تم تقديمها في شكل منح بنسبة 100 في المئة، على 16 قطاعاً تنموياً وما يقرب من 48 قطاعاً فرعيا؛ ويعد قطاع المساعدات السلعية من أهم القطاعات التي تم توجيه المساعدات الحكومية له، بقيمة 1.01 مليار درهم إماراتي (274.4 مليون دولار أمريكي)، وبنسبة 27.8 في المئة من اجمالي المساعدات الحكومية، وفي المرتبة الثانية جاء قطاع دعم البرامج العامة بقيمة 856.3 مليون درهم إماراتي (233.2 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 23.7 في المئة، ثم قطاع الصحة في المرتبة الثالثة بقيمة 584 مليون درهم إماراتي (159 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 16.1 في المئة، وفي المرتبة الرابعة جاء قطاع التعليم بقيمة 356.5 مليون درهم إماراتي (97.1 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 9.9 في المئة، وفي المرتبة الخامسة جاء قطاع الحكومة والمجتمع المدني بقيمة 227.8 مليون درهم إماراتي (62 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 6.3 في المئة، وبذلك تكون القطاعات الخمس تمثل ما يقرب من 83.8 في المئة من اجمالي المساعدات الحكومية في العام.

وقد استحوذت 23 دولة من الدول الأقل نمواً على ما يقرب من 49.9 في المئة من اجمالي المساعدات الحكومية في عام 2019 بقيمة 1.8 مليار درهم إماراتي (491.5 مليون دولار أمريكي)، بزيادة ست دول مقارنة بعام 2018، وحصلت 15 دولة من الدول النامية المصنفة ضمن الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل على 22.5 في المئة من المساعدات الحكومية بقيمة 815.8 مليون درهم إماراتي (222 مليون دولار أمريكي)، كما تم تخصيص أكثر من ربع قيمة المساعدات الحكومية (25.4في المئة) بقيمة 917.9 مليون درهم إماراتي (250 مليون دولار أمريكي) لمصلحة برامج وشراكات عالمية(متعددة الدول) ؛ ويعد من أهم تلك الشراكات والمبادرات العالمية ما أعلنته دولة الإمارات عن تقديم مساهمة مالية بقيمة 367 مليون درهم (100 مليون دولار أمريكي) للشراكة العالمية من أجل التعليم على مدى السنوات الثلاث المقبلة، بهدف تحسين نتائج التعلّم لنحو 870 مليون طفل وشاب في 89 بلداً نامياً، وتمويل مبادرة جديدة ومبتكرة بقيمة 73 مليون درهم إماراتي (20 مليون دولار أمريكي) بالتعاون مع البنك الدولي لتعزيز روح المبادرة النسائية، ومساعدة النساء في البلدان النامية على زيادة وصولهن إلى التمويل والأسواق والتكنولوجيا والشبكات اللازمة لبدء ونمو الأعمال التجارية.

ومن بين المنظمات الدولية أيضا، التي حصلت على الدعم: صندوق التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق النزاع (ALIPH)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، والصندوق المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ (CERF) التابع له، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وإدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام (DPKO)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والبنك الدولي، وغيرها من المنظمات.

وفيما يتعلق بالدول، التي استحوذت على أكبر حصة من المساعدات الحكومية خلال عام 2019، فقد حصلت اليمن على 41.4 في المئة من المساعدات بقيمة 1.5 مليار درهم إماراتي (408.3 مليون دولار أمريكي)، وفي المرتبة الثانية

فلسطين بنسبة 10.7 في المئة وبقيمة 386 مليون درهم إماراتي (105 مليون دولار أمريكي)، وفي المرتبة الثالثة إثيوبيا بنسبة 5.1 في المئة وبقيمة 184 مليون درهم إماراتي (50.2 مليون دولار أمريكي)، وفي المرتبة الرابعة والخامسة كل من الأردن وباكستان بنسب 3.97 في المئة و3.59 في المئة على التوالي ؛ وبذلك تكون الدول الخمس قد استحوذت على ما يقرب من ثلثي المساعدات الحكومية خلال عام 2019 (64.7 في المئة).

تدعم الإمارات برامج دعم الأمن الغذائي في اليمن.
المصدر: برنامج الأغذية العالمي/ صالح بهولس

خلال الفترة ما بين 2014 وحتى أبريل 2019، قدم ما يزيد عن 407 مليون وحدة لقاح ضد شلل الأطفال لتحصين أكثر من 71 مليون طفل باكستاني، في إطار حملة الإمارات للقضاء على شلل الأطفال.
المصدر: المشروع الإماراتي لمساعدة باكستان

الشكل 29: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
462.0 (%47.1)

- المساهمات في المنظمات الدولية — 115.1 **(%24.9)**
- دعم الميزانية العامة — 59.7 **(%12.9)**
- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات — 50.0 **(%10.8)**
- السياسات الإدارية للقطاع العام — 41.3 **(%8.9)**
- مكافحة الأمراض المعدية — 39.1 **(%8.5)**
- أخرى — 157.1 **(%34.0)**

إنسانية
513.7 (%52.1)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية — 251.0 **(%48.9)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية — 83.5 **(%16.3)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية — 59.9 **(%11.7)**
- خدمات الدعم والتنسيق — 39.3 **(%7.7)**
- المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية — 27.6 **(%5.4)**
- أخرى — 52.4 **(%10.2)**

خيرية
9.7 (%1.0)

- التعليم الديني — 7.8 **(%80.3)**
- البرامج الموسمية — 1.4 **(%15.0)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة — 0.3 **(%3.5)**
- المنشآت الدينية — 0.1 **(%1.2)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

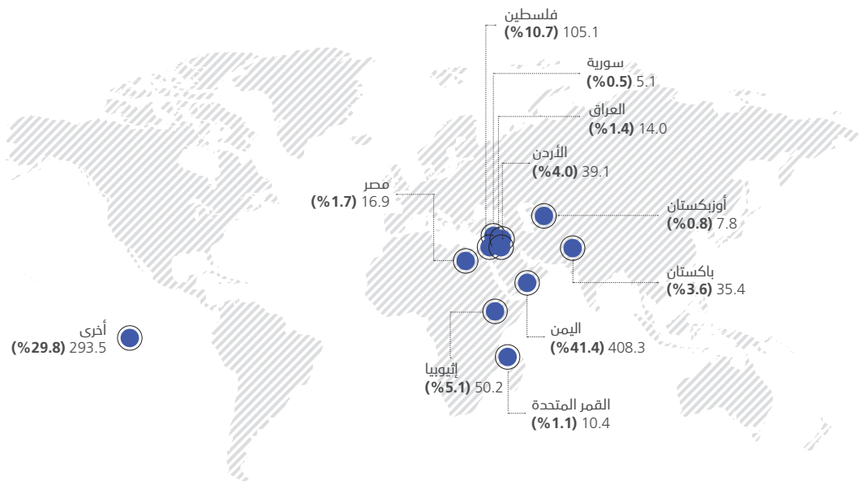

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

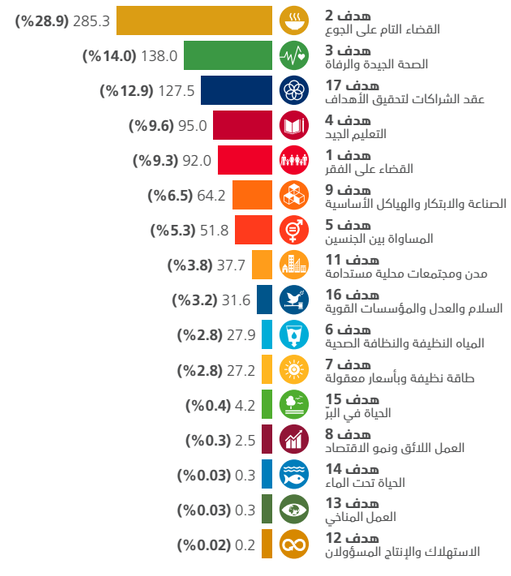

المجموع الكلي
985.7 مليون دولار أمريكي

الـهــلال الأحمر الإمـاراتــي
Emirates Red Crescent

تعبئة قوة الإنسانية لمساندة المستضعفين

توافرت مجموعة من عوامل التمييز لهيئة الهلال الأحمر الإماراتي منذ تأسيسه في العام 1983، باعتباره جهة رئيسية مانحة للمساعدات الإنسانية الإماراتية، وكجزء من الحركة الدولية للصليب الأحمر؛ جعلته متفرداً فيما يقوم به من مجهودات إنسانية كسرعة التواجد في قلب الحدث مهما كانت الظروف والمخاطر، والسعي الدائم لبناء مجتمعات صحية وآمنة، نحو تحقيق السلام الاجتماعي بين أفراد المجتمع محلياً، وشعوب العالم دولياً، ونشر مبادئ القانون الدولي الإنساني على أوسع نطاق. وقد ساهمت كل تلك العوامل من التمييز في أن تصبح هيئة الهلال الأحمر هي الذراع الإنساني لدولة الإمارات، الذي تستطيع من خلال المشاركة الفاعلة في تحقيق الاستجابة لكافة الازمات بمختلف دول العالم تقريباً.

امتدت مظلة المساعدات المقدمة من هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في عام 2019 لما يقرب من 95 دولة حول العالم، بقيمة 455 مليون درهم إماراتي (124 مليون دولار أمريكي)، منها 26 دولة من الدول الأقل نمواً، والتي استحوذت على 60 في المئة من مساعدات الهيئة بقيمة 273 مليون درهم (74 مليون دولار أمريكي)، بينما تم توجيه 24.4 في المئة من قيمة المساعدات لعدد 24 من دول الشريحة الدنيا من متوسط الدخل بقيمة 111 مليون درهم إماراتي (30 مليون دولار أمريكي)؛ وبذلك يكون تم توجيه ما يقرب من 85 في المئة من مساعدات الهيئة للعام 2019 لتلك الفئتين من الدول، للمساهمة في تخفيف ما تمر به من أزمات واحتياجات إنسانية عاجلة.

وتوزعت المساعدات المقدمة من هيئة الهلال الأحمر الاماراتي في عام 2019، على 10 قطاعات رئيسية يأتي على رأسها قطاع الخدمات الاجتماعية، الذي استحوذ على ما يزيد عن نصف قيمة تلك المساعدات (54.4 في المئة) بقيمة 248 مليون درهم إماراتي (67 مليون دولار أمريكي)؛ وقد تعاونت هيئة الهلال الأحمر مع ما يقرب من 61 مؤسسة، ومنظمة، وجمعية، وهيئات المجتمع المدني متواجدة بالدول المستفيدة، من أجل تنفيذ المساعدات المقدمة في قطاع الخدمات الاجتماعية، خاصة "فريق الإمارات الإغاثي" في اليمن بقيمة 36 مليون درهم إماراتي (10 مليون دولار أمريكي)، ومؤسسة "أولاد عبيد الاجتماعية" بمصر بقيمة 34 مليون درهم إماراتي (9 مليون دولار أمريكي)، و"دار السيدة خديجة للايتام"، والهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير الأبحاث بالجزائر، وغيرها من المؤسسات الوطنية؛ إضافة إلى التعاون مع 79 سفارة من سفارات دولة الإمارات حول العالم بقيمة 28 مليون درهم إماراتي (8 مليون دولار أمريكي).

وتعد اليمن من أهم الدول التي استحوذت على المساعدات المقدمة من هيئة الهلال الأحمر الاماراتي في عام 2019 بقيمة 175 مليون درهم إماراتي (48 مليون دولار أمريكي)، بنسبة 38.4 في المئة من تلك المساعدات؛ وساهمت تلك المساعدات في توفير العديد من الخدمات والاحتياجات الأساسية للشعب اليمني، في قطاعات الصحة، وتوفير السلال الغذائية والمواد التموينية، وإعادة فتح المدارس، وتوفير الوقود والطاقة الكهربائية، وتشغيل عدد من المشاريع لإدرار الدخل للإسر الفقيرة والأسر المنتجة.

قام الهلال الأحمر الإماراتي بزيارات للقرى النائية في اليمن.
المصدر: الهلال الأحمر الإماراتي

الشكل 30: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
71.1 (57.3%)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 36.6 **(51.5%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 11.1 **(15.6%)**
- الخدمات الطبية 9.2 **(12.9%)**
- البنية التحتية للنقل البري 8.7 **(12.3%)**
- مرافق التعليم والتدريب 3.9 **(5.5%)**
- أخرى 1.6 **(2.2%)**

إنسانية
22.0 (17.7%)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 9.1 **(41.2%)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 6.4 **(29.0%)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 4.9 **(22.5%)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 0.9 **(4.0%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.4 **(1.8%)**
- أخرى 0.3 **(1.4%)**

خيرية
30.9 (24.9%)

- البرامج الموسمية 12.8 **(41.6%)**
- المنشآت الدينية 9.3 **(30.2%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 8.6 **(27.8%)**
- التعليم الديني 0.1 **(0.4%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

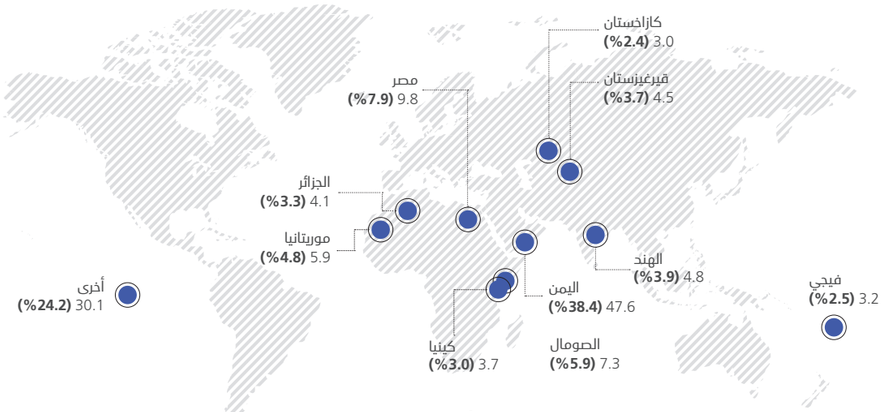

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

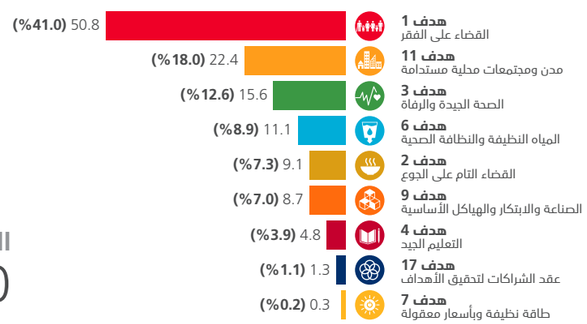

المجموع الكلي
124.0 مليون دولار أمريكي

صندوق خليفة لتطوير المشاريع
Khalifa Fund for Enterprise Development

نشر ثقافة العمل الحر، وتشجيع الابتكار في ريادة الأعمال

تأسس صندوق خليفة لتطوير المشاريع في إمارة أبو ظبي كهيئة حكومية غير ربحية، ومستقلة مالياً وإداريا تتبع حكومة أبو ظبي في العام 2007. ويعد الهدف من إنشاء الصندوق هو المساهمة في تعزيز وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إمارة أبو ظبي بشكل خاص ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام؛ من خلال غرس وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بين المواطنين، فضلا عن توفير منظومة متكاملة من الدعم المالي وغير المالي لتطوير الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في الدولة. ومنذ العام 2015 امتد نشاط عمل الصندوق لدعم وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي.

text here

بلغت قيمة المساعدات الدولية المقدمة من صندوق خليفة لتطوير المشاريع 184.9 مليون درهم إماراتي (50.3 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2019، وذلك استمرارا لجهوده الدولية لدعم وتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة على الصعيد الدولي في عدد من دول العالم.

وفي خلال العام 2019، تركزت مساعدات صندوق خليفة بنسبة تزيد عن الثلثين (66.2 في المائة) في تمويل المشاريع المتناهية الصغر في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية، مع التركيز على فئة الأسر تحت خط الفقر وتمكين مشاريع النساء بقيمة 122.4 مليون درهم إماراتي (33.3 مليون دولار أمريكي). كما تم دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية الشيشان من خلال إنشاء صندوق الشيخ زايد لنشر ثقافة ريادة الأعمال بقيمة 36.7 مليون درهم إماراتي (10 مليون دولار إمريكي). وأخيراً، قدم صندوق خليفة مساهمات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيلاروس بقيمة 25.7 مليون درهم إماراتي (7 مليون دولار أمريكي)، بهدف دعم الإبتكار وتخفيف وطأة الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل.

سيدة مصرية تعمل في مشروعها المموّل بواسطة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في مصر.
المصدر: جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر

الشكل 31: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
50.3 (100.0%)

تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
50.3 **(100.0%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

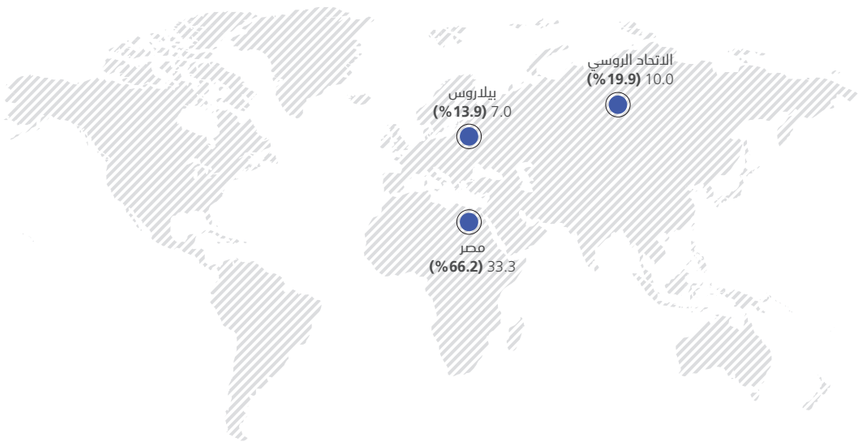

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

المجموع الكلي
50.3 مليون دولار أمريكي

مؤسســة خليفــة بن زايــد آل نهيــان
للأعمــال الإنسانيــة

KHALIFA BIN ZAYED AL NAHYAN
FOUNDATION

دعم المجتمعات الفقيرة والمحتاجة، بالشراكة مع منظمات عالمية تابعة للأمم المتحدة ومنظمات النفع العام

منذ تأسيس مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية في عام 2007، وهي تدعم جهود الأمم المتحدة، والمؤسسات الانسانية العالمية المستقلة من خلال توفير الغذاء الصحي والتصدي لسوء التغذية في المجتمعات المحرومة، إضافة الى توفير المياه الآمنة ودعم الجهود المبذولة في رعاية الطفولة والأمومة. كما تدعم استراتيجية المؤسسة المبادرات العلمية المتميزة في مشاريع البحوث الطبية الهادفة إلى توفير العلاج من الأمراض الفتاكة، وذلك ضمن نطاق عمل المؤسسة على المستوى العالمي.

قدمت مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية خلال عام 2019، مساعدات خارجية إجمالية بلغت 178.8 مليون درهم إماراتي (48.7 مليون دولار أمريكي) في مختلف أنحاء العالم؛ وتركزت أكثر من نصف قيمة تلك المساعدات في خمس دول رئيسية (51.7 في المئة)، منها: لبنان بقيمة 44 مليون درهم إماراتي (12 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 25 في المئة تقريباً، والأردن في المرتبة الثانية بقيمة 18 مليون درهم إماراتي (5 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 10 في المئة تقريباً، وفلسطين في المرتبة الثالثة بقيمة 16 مليون درهم إماراتي (4 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 9 في المئة، وكل من أفغانستان والصومال بنسب 4 في المئة تقريباً لكل منهم.

ويعد قطاع المساعدات السلعية من أهم القطاعات التي استحوذت على ما يقرب من ثلث المساعدات المقدمة من مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، خلال عام 2019 (بنسبة 32.2 في المئة) بقيمة 58 مليون درهم (16 مليون دولار أمريكي) ؛ وقد تضمنت المساعدات السلعية المساهمه في حملة الإستجابة الإماراتية للنازحين السوريين بتقديم مدافئ ومواد غذائية بقيمة 36 مليون درهم إماراتي (10 مليون دولار أمريكي)، وتوزيع 490 طن من التمور في عدد من دول العالم ، كاليمن، ولبنان، و موريشيوس، والمالديف، والصومال، وماليزيا، وبنجلاديش، وإثيوبيا، ومصر ، والمغرب، وغيرها من الدول.

وحصل قطاع الصحة على ثاني أكبر مخصصات من المساعدات الخارجية المقدمة من مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية خلال عام 2019، بنسبة 24 في المئة؛ وبقيمة 43 مليون درهم (12 مليون دولار أمريكي) ؛ وشملت مساعدات القطاع تنفيذ عدد من المشاريع الصحية في 11 دولة حول العالم. وقد استحوذت أربع دول على مساعدات القطاع بنسبة 81 في المئة، وهي: الأردن بنسبة 39.7 في المئة، وطاجيكستان بنسبة 14.4 في المئة، وتركمانستان بنسبة 14.2 في المئة، وأخيراً الصومال بنسبة 12.7 في المئة.

وإضافة إلى قطاعي المساعدات السلعية وقطاع الصحة، فقد شملت المساعدات المقدمة من مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية خلال عام 2019، أيضا توجيه مساعدات إلى قطاع الخدمات الاجتماعية، والتعليم، وتوليد الطاقة وإمدادها، بنسب 23.2 في المئة و7.9 في المئة و3 في المئة على التوالي.

حصل الطلبة اللاجئين الفلسطينيين بمدرسة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الابتدائية المشتركة في شمال غزة على المستلزمات المدرسية.
المصدر: مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية

الشكل 32: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
20.1 (41.4%)

- الخدمات الطبية 11.5 **(57.0%)**
- مرافق التعليم والتدريب 1.6 **(8.0%)**
- توليد الطاقة من الموارد غير المتجددة 1.5 **(7.2%)**
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء 1.4 **(6.8%)**
- البنية التحتية للنقل الجوي 1.2 **(6.0%)**
- أخرى 3.0 **(15.0%)**

إنسانية
15.8 (32.5%)

- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 7.4 **(47.0%)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 5.0 **(31.6%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 1.9 **(11.8%)**
- خدمات الدعم والتنسيق 1.0 **(6.0%)**
- إعادة الإعمار والتأهيل في حالات الطوارئ 0.5 **(3.4%)**
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.02 **(0.1%)**

خيرية
12.7 (26.1%)

- البرامج الموسمية 8.6 **(67.7%)**
- التعليم الديني 2.2 **(17.1%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 1.6 **(12.5%)**
- المنشآت الدينية 0.4 **(2.8%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

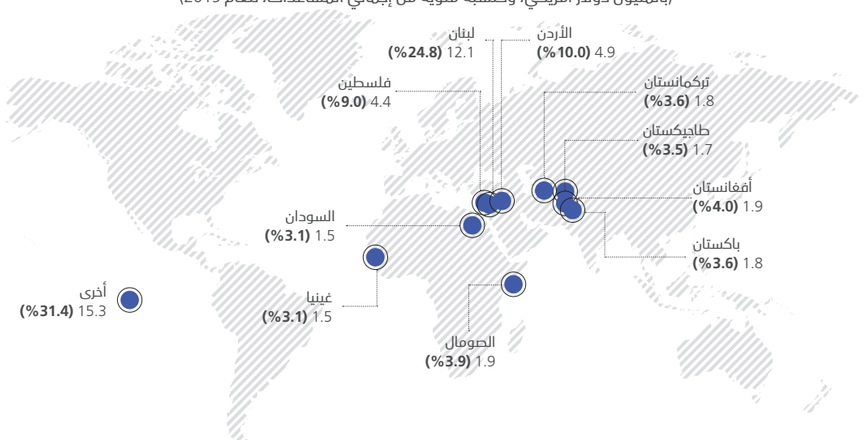

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

- **هدف 3** الصحة الجيدة والرفاة 11.7 **(24.1%)**
- **هدف 11** مدن ومجتمعات محلية مستدامة 11.6 **(23.8%)**
- **هدف 1** القضاء على الفقر 10.7 **(22.0%)**
- **هدف 2** القضاء التام على الجوع 8.8 **(18.1%)**
- **هدف 4** التعليم الجيد 1.7 **(3.4%)**
- **هدف 7** طاقة نظيفة وبأسعار معقولة 1.5 **(3.0%)**
- **هدف 9** الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية 1.4 **(2.9%)**
- **هدف 6** المياه النظيفة والنظافة الصحية 1.3 **(2.7%)**

المجموع الكلي
48.7 مليون دولار أمريكي

دبي العطاء
Dubai Cares

مؤسسة إنسانية تعمل على تعزيز فرص حصول الأطفال في البلدان النامية على التعليم الأساسي السليم

ترتكز المهام الأساسية لمؤسسة دبي العطاء، منذ تأسيسها في عام 2007، على تحسين فرص حصول الأطفال في الدول النامية على التعليم الأساسي السليم، من خلال تطبيق برامج متكاملة تزيل العقبات التي تحول دون التحاق الأطفال بالمدارس والتعلم، كتطوير وتجديد البنية التحتية للمدارس، والصفوف الدراسية، وتوفير المياه النظيفة والمرافق الصحية، والنظافة المدرسية، وتقديم الوجبات الغذائية في المدارس والتخلص من الديدان المعوية، وتنمية الطفولة المبكرة ؛ بالاضافة إلى تدريب المعلمين والمعلمات، وتطوير المناهج التعليمية وتدريس القراءة والكتابة والمهارات الحسابية.

بلغت قيمة المساعدات الخارجية التي قدمتها مؤسسة دبي العطاء 152 مليون درهم إماراتي (41مليون دولار أمريكي) خلال عام 2019، وتركزت تلك المساعدات بصفة رئيسية في قطاعين: الأول، قطاع التعليم بقيمة 143 مليون درهم إماراتي (39 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 94.1 في المئة، والثاني، قطاع الصحة بقيمة 9 مليون درهم إماراتي (2 مليون دولار أمريكي)، وبنسبة 5.9 في المئة.

وقد جاءت مؤسسة دبي العطاء في المركز الأول بين كافة الجهات المانحة الإماراتية في تنفيذ الجهود التنموية لدولة الإمارات في مجال التعليم في العالم، في عام 2019 بنسبة مساهمة تتخطى الثلثين (36 في المئة) من إجمالي المساعدات الإماراتية في قطاع التعليم إجمالاً، التي بلغت 394 مليون درهم إماراتي (108 مليون دولار أمريكي)؛ بما يؤكد على المكانة المتميزة لمؤسسة دبي العطاء في مجال توفير التعليم لأطفال العالم. (تم حساب نسبة المساهمة بعد استبعاد نصيب مساهمات المساعدات الحكومية بقيمة 356.5 مليون درهم إماراتي).

وقد امتدت الخدمات التعليمية التي قدمتها مؤسسة دبي العطاء إلى أكثر من 39 دولة حول العالم، خاصة: الأردن، وموزامبيق، وأوغندا، والعراق، وغانا؛ وقد تركزت المشاريع التي نفذتها المؤسسة في مجال الأبحاث العلمية، والتدريب المهني، والتعليم الابتدائي، والتعليم الثانوي، والتعليم في الطفولة المبكرة، والتعليم في حالات الطوارئ الإنسانية، وتدريب المعلمين، ومرافق التعليم والتدريب، وتوفير مهارات الحياة الأساسية للشباب والكبار.

وفي مجال الصحة قدمت مؤسسة دبي العطاء مساعدات خارجية بقيمة 9 مليون درهم إماراتي (2 مليون دولار أمريكي) في عام 2019 ، في عدد 5 دول، هي: مدغشقر، وباكستان،والهند،وليبيريا،وزمبابوي؛ وقد تركزت المشاريع الصحية في تحسين صحة الأطفال، وجودة النتائج التعليمية، من خلال تنفيذ برنامج للتخلص من الديدان في المدارس، تضمن تقديم علاجات للتخلص من الديدان لحوالي 3.8 مليون طفل في سن المدرسة، وتنفيذ عدد من ورش العمل والتدريب لزيادة المعرفة حول الممارسات السلوكية للنظافة الصحية، وأهمية توفير مرافق المياه والصرف الصحي للطلاب في المدارس، خاصة للفتيات.

تدعم مؤسسة دبي العطاء مشاريع تعليم الأطفال في لاوس.
المصدر: مؤسسة دبي العطاء

الشكل 33: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
34.9 (84.4%)

- السياسات الإدارية لقطاع التعليم: 14.1 **(40.3%)**
- الأبحاث التعليمية: 5.9 **(16.8%)**
- تدريب المعلمين: 3.8 **(10.9%)**
- مرافق التعليم والتدريب: 3.6 **(10.2%)**
- التغذية الأساسية: 2.3 **(6.5%)**
- أخرى: 5.4 **(15.3%)**

إنسانية
6.5 (15.6%)

- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية: 6.5 **(100%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

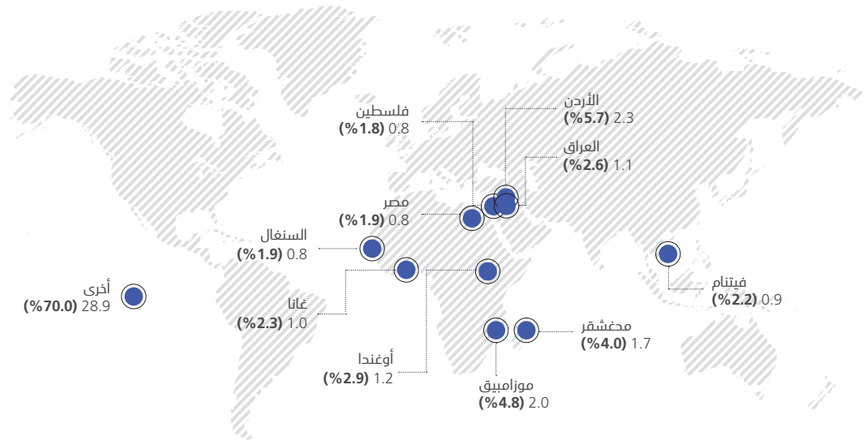

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

المجموع الكلي
41.3 مليون دولار أمريكي

جمعية الشارقة الخيرية
Sharjah Charity International

الريادة في التنمية المستدامة للأعمال الإنسانية

منذ تأسيس جمعية الشارقة الخيرية في عام 1989، وهي تعمل على تحقيق رسالتها بأن تكون جمعية خيرية إماراتية، رائدة في تأمين الإحتياجات الإنسانية طوال العام للمستحقين داخل الدولة وخارجها، من خلال المشاريع الوقفية والتبرعات المادية والعينية في مجالات الخدمات الاجتماعية الأساسية، ودعم وكفالة الايتام، والأسر المحتاجة.

بلغت قيمة المساعدات الخارجية التي قدمتها جمعية الشارقة الخيرية 138.6 مليون درهم إماراتي (37.7 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2019، وقد تركزت أعمال الجمعية بصفة أساسية في عدد من الدول؛ يأتي على رأسها الهند التي استحوذت على 15.5 في المئة من مساعدات الجمعية بقيمة 21 مليون درهم (6 مليون دولار أمريكي) ، وجاءت مصر في المرتبة الثانية بقيمة 19 مليون درهم إماراتي (5 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 13.7 في المئة، وفي المرتبة الثانية جاءت بنجلاديش بقيمة 14 مليون درهم إماراتي (4 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 10.4 في المئة ، وفي المرتبة الرابعة والخامسة كل من موريتانيا ولبنان بنسب 5.4 في المئة و 4.8 في المئة على التوالي؛ وبذلك تكون الدول الخمس استحوذت على ما يقرب من نصف المساعدات المقدمة من الجمعية في عام 2019 (49.7 في المئة). علماً بأن القيمة الاجمالية للمساعدات التي قدمتها جمعية الشارقة الخيرية خلال الخمس سنوات (2015–2019) بلغت 720 مليون درهم إماراتي (196 مليون دولار أمريكي).

وجَّهت الجمعية نسبة 57.3 في المئة من إجمالي مساعداتها الخارجية المقدمة عام 2019 لتمويل برامج تنموية، في حين حصل قطاع المساعدات الخيرية على 40.5 في المئة منها، بينما تم تخصيص النسبة المتبقية لدعم المساعدات الإنسانية والإغاثة في حالات الطوارئ في عدد من الدول.

ويعد من أبرز مشاريع جمعية الشارقة خلال العام 2019، بناء ما يقرب من 1000 مسجداً حول العالم، بقيمة 41.0 مليون درهم إماراتي (11.2 مليون دولار أمريكي)، منها على سبيل المثال: بناء 421 مسجداً في الهند، و149 مسجداً في بنجلاديش، و47 مسجداً في مصر، و98 مسجداً في غانا، و146 مسجداً في السنغال؛ و يعد نشاط كفالة الايتام ثاني أهم المشاريع الخيرية للجمعية، حيث تكفلت الجمعية بما يقرب من 28 ألف يتيم في 25 دولة من دول العالم بقيمة 37 مليون درهم إماراتي (10 مليون دولار أمريكي)، إضافة إلى تمويل مشاريع حفر 9600 بئر لمياه الشرب، وبناء 158 فصل مدرسي، وغيرها من المشاريع الخيرية.

بادرت جمعية الشارقة الخيرية بإرسال إمدادات الإغاثة للمتضررين من الفيضانات في السودان
المصدر: جمعية الشارقة الخيرية

الشكل 34: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
21.6 (57.3%)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 10.6 **(49.2%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 8.0 **(36.9%)**
- مرافق التعليم والتدريب 1.4 **(6.7%)**
- الخدمات الطبية 1.1 **(5.1%)**
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء 0.3 **(1.4%)**
- أخرى 0.2 **(0.9%)**

إنسانية
0.8 (2.2%)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.8 **(100%)**

خيرية
15.3 (40.5%)

- المنشآت الدينية 11.2 **(73.1%)**
- البرامج الموسمية 2.5 **(16.7%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 1.2 **(10.2%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

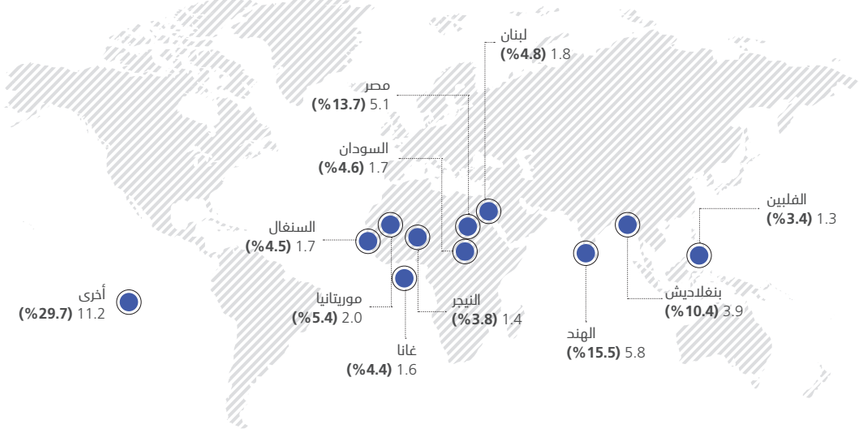

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

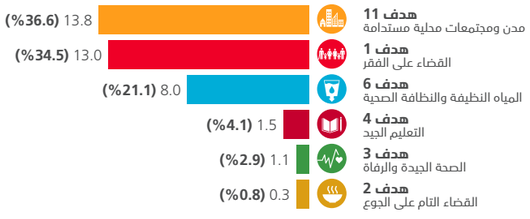

المجموع الكلي
37.7 مليون دولار أمريكي

جمعية دار البر
Dar Al Ber Society
40 عاماً في العمل الخيري
40 Years of charitable work

الاستدامة في العمل الخيري والإنساني والثقافي لبناء مجتمعات تسودها السماحة والسعادة

تعتبر جمعية دار البر من أوائل الجمعيات الخيرية بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أنشئت بإمارة دبي عام 1979م، وتتلخص أهدافها في إقامة مشاريع خيرية ووقفية تحقق الاستدامة المجتمعية، وتحفيظ كتاب الله وتلاوته وتجويده ونشره وتعزيز الوعي الثقافي بسماحة الدين الإسلامي، وتمكين واشراك المرأة في العمل الخيري والإنساني والثقافي، وضمان جودة الخدمات المقدمة لإسعاد المتعاملين تنمية وتطويراً للموارد المالية، وتعزيز ثقافة الإبداع والابتكار لدى الموارد البشرية تطويراً لبيئة العمليات.

بلغت قيمة المساعدات الخارجية المقدمة من جمعية دار البر خلال عام 2019، قيمة 94.2 مليون درهم إماراتي (25.6 مليون دولار أمريكي)، وشكّلت المساعدات التنموية أكثر من ثلثي تلك المساعدات (69.8 في المئة) بقيمة 66 مليون درهم إماراتي (18 مليون دولار أمريكي)، بينما بلغ نصيب المساعدات الخيرية 29.4 في المئة منها. وتوزعت المساعدات على 44 دولة من دول العالم، منها 20 دولة من دول العالم الأقل نمواً التي تم تخصيص 60 في المئة من المساعدات لها، خاصة كلٍ من: السودان، والنيجر، وبنين، وبوركينافاسو، والصومال؛ ويعد ذلك استمراراً للنهج الذي اتخذته الجمعية منذ سنوات بالتركيز بشكل خاص على دعم تلبية احتياجات الفئات المعوزة والهشة في البلدان الأقل نمواً.

تم تخصيص جزء كبير من المساعدات المقدمة من جمعية دار البر في عام 2019، بنسبة 41.2 في المئة وبقيمة 39 مليون درهم إماراتي (11 مليون دولار أمريكي) نحو تنفيذ مجموعة من المشاريع التنموية الاقتصادية في عدد 29 دولة؛ ومن أهم تلك المشاريع: توفير مُمَكنات توليد الدخل للأسر الفقيرة كتمليك المزارع، وتربية الماشية، وتوفير ماكينات خياطة، ومحلات، وغيره من الأنشطة. وتعد كل من النيجر، ومصر، وبنين، والسودان، والهند، وساح العاج من أهم الدول التي تم تنفيذ تلك المشاريع التنموية بها.

كما يعد النشاط الخيري كفالة الايتام من أهم الأنشطة التي قامت بها جمعية دار البر في عام 2019، في عدد 19 دولة من دول العالم، بقيمة 26 مليون درهم إماراتي (7 مليون دولار أمريكي)، خاصة بدول: السودان، وأوغندا، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا، والسنغال؛ إضافة إلى تقديم الدعم للمعلمين والطلاب في 27 دولة، والمساعدات النقدية، والعينية، والاجتماعية للأفراد والأسر في عدد 32 دولة بقيمة 15 مليون درهم إماراتي (4 مليون دولار أمريكي).

تعمل جمعية دار البر على دعم مشاريع إمداد المياه في مالي.
المصدر: جمعية دار البر

الشكل 35: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

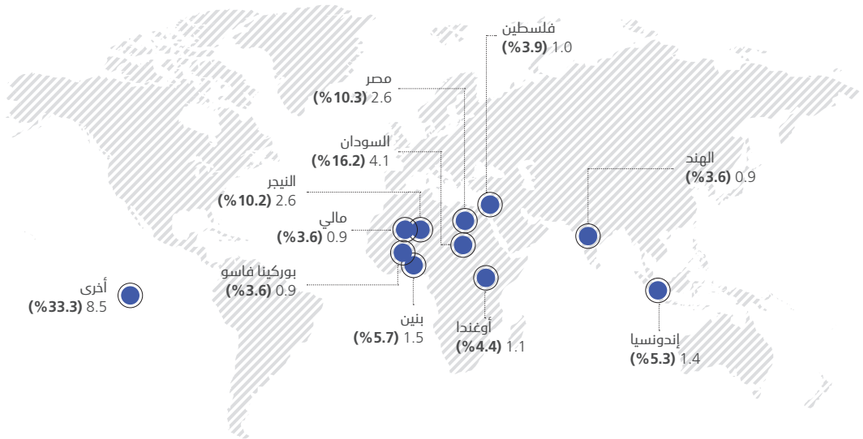

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

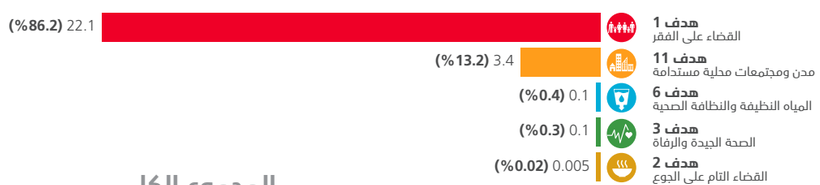

المجموع الكلي
25.6 مليون دولار أمريكي

جمعية دبي الخيرية
DUBAI CHARITY ASSOCIATION

إنشاء المشاريع الخيرية، والإنسانية المستدامة، لمجتمعات آمنة وسعيدة

تأسست جمعية دبي الخيرية عام 1994، وهي مؤسسة غير حكومية تعمل على توفير المساعدات الإنسانية والخيرية، سواء داخل دولة الإمارات أو خارجها؛ ولا تزال جمعية دبي الخيرية تواصل مسيرتها الإنسانية في نشر وعمل الخير، على مدار 25 عاماً من التميز، ضمن منظومة عمليات إدارية ابتكارية، ووفقاً لأعلى معايير الجودة.

بلغت قيمة المساعدات الخارجية التي قدمتها جمعية دبي الخيرية خلال عام 2019، ما يقرب من 71.3 مليون درهم إماراتي (19.4 مليون دولار أمريكي)؛ وتم توزيع أكثر من نصف قيمة تلك المساعدات (55.5 في المئة) لصالح 22 دولة من الدول الأقل نمواً، بينما كان نصيب 11 دولة من الشريحة الدنيا من متوسط الدخل 41 في المائة من أصل 37 دولة حول العالم شملها توزيع تلك المساعدات خلال العام.

وشهد عام 2019، استمراراً لتوجه جمعية دبي الخيرية في تخصيص الجزء الأكبر من مساعدتها الخارجية نحو الأنشطة والمشاريع الخيرية، حيث حازت تلك المساعدات على أكثر من الثلثين من قيمة المساعدات (66.6 في المئة)؛ وتركزت في بناء المساجد، والمشاريع ذات الطابع الديني والثقافي، والخدمات الاجتماعية الأساسية. ومن جهة أخرى، تركزت المساعدات التنموية في أربعة مجالات رئيسية كالخدمات الطبية، وتوفير إمدادات مياه الشرب الأساسية، ومشاريع الأسر المنتجة، وأخيراً مشاريع دعم التعليم، التي شملت توفير المستلزمات المدرسية للطلاب من حقائب مدرسية، وزي مدرسي وغيره.

إعادة تأهيل المساجد في الهند.
المصدر: جمعية دبي الخيرية

الشكل 36: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
6.5 (33.4%)

- إمدادات مياه الشرب الأساسية 3.3 **(17.2%)**
- مرافق التعليم والتدريب 1.6 **(8.5%)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 0.9 **(4.7%)**
- الخدمات الطبية 0.6 **(3.1%)**

خيرية
12.9 (66.6%)

- المنشآت الدينية 11.1 **(57.0%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 1.2 **(6.4%)**
- التعليم الديني 0.6 **(3.2%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

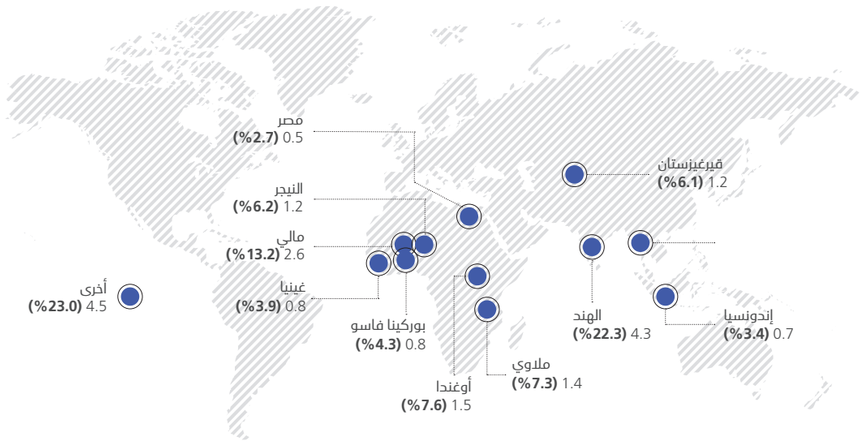

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

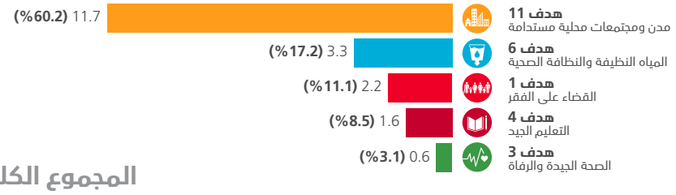

المجموع الكلي
19.4 مليون دولار أمريكي

المدينة العالمية للخدمات الإنسانية
INTERNATIONAL HUMANITARIAN CITY

بناء الشراكات لإيجاد حلول للتحديات، التي تواجهة قطاع العمل الإنساني الدولي

استطاعت المدينة العالمية للخدمات الإنسانية بدبي منذ انشائها في العام 2007، في أن تحقق العديد من الأهداف: كتعزيز مكانة إمارة دبي كمركز للمساعدات الإنسانية الطارئة، والقدرة على مواجهة الكوارث عن طريق توفير البنية اللوجستية الأساسية، والتسهيلات، والخدمات اللازمة لمؤسسات الخدمات الإنسانية لتمكينها من تحقيق أغراضها في جميع أنحاء العالم، انطلاقاً من موقعها في المدينة. إضافة إلى توفير القدرة على الاستجابة السريعة، والفعالة في حالات الكوارث والطوارئ، وتوفير جهود الإغاثة المنظمة والمطلوبة إلى من يحتاجها على المستوى الدولي.

بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها المدينة العالمية للخدمات الإنسانية 67.3 مليون درهم إماراتي (18.3 مليون دولار أمريكي) في العام 2019، بمعدل نمو 38 في المئة مقارنة بالعام 2018؛ وقد تركزت المساعدات بصفة رئيسية بنسبة 95 في المئة في المساعدات الإنسانية بقيمة 64 مليون درهم إماراتي (17 مليون دولار امريكي)، والنسبة المتبقية كانت لصالح المساعدات التنموية.

ويعد القطاع الفرعي تقديم خدمات الدعم والتنسيق من أهم القطاعات، التي استحوذت على المساعدات المقدمة من المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في العام 2019 بقيمة 55 مليون درهم إماراتي (15 مليون دولار أمريكي) وبنسبة 81 في المئة؛ بينما استحوذ القطاع الفرعي تقديم مواد اغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية، والقطاع توفير التغذية الأساسية على النسب المتبقية 13.7 في المئة و 5.1 في المئة على التوالي.

تسهم المدينة العالمية للخدمات الإنسانية في دعم عمليات الاستجابة الإنسانية المقدمة خلال حالات الطوارئ.
المصدر: المدينة العالمية للخدمات الإنسانية

الشكل 37: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
0.9 (5.1%)

التغذية الأساسية
0.9 **(100.0%)**

إنسانية
17.4 (94.9%)

خدمات الدعم والتنسيق
14.9 **(85.5%)**

مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية
2.5 **(14.5%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

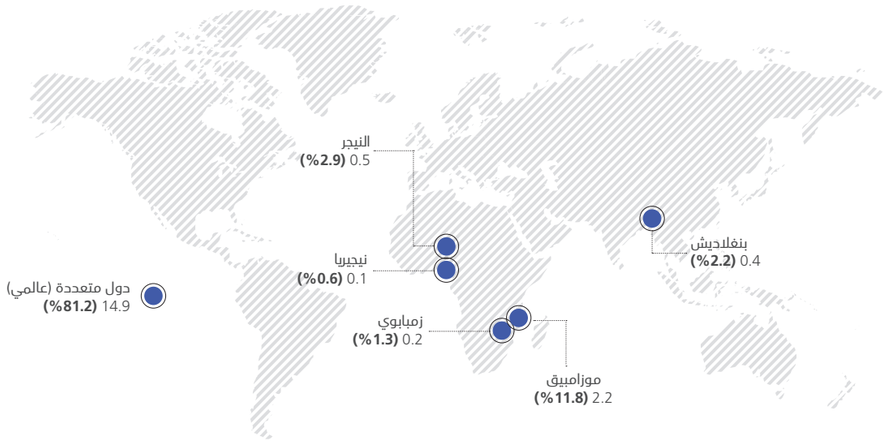

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

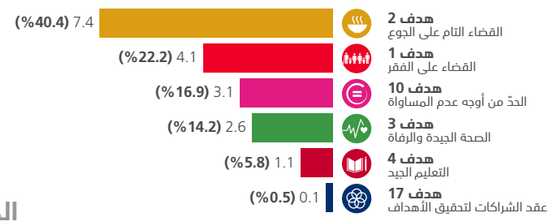

المجموع الكلي
18.3 مليون دولار أمريكي

هيئة آل مكتوم الخيرية
Al Maktoum Foundation

أحد روافد العمل الخيري لدولة الإمارات العربية المتحدة على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي

تشتهر هيئة آل مكتوم الخيرية منذ تأسيسها في عام 1997، بإنجازاتها في قطاع التعليم؛ والمساهمة في سد احتياجات المجتمعات، والاهتمام بالقطاع الصحي، والاهتمام بالاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الاغاثات والمساعدات الطبية في حالات الطوارئ والكوارث.

بلغت قيمة المساعدات الخارجية التي قدمتها هيئة آل مكتوم الخيرية 64.1 مليون درهم إماراتي (17.4 مليون دولار) في عام 2019، وتركزت المساعدات بصفة رئيسية في المشاريع التنموية بنسبة 76.3 في المئة بقيمة 49 مليون درهم إماراتي (13 مليون دولار أمريكي)، والمشاريع الخيرية بنسبة 23.4 في المئة، بقيمة 15 مليون درهم إماراتي (4 مليون دولار أمريكي).

وتم توجيه أكثر من نصف تلك المساعدات (55.9 في المئة) لصالح فئة الدول الأقل نمواً بقيمة 36 مليون درهم إماراتي (10 مليون دولار أمريكي)؛ وتعد السودان من أهم الدول المتلقية للمساعدات من الهيئة في فئة الدول الأقل نمواً بقيمة 10 مليون درهم إماراتي (3 مليون دولار أمريكي)، وفي المرتبة الثانية اثيوبيا بقيمة 4 مليون درهم إماراتي (1 مليون دولار أمريكي)، ثم تشاد، والكونغو الديموقراطية.

والتزاماً من هيئة آل مكتوم نحو الريادة في المساهمة في مشاريع التعليم التي تنفذها المساعدات الإماراتية، فقد خصصت الهيئة أكثر من 90 في المئة من مشاريعها في عام 2019، نحو خدمة قطاع التعليم في 28 دولة من دول العالم بقيمة 58 مليون درهم (16 مليون دولار أمريكي)، من خلال المساهمة في مرافق التعليم والتدريب، وتوفير الميزانيات التشغيلية لضمان استمرار سير العملية التعليمية للمدارس؛ التي تشرف عليها الهيئة في عدد من الدول خاصة بالسودان، والصومال، والكنغو ، وجنوب السودان، والصومال، والنيجر، ورواندا، وكينا، وغيرها من الدول.

إضافة إلى تقديم الدعم المالي لعدد من المراكز الثقافية الإسلامية، التي توفر التعليم الديني؛ كذلك تقديم الدعم السنوي لعدد من الجامعات كجامعة افريقيا العالمية، وكلية آل مكتوم للتعليم العالي في اسكتلندا.

استفاد آلاف الطلاب في كينيا من مبادرات هيئة آل مكتوم الخيرية.
المصدر: هيئة آل مكتوم الخيرية

الشكل 38: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
13.3 (%76.3)

- مرافق التعليم والتدريب: 9.6 **(%72.0)**
- التعليم العالي: 2.4 **(%17.9)**
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية: 1.2 **(%8.7)**
- الخدمات الطبية: 0.1 **(%0.8)**
- اللامركزية ودعم الحكومات الوطنية الفرعية: 0.1 **(%0.4)**
- أخرى: 0.04 **(%0.3)**

إنسانية
0.1 (%0.3)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.1 **(%100.0)**

خيرية
4.1 (%23.4)

- التعليم الديني: 3.8 **(%94.0)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة: 0.1 **(%3.0)**
- البرامج الموسمية: 0.1 **(%1.6)**
- المنشآت الدينية: 0.1 **(%1.4)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

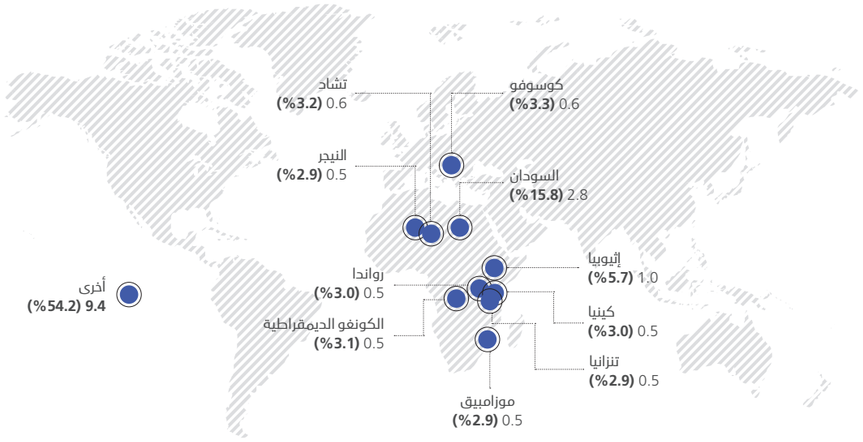

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

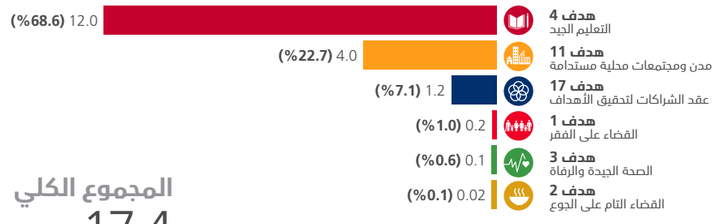

المجموع الكلي
17.4 مليون دولار أمريكي

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية و الإنسانية
Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Humanitarian & Charity Est.

المساهمة في تحقيق المبادئ الإنسانية السامية، من خلال تقديم المساعدات للمحتاجين على أرض الدولة وخارجها

أصبحت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، خلال سنوات قليلة إحدى المؤسسات الفاعلة في مجال العمل الخيري والإنساني على المستويين الداخلي والخارجي. ومنذ إشهارها في عام 1997 أخذت على عاتقها أن تصل بأياديها البيضاء إلى من تستطيع الوصول إليه من المحتاجين، سواء كانوا بدولة الإمارات أو خارجها.

بلغت قيمة المساعدات التي قدمتها مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، خلال عام 2019، 47.5 مليون درهم إماراتي (12.9 مليون دولار أمريكي). وقد تميزت المساعدات المقدمة بأنها ذات انتشار جغرافي كبير؛ فقد توزعت على ما يقرب من 65 دولة من دول العالم، منها 20 دولة في شريحة الدول الأقل نمواً، و20 دولة في الشريحة الدنيا من متوسط الدخل. وتعد كل من طاجيكستان، وأفغانستان، وأوغندا، وكازاخستان، ومصر من أهم الدول المتلقية للمساعدات من المؤسسة خلال عام 2019.

وتوزَّعت الجهود الدولية، التي بذلتها المؤسسة خلال عام 2019، بأكثر من نصف قيمتها خلال عام 2019 (56 في المائة) بقيمة 27 مليون درهم إماراتي (7 مليون دولار أمريكي) على المساعدات الخيرية، التي شملت تقديم برامج موسمية خلال شهر رمضان الكريم، في العديد من دول العالم: كتنزانيا، وزيمبابوي، ولاتفيا، وأنجولا، وبنجلاديش وأندونسيا، وغيرها من دول العالم؛ كما تم تقديم الدعم لعدد من المنشآت التي تقدم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي مجال المشاريع التنموية، تم تقديم مساعدات من المؤسسة بقيمة 19 مليون درهم إماراتي (5 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2019، لعدد 26 دولة من دول العالم؛ تركزت في أنشطة توفير إمدادات الشرب الأساسية، والخدمات الطبية، وتطوير مرافق تعليمية، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من المجالات.

وزع مسؤولو سفارة الإمارات في باكستان الحقائب المدرسية على طلاب مدرسة محمد بن راشد آل مكتوم الابتدائية في قرية هاتيان بالا بمظفر آباد.
المصدر: مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية

الشكل 39: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
5.2 (40.5%)

- إمدادات مياه الشرب الأساسية 1.7 **(33.4%)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية 1.4 **(26.6%)**
- الخدمات الطبية 0.9 **(17.3%)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.9 **(16.4%)**
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 0.2 **(3.6%)**
- أخرى 0.1 **(2.8%)**

إنسانية
0.4 (3.3%)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.3 **(81.1%)**
- الايواء والمواد غير الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.1 **(18.9%)**

خيرية
7.3 (56.1%)

- البرامج الموسمية 5.0 **(69.1%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.8 **(10.9%)**
- المنشآت الدينية 0.7 **(10.1%)**
- التعليم الديني 0.7 **(9.8%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

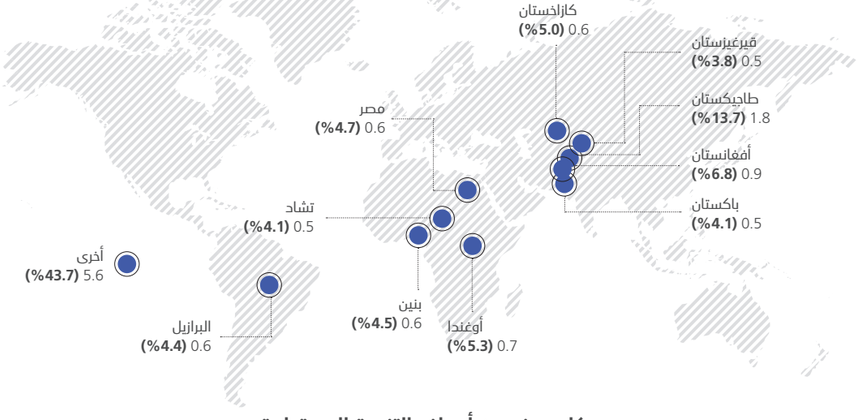

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

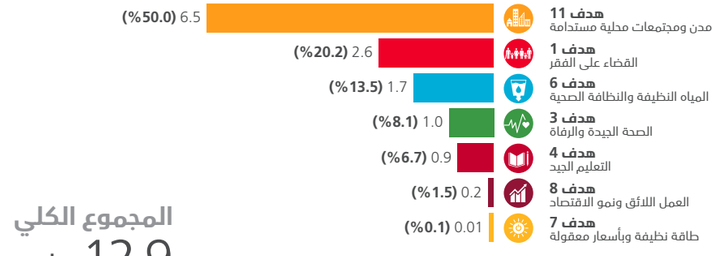

المجموع الكلي
12.9 مليون دولار أمريكي

تنفيذ العديد من المبادرات المتنوعة لمعالجة مشكلة الفقر

تأسس "بيت الشارقة الخيري" عام 1996 كوقف خيري، يهدف إلى دعم الأسر والمجتمعات الفقيرة، وخلال مسيرته التي تخطت أكثر من 20 عاماً ركز مساعداته الخارجية نحو تنفيذ الأعمال الخيرية، والاستجابة الإنسانية، وإتاحة الخدمات الاجتماعية الأساسية في العديد من دول العالم خاصة الدول الأقل نمواً.

شهدت المساعدات الخارجية المقدمة من بيت الشارقة الخيري خلال عام 2019 بقيمة 36.3 مليون درهم إماراتي (9.9 مليون دولار أمريكي) معدلاً للنمو بلغ 26 في المئة مقارنة بالمساعدات المقدمة في عام 2018؛ واتساقاً مع الأهداف التشغيلية لمؤسسة بيت الشارقة الخيري، فقد تم تخصيص 44.7 في المئة من قيمة تلك المساعدات لدعم 10 دول من الدول الأقل نمواً بقيمة 16.2 مليون درهم إماراتي (4.4 مليون دولار أمريكي).

وتم توجيه أكثر من نصف هذه المنح، بنسبة 52.3 في المئة، إلى تمويل مشروعات في قطاع الخدمات الاجتماعية، ككفالة الايتام في عدد ثمان دول من دول العالم: كتشاد، وأوغندا، ولبنان، وميانمار؛ وأيضا، توفير المساعدات النقدية والعينية الاجتماعية للأفراد والأسر، وتنفيذ برامج توزيع لحوم الأضاحي، وبناء وترميم مساجد، ودعم مشاريع أدوات توليد الدخل والأسر المنتجة.

كما تم توجيه مساعدات بقيمة 10.7 مليون درهم إماراتي (2.9 مليون دولار أمريكي)، من المساعدات المقدمة من بيت الشارقة الخيري لقطاع التعليم في عام 2019، في عدد 14 دولة من دول العالم؛ إضافة إلى تنفيذ برامج متعددة (عدد دول في إفريقيا)، وتركزت المشاريع التعليمية في بناء وترميم الفصول الدراسية، ودعم العملية التعليمية، ودعم مراكز تحفيظ القرآن الكريم، ورعاية الأئمة وطلاب العلم الشرعي، والمراكز الإسلامية.

وزع بيت الشارقة الخيري بالتعاون مع سفارة الإمارات في أوكرانيا حقائب مدرسية على أطفال أيتام في مدينة بولتافا.
المصدر: مؤسسة بيت الشارقة الخيري

الشكل 41: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
5.2 (52.5%)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 2.2 **(42.1%)**
- مرافق التعليم والتدريب 1.9 **(36.0%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 0.6 **(11.7%)**
- البنية التحتية الأساسية لقطاع الصحة 0.4 **(7.0%)**
- الخدمات الطبية 0.2 **(3.1%)**
- التعليم في الطفولة المبكرة 0.005 **(0.1%)**

إنسانية
0.7 (6.6%)

- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.5 **(73.8%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.1 **(22.0%)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.03 **(4.2%)**

خيرية
4.0 (40.8%)

- المنشآت الدينية 1.7 **(41.6%)**
- التعليم الديني 1.1 **(26.1%)**
- البرامج الموسمية 1.0 **(25.0%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.3 **(7.3%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

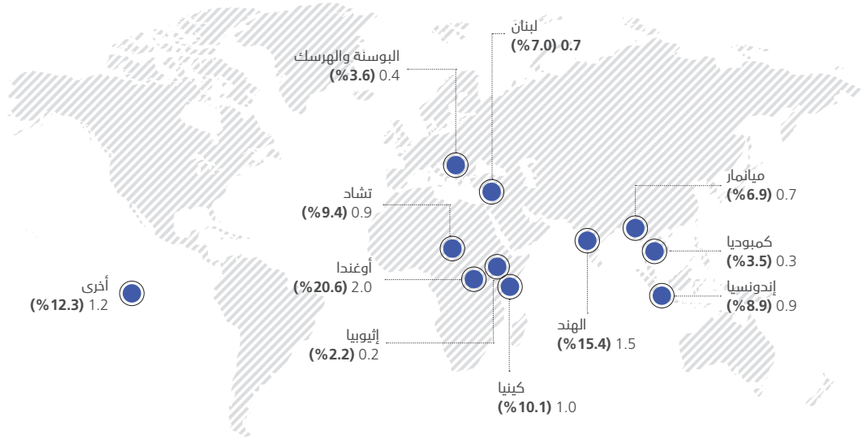

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

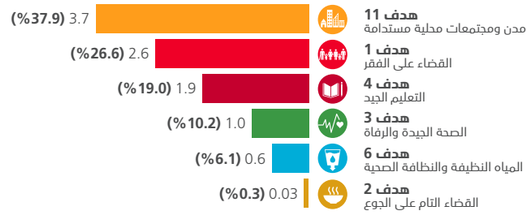

المجموع الكلي
9.9 مليون دولار أمريكي

بذل الجهد لتحقيق الرعاية المستمرة للأسر المتعففة، وتخفيف أعباء الحياة عنهم

تعد جمعية الرحمة للأعمال الخيرية، من أقدم المؤسسات التطوعية والخيرية في دولة الإمارات العربية المتحدة – تم إشهار الرحمة للأعمال الخيرية في ديسمبر 1988 باسم (لجنة الزكاة والصدقات)، وفي شهر مايو 2004 تم تغير اسمها إلى (الرحمة للأعمال الخيرية) لتواكب حاجات الناس المختلفة فى تنفيذ وإقامة المشاريع المتنوعة؛ حيث لم يعد عملها قاصراً علي بذل الزكاة والصدقات فحسب بل تعدت إلى غير ذلك من إقامة المدارس، ودور الأيتام، وبناء المساجد، وحفر الآبار، وكفالة الأيتام، والطلاب وذوي الاحتياجات الخاصة، والأسر الفقيرة.

بلغت قيمة المساعدات المقدمة من جمعية الرحمة الخيرية 32.3 مليون درهم (8.8 مليون دولار أمريكي) في عام 2019، منها مساعدات تنموية بنسبة 57 في المائة، ومساعدات خيرية بنسبة 43 في المئة. وقد توزعت المساعدات بصفة رئيسية على ثلاث دول، يأتي في مقدمتها المساعدات المقدمة لأوغندا بنسبة 46 في المئة وبقيمة 14.9 مليون درهم إماراتي (4 مليون دولار أمريكي)، والمساعدات المقدمة إلى أندونيسيا بنسبة 24.6 في المئة بقيمة 7.9 مليون درهم إماراتي، (2.2 مليون دولار أمريكي)، والمساعدات المقدمة إلى الهند بنسبة 13.7 في المئة بقيمة 4.4 مليون درهم إماراتي (1.2 مليون دولار أمريكي)، بالإضافة إلى مساعدات مقدمة لبرامج في دول متعددة (عالمي) بقيمة 5 مليون درهم إماراتي (1.4 مليون دولار أمريكي).

ويعد مجال خدمات الرعاية الاجتماعية من أهم مجالات المساعدات التي قدمتها الجمعية في عام 2019، الذي تضمن بناء دور أيتام في أوغندا، وكفالة أيتام في الهند، واندونسيا، وأوغندا، بقيمة 10.9 مليون درهم (3.0 مليون دولار أمريكي)؛ كما تم بناء عدد من المنشآت الدينية كبناء المساجد وصيانتها وإضافة ملحقات لها بقيمة 10.7 مليون درهم إماراتي (2.9 مليون دولار أمريكي)، وتنفيذ عدد من البرامج الموسمية كإفطار الصائم والاضاحي، ودعم برامج الاسر المنتجة، وكفالة الأسر الفقيرة.

وفي مجال المشاريع التنموية التي نفذتها الجمعية في عام 2019، تم توفير إمدادات مياه الشرب الأساسية عن طريق توصيل مضخات، وحفر مجموعة من الابار، في كل من الهند وأوغندا. وفي مجال التعليم، تم بناء عدد من الفصول الدراسية في كل من إندونسيا، وأوغندا، إضافة إلى توفير الخدمات الطبية من خلال بناء عيادة طبية في إندونسيا.

وزعت جمعية الرحمة للأعمال الخيرية ملابس في أوغندا.
المصدر: جمعية الرحمة للأعمال الخيرية

الشكل 42: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2018)

تنموية
5.0 (56.7%)

- خدمات الرعاية الإجتماعية 3.0 **(59.7%)**
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية 1.4 **(27.5%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية 0.5 **(10.6%)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.1 **(1.6%)**
- الخدمات الطبية 0.02 **(0.5%)**

خيرية
3.8 (43.3%)

- المنشآت الدينية 2.9 **(76.3%)**
- التعليم الديني 0.5 **(12.1%)**
- البرامج الموسمية 0.3 **(7.4%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة 0.2 **(4.3%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

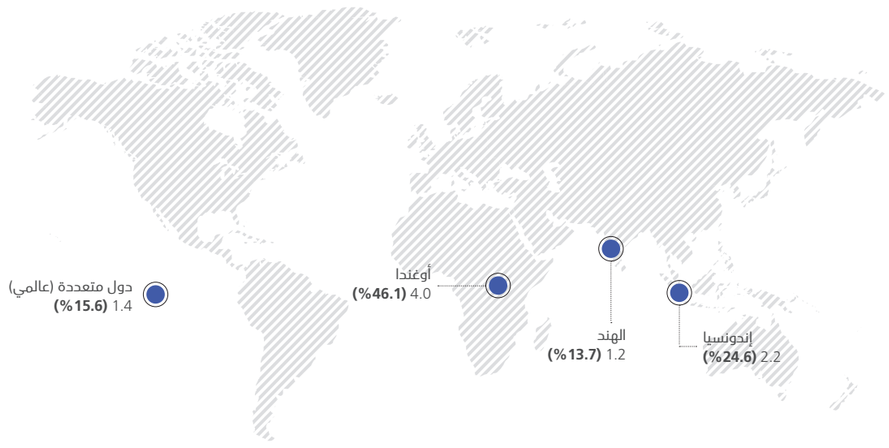

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

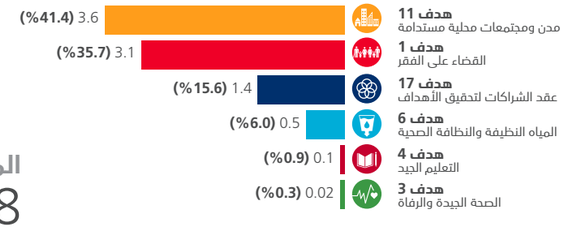

المجموع الكلي
8.8 مليون دولار أمريكي

مؤسسة القلب الكبير
The Big Heart Foundation

حشد الجهود الإنسانية، من أجل مساعدة الأطفال والمستضعفين والمحتاجين وعائلاتهم في العالم

تم الإعلان عن مؤسسة القلب الكبير، كهيئة مكتملة الأركان في العام 2015، حيث بدأت نشاطها في عام 2013 كحملة لجمع التبرعات، قبل أن تتحول إلى مؤسسة؛ وتتركز جهودها الإنسانية بصفة رئيسية من أجل مساعدة الأطفال، والمستضعفين، والمحتاجين، وعائلاتهم خارج دولة الإمارات. وتتمثل رسالة مؤسسة القلب الكبير في العمل بالمناطق الأكثر احتياجاً للدعم، حيث قدمت دعماً ملموساً في أكثر من عشرة دول منها لبنان، وفلسطين، والأردن، والعراق، وسوريا، وماليزيا.

خلال عام 2019 قدمت مؤسسة القلب الكبير، مساعدات خارجية بقيمة 28.4 مليون درهم إماراتي (7.7 مليون دولار أمريكي)؛ وخصصت المؤسسة 67 في المئة من إجمالي مدفوعاتها المقدمة خلال عام 2019 لتمويل مشروعات تنموية، بينما قدمت النسبة المتبقية كمساعدات إنسانية.

وقد تمكنت مؤسسة القلب الكبير من تنفيذ مساعداتها، من خلال التعاون مع العديد من المؤسسات في الدول المستفيدة منها على سبيل المثال: المعهد القومي للأورام مصر، الذي استحوذ على أكثر من ثلث مدفوعات المؤسسة (35.5 في المئة) في العام 2019 بقيمة 10.0 مليون درهم (3.0 مليون دولار أمريكي)، كما تم التعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتقديم مساعدات في سورية، والأردن، وكينيا؛ وأيضا، التعاون مع برنامج الاغذيةالعالمي في موزمبيق، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمصر، ومؤسسة مجدي يعقوب في مصر، والعديد من الجمعيات الخيرية في لبنان، والعراق، وباكستان، وفلسطين، وغيرها من المنظمات والجمعيات.

إنشاء مدرسة القلب الكبير للأطفال ذوي الإعاقات السمعية في فلسطين.
المصدر: مؤسسة القلب الكبير

الشكل 43: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
5.2 (67.0%)

- الخدمات الطبية 4.3 **(83.2%)**
- التعليم الإبتدائي 0.6 **(10.7%)**
- تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 0.3 **(5.9%)**
- مرافق التعليم والتدريب 0.01 **(0.3%)**

إنسانية
2.4 (31.6%)

- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 1.9 **(78.5%)**
- إعادة الإعمار والتأهيل في حالات الطوارئ 0.2 **(8.8%)**
- الأمن والحماية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.2 **(8.2%)**
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية 0.1 **(4.5%)**

خيرية
0.1 (1.4%)

- التعليم الديني 0.1 **(100.0%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

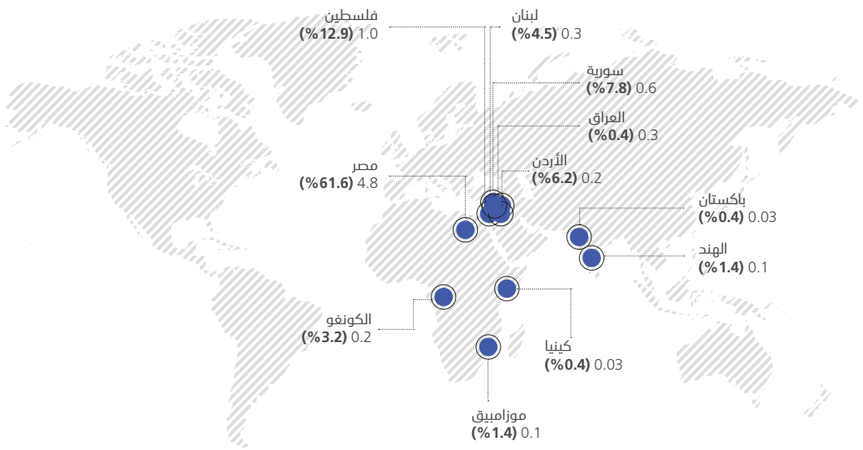

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

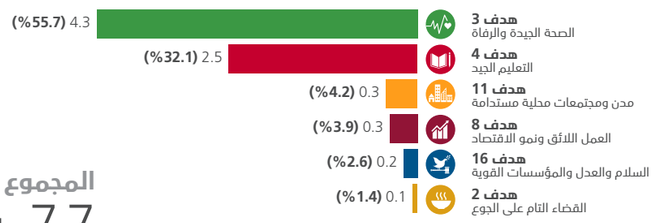

المجموع الكلي
7.7 مليون دولار أمريكي

مبادرة إكسبو لايف

توحيد الجهود العالمية لبناء مستقبل مستدام في الإمارات والعالم

يؤدي «إكسبو لايف»، برنامج الابتكار والشراكة التابع لإكسبو 2020 دبي دوراً محورياً في دعم الجهود المبذولة لتعزيز الاستدامة، من خلال توفير التمويل والتوجيه والترويج للحلول الإبداعية، التي من شأنها تحسين حياة الناس والحفاظ على الكوكب الذي نعيش عليه.

خلال عام 2019 قدمت مبادرة "إكسبو لايف" مدفوعات بقيمة 23.8 مليون درهم إماراتي (6.5 مليون دولار أمريكي) بمعدل نمو 11 في المئة مقارنة بعام 2018 لتوفير تمويل تأسيسي لمشاريع مبتكرة في 46 دولة بمختلف أرجاء العالم؛ من بينها مشروعات سيجرى تنفيذها في كل من: المملكة المتحدة، وكينيا، ونيجيريا ورواندا ومصر، والسويد، وبنجلاديش.

ويعد قطاع الصحة من أهم القطاعات، التي تم تمويل أفكار مشاريع جديدة بها كمشاريع إنشاء نظام تصوير شبكي، وتوفير معدات مبتكرة لتعقيم الأدوات الطبية في حالات الجراحة، وتوفير تطبيق يعمل كمنصة أكثر كفاءة وفعالية من الأساليب التقليدية لوضع خطط رعاية أصحاب الهمم، وغيرها من المشاريع الصحية. وفي قطاع الزراعة تم تمويل مبادرات مبتكرة في الارشاد الزراعي للمزارعين في الدول النامية؛ وأيضا تمويل مبادرات للمساعدة في التنبؤات المناخية الاستوائية لصغار المزارعين باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة الإنتاجية وتعظيم استخدام الموارد، وزيادة الوصول إلى التنبؤات الجوية عالية الجودة.

ساهم برنامج اكسبو لايف للمنح المخصصة للابتكار المؤثر في دعم الحلول والتقنيات اللامركزية لإدارة النفايات في الهند من خلال شركة كبادي والا كونيكت.
المصدر: مبادرة اكسبو لايف

الشكل 44: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
6.3 (98.1%)

- التنمية الزراعية 0.6 **(10.1%)**
- الطاقة الشمسية 0.6 **(9.8%)**
- مهارات الحياة الأساسية للشباب والكبار 0.5 **(7.5%)**
- تكنولوجيا المعلومات والإتصالات 0.4 **(5.7%)**
- الوسطاء الماليين غير الرسميين وشبه الرسميين 0.3 **(5.5%)**
- أخرى 3.9 **(61.5%)**

إنسانية
0.1 (1.9%)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية 0.06 **(50.0%)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية 0.06 **(50.0%)**

حسب الدولة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

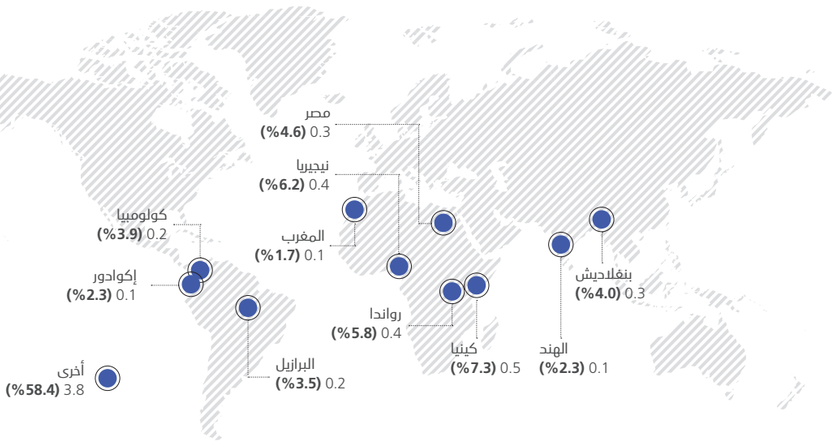

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

- **هدف 2** القضاء التام على الجوع 1.3 **(20.2%)**
- **هدف 4** التعليم الجيد 1.3 **(20.2%)**
- **هدف 3** الصحة الجيدة والرفاة 1.3 **(19.4%)**
- **هدف 8** العمل اللائق ونمو الاقتصاد 1.0 **(16.2%)**
- **هدف 7** طاقة نظيفة وبأسعار معقولة 0.7 **(10.5%)**
- **هدف 6** المياه النظيفة والنظافة الصحية 0.4 **(5.6%)**
- **هدف 15** الحياة في البرّ 0.2 **(3.1%)**
- **هدف 1** القضاء على الفقر 0.1 **(1.7%)**
- **هدف 13** العمل المناخي 0.1 **(1.6%)**
- **هدف 9** الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية 0.1 **(0.8%)**
- **هدف 11** مدن ومجتمعات محلية مستدامة 0.1 **(0.8%)**

المجموع الكلي
6.5 مليون دولار أمريكي

تنفيذ برامج ومشاريع خيرية مستدامة، تعنى بتحسين قطاعات الرعاية الصحية والتعليم

تحرص مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، منذ تأسيسها في العام 1992، على تقديم المساعدات لجميع الشعوب، دون التمييز بين جنس أو عرق أو دين أو لون احتراماً لحقوق الإنسان وصوناً لكرامته. وتعمل المؤسسة على الاستثمار في رأس المال البشري، من خلال تبني نهج إبداعي مبتكر يسهم في تعزيز القدرات ونقل المعرفة، لتحسين جودة الحياة. كما تعمل مع شركائها والمجتمع الدولي بكفاءة ومهنية، بما ينسجم مع الدور الانساني الفاعل لدولة الامارات عالمياً، مع الالتزام بمبادئ النزاهة والشفافية.

ضاعفت مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، خلال عام 2019، مساعداتها الخارجية التي بلغت 22.8 مليون درهم إماراتي (6.2 مليون دولار أمريكي)، لأكثر من ثلاث أضعاف (3.4 ضعف) مقارنة بالمساعدات المقدمة في عام 2018؛ وقد تميزت تلك المساعدات بالشمولية في التغطية الجغرافية، حيث شملت توزيع مساعدات على 84 دولة حول العالم، منها 24 دولة في آسيا، و35 دولة في إفريقيا، و15 دولة في أوروبا، وست دول في أوقيانوسيا، وأربع دول في الامريكيتين.

كما وجّهت المؤسسة 78 في المئة من دعمها المقدم عام 2019، بشكل حصري لدعم برامج خيرية، كانت غالبيتها في صورة مساعدات ذات طابع ديني؛ وشملت الأنشطة الرئيسية، التي نفذتها المؤسسة في هذا القطاع تقديم وجبات الإفطار خلال شهر رمضان المعظم، وكفالة أداء شعائر الحج، ودعم الأسر الفقيرة.

وبالإضافة إلى أعمال المؤسسة الخيرية السنوية، فقد ساهمت كذلك في تنفيذ العديد من المشروعات التنموية خلال عام 2019، منها مشاريع بقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الاجتماعية، كبناء فصول دراسية، ودعم مراكز تعليمية، ودعم مراكز طبية وحفر مجموعة من الابار لتوفير مياه الشرب.

دشّن فخامة الرئيس إدريس ديبي إنتو، رئيس تشاد وسعادة محمد علي مصبح الشامسي سفير الإمارات لدى تشاد مشروع مجمع الشيخ زايد التعليمي في العاصمة التشادية أنجامينا.

المصدر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

الشكل 45: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
1.3 (20.8%)

- مرافق التعليم والتدريب: 0.9 **(67.0%)**
- الخدمات الطبية: 0.2 **(18.6%)**
- إمدادات مياه الشرب الأساسية: 0.1 **(10.5%)**
- التعليم العالي: 0.04 **(3.1%)**
- خدمات الرعاية الإجتماعية: 0.01 **(0.8%)**

إنسانية
0.03 (0.4%)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية: 0.03 **(100.0%)**

خيرية
4.9 (78.8%)

- البرامج الموسمية: 4.7 **(96.4%)**
- التعليم الديني: 0.1 **(1.9%)**
- الخدمات الاجتماعية الأساسية متنوعة: 0.1 **(1.3%)**
- المنشآت الدينية: 0.02 **(0.5%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

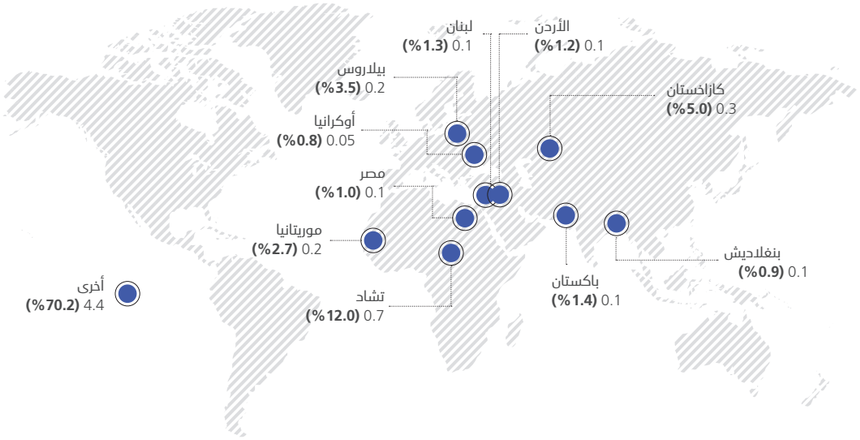

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

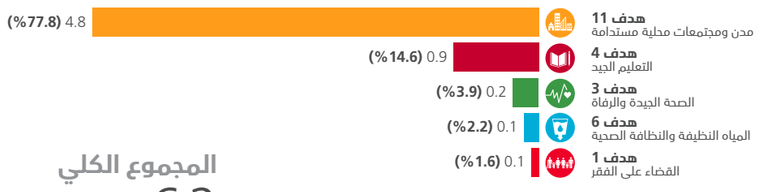

المجموع الكلي
6.2 مليون دولار أمريكي

مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية و الإنسانية
AHMAD BIN ZAYED FOUNDATION

جهد إنساني متميز، نحو تحقيق الرفاهية والصحة والتعليم للشعوب الفقيرة والمحتاجة

تميزت مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، على مدار عشر سنوات منذ تأسيسها في عام 2010 بالاهتمام بدعم الأسر والمجتمعات المحرومة في العديد من الدول النامية، والدول الأقل نمواً، من خلال توفير المساعدات في قطاعات خدمات الرعاية الاجتماعية، والصحة والمساعدات الغذائية.

وصلت القيمة الاجمالية للمساعدات الخارجية التي قدمتها مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، خلال عام 2019، مبلغ 9.3 مليون درهم إماراتي (2.5 مليون دولار أمريكي)؛ وتم توجيه المساعدات بصفة رئيسية بنسبة 93 في المئة للمساعدات التنموية، بينما تم توجيه النسبة المتبقية كمساعدات خيرية وإنسانية بنسب 4.8 في المئة و2.2 في المئة على التوالي.

وقد تركزت المساعدات المقدمة من المؤسسة بصفة رئيسية على سبع دول منها: أوزبكستان، والأردن، والسنغال والسودان واليمن، وبالإضافة إلى المساهمة في تنفيذ برامج دول متعددة في إفريقيا وعالمياً.

ويعد قطاع الصحة من أهم القطاعات، التي تم توجيه المساعدات من المؤسسة لها خلال عام 2019 بنسبة 85 في المئة من خلال تكلمة بناء مستشفى طبي لأمراض الأطفال المعدية؛ وكذلك تنفيذ عدد من البرامج الموسمية (إفطار صائم)، وتقديم مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية للاجئين السوريين، إضافة إلى توفير إمدادات مياه الشرب الأساسية من خلال حفر الآبار.

استمرار العمل في بناء مستشفى الأمومة والطفولة في بخارى، بأوزبكستان.
المصدر: مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية

الشكل 46: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
2.4 (93.1%)

- الخدمات الطبية **(92.0%)** 2.2
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية **(5.7%)** 0.1
- إمدادات مياه الشرب الأساسية **(2.3%)** 0.1

إنسانية
0.1 (2.1%)

- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية **(100.0%)** 0.1

خيرية
0.1 (4.8%)

- البرامج الموسمية **(100.0%)** 0.1

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

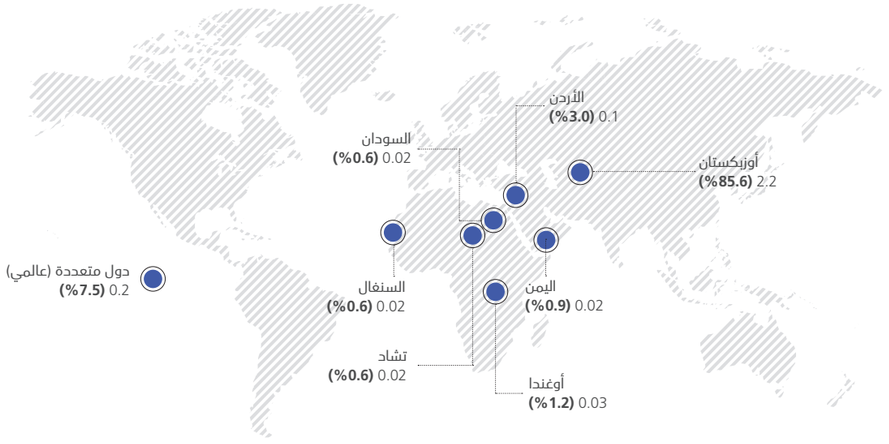

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

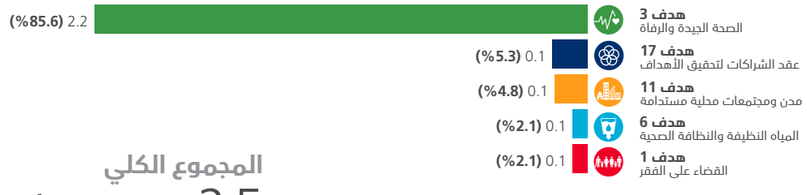

المجموع الكلي
2.5 مليون دولار أمريكي

سقيا الإمارات
UAE WATER AID

إسعاد المجتمعات الفقيرة، من خلال الدعم المادي، والاستثمار المبتكر والمستدام في حلول المياه النقية

تعد مؤسسة سقيا الإمارات، عضو في مؤسسة "مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية"، وهي مؤسسة غير ربحية تم تأسيسها في عام 2015 وتعمل بصورة رئيسية في بحث وتنمية حلول لمشاكل شح المياه وتوفير المياه الصالحة للشرب لتساعد المجتمعات، التي تعاني من نقص وتلوث المياه. ولقد تمكنت المؤسسة خلال فترة عملها من التأثير إيجابياً على حياة أكثر من 13 مليون شخص في 36 دولة.

بلغت قيمة مدفوعات المنح التي قدمتها مؤسسة سقيا الإمارات (سقيا) خلال عام 2019، نحو 5.9 مليون درهم إماراتي (1.6 مليون دولار أمريكي)، في 16 دولة من مختلف أنحاء العالم. وينصب محور تركيز أعمالها حصرياً على تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارةً مستدامة"، وتعد كل من بنجلاديش، ومدغشقر، وباكستان، وبنين ومصر من أهم الدول المستفيدة من المنح المقدمة من المؤسسة خلال العام.

ويعد من أبرز إنجازات مؤسسة سقيا الإمارات خلال عام 2019، هي المساهمة ضمن الحملة الوطنية لدعم أطفال ونساء الروهينغا، بمبلغ مليون درهم إماراتي (0.3 مليون دولار أمريكي) لبناء 67 بئر سطحي، متوقع أن يستفيد منه 21,105 شخص؛ إضافة إلى توفير إمدادات مياه الشرب الأساسية من خلال برامج متميزة في عدد من الدول، كبرنامج توفير المياه والمرافق الصحية والنظافة المدرسية في أنتاناناريفو وماهاجانغا، أكبر مدينتين في مدغشقر، الذي استفاد منه 14,250 طفل و33,750 من أفراد المجتمع المحلي.

كما تم توفير مياه الشرب النقية من خلال مشاريع المؤسسة لما يقرب من 155 ألف شخص، في عدد من الدول من خلال حفر العديد من الآبار الارتوازية، والابار السطحية، وتمديد وتجديد شبكات المياه وتوفير أجهزة تنقية المياه.

تبني مبادرة سقيا الإمارات وتحفر آبار المياه في بنغلاديش في إطار مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية.
المصدر: مؤسسة سقيا الإمارات - سقيا

الشكل 47: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
1.2 (73.4%)

إمدادات مياه الشرب الأساسية
1.2 **(100.0%)**

إنسانية
0.3 (17.2%)

المياه والصحة العامة في حالات الطوارئ الإنسانية
0.3 **(100.0%)**

خيرية
0.2 (9.4%)

البرامج الموسمية
0.2 **(100.0%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

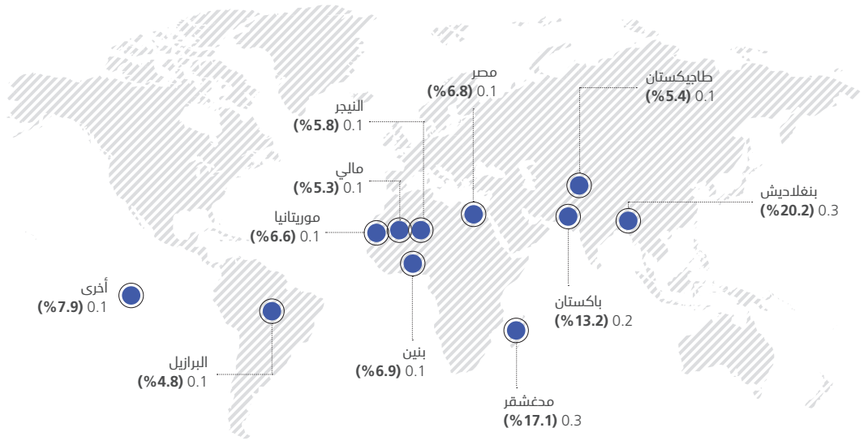

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

المجموع الكلي
1.6 مليون دولار أمريكي

يسهم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية في الحفاظ على السلاحف المفلطحة (سلاحف البانكيك).
المصدر: صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية

صندوق محمد بن زايد
للمحافظة على الكائنات الحية
The Mohamed bin Zayed SPECIES CONSERVATION FUND

حضور عالمي، و سمعة دولية واسعة، بفضل إهتمامه و دعمه للأحياء دون تمييز أو تحيز للجغرافيا أو النوع

يهدف صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، من خلال تكريم جهود أصحاب مشاريع حفظ الأنواع والبحث العلمي، في أن يساهم في ضمان استمرار أعمالهم، ورفع مستوى حضورهم في مجتمعات الحفظ، وحصول أعمالهم وإنجازاتهم على الإهتمام الذي تستحقه. كما يتطلع الصندوق لرعاية وتنمية مجتمع عالمي مزدهر من مناصري نشطاء حفظ الأنواع، ممن يمتلكون المصادر اللازمة لأعمالهم، وكذلك تشجيع جهات مانحة أخرى على تقديم الهبات لهم بغية تحقيق استدامة المشاريع، وضمان تدفق مساهمات مادية سنوية لها.

يتم إدارة صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية، من خلال مجلس إدارة مستقل يضم خبراء محليين ودوليين في الشأن البيئي؛ وهو الجهة التي تقوم بتقييم المشاريع المتقدمة للحصول على المنح وتصدر القرارات بشأنها، اعتمادا على التفاصيل التي يعرضها مقدمو الطلبات في تقاريرهم؛ وخلال عام 2019 اعتمد مجلس إدارة الصندوق منحاً بقيمة 5.7 مليون درهم إماراتي (1.5 مليون دولار أمريكي).

وقد امتد نشاط صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية خلال عام 2019، لمناصرة جهود التنوع الاحيائي الدولية في عدد 62 دولة حول العالم، دون انحياز إلى موقع جغرافي، أو مستوى دخل الدولة المتلقية، منها 14 دولة في آسيا، و19 دولة في إفريقيا، و18 دولة في الامريكيتن، **وثمانية** دول في أوروبا، **وثلاث** دول في أوقيانوسيا.

وقد دعمت المنح المقدمة من الصندوق خلال عام 2019 ما يقرب من 170 مشروعاً للحفاظ على الأنواع حول العالم؛ بالتعاون مع العديد من الجمعيات، والمكاتب، والمعاهد، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، والمتاحف، والمراكز الإقليمية و الصناديق المعنية بالحفاظ على البيئة وصون الحياة البرية؛ منها على سبيل المثال "ألفان عبيد ريجا" بتنزانيا، وجمعية الحفاظ على الحياة البرية بنيجيريا،ومكتب برنامج جمعية حماية الحياة البرية في فيتنام، ومؤسسة الحفاظ على الطيور الامريكية في بوتان،وجامعة واشنطن في إوغندا، ومعهد البيئة والتنوع البيولوجي بجامعة شيلي،وغيرها من المنظمات والجمعيات المختصة بحماية البيئة حول العالم.

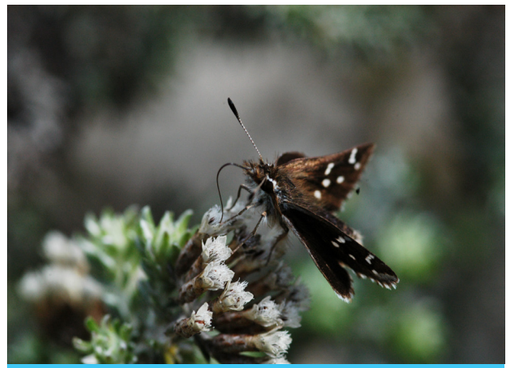

يسهم صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية في الحفاظ على فصيلة الفراشات الجوالة ذات الرأس المسطح.
المصدر: صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية

الشكل 48: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
1.5 (100.0%)

التنوع الحيوي
1.5 **(100.0%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

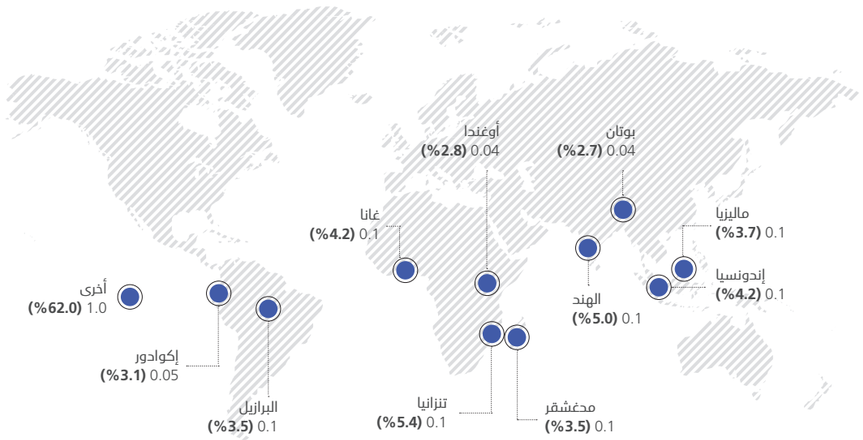

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

هدف 15
الحياة في البرّ
1.5 **(100.0%)**

المجموع الكلي
1.5 مليون دولار أمريكي

نـــور دبـــي
NOOR DUBAI

العمل في مجال مكافحة العمى، والإعاقة البصرية على مستوى العالم

تستمد مؤسسة نور دبي مبادئها التوجيهية من منطلق أن من حق كل فرد التمتع بالصحة، وأن "للجميع الحق في الإبصار". ومن ضمن رؤية المؤسسة "عالم تتوفر فيه الخدمات الطبية للجميع دون تمييز"، لأن كافة البشرذوي الدخل المحدود لهم الحق في الحصول على الرعاية الصحية، وفرص العلاج العادلة، والمساعدات، التي من شأنها تحسين مستويات المعيشة وفرص الحصول على مستقبل مثمر.

في عام 2019، قدمت مؤسسة نور دبي، منحاً بقيمة 2.6 مليون درهم إماراتي (0.7 مليون دولار أمريكي)، لدعم برامج علاج الإبصار وتوفير الرعاية الصحية اللازمة لعلاج أمراض العيون. وتصب تلك المساعدات في تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة " ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمال"، وأيضا كجزء من أهداف المؤسسة.

تم توجيه ما يزيد عن نصف تلك المساعدات (57 في المئة) المقدمة من المؤسسة في عام 2019 لإثيوبيا، وذلك استمراراً للتعاون مع مركز كارتر لاستكمال المشروع الذي بدأ في العام 2016، ويستمر على مدى أربع سنوات (2016–2020) للقضاء على التراخوما (الرمد الحبيبي)، وهو عدوى بكتيرية معدية تصين العين وتعتبر السبب الرئيس للإصابة بالعمى. ويهدف المشروع، إلى إجراء أكثر من 300 ألف عملية جراحية، وبناء 500 مرحاض في البيوت، وتوزيع أكثر من 64 مليون جرعة دواء، وتثقيف 13836 قرية لتزويدها بمعلومات حول كيفية الحفاظ على نعمة الإبصار، وتحسين الوعي من أجل الحد من مرض التراخوما (الرمد الحبيبي)، والوقاية من الإصابة به.

وامتداداً للخدمات الطبية المميزة المقدمة من مؤسسة نور دبي، فقد قامت بتنفيذ مجموعة من المخيمات المتنقلة لعلاج العيون، في عدد من المناطق الفقيرة النائية لاتتوافر فيها الخدمات الطبية، خاصة ذات الصلة بأمراض العيون؛ وخلال العام 2019 قامت المؤسسة بتنفيذ أربعة مخيمات في بنجلاديش تم خلالها تنفيذ 20 ألف فحص طبي للعيون، وإجراء 2100 عملية جراحية، وتوفير 5600 نظارة طبية. كما تم تنفيذ مخيم طبي أيضا في نيجيريا تم من خلاله فحص العيون لعدد 3220 شخص، واجراء 676 عملية جراحية، وتوفير 1373 نظارة طبية.

نفذّت مؤسسة نور دبي برنامج شامل لفحص وعلاج العيون في نيجيريا.
المصدر: مؤسسة نور دبي

الشكل 49: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
0.7 (100.0%)

الخدمات الطبية
0.7 **(100.0%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

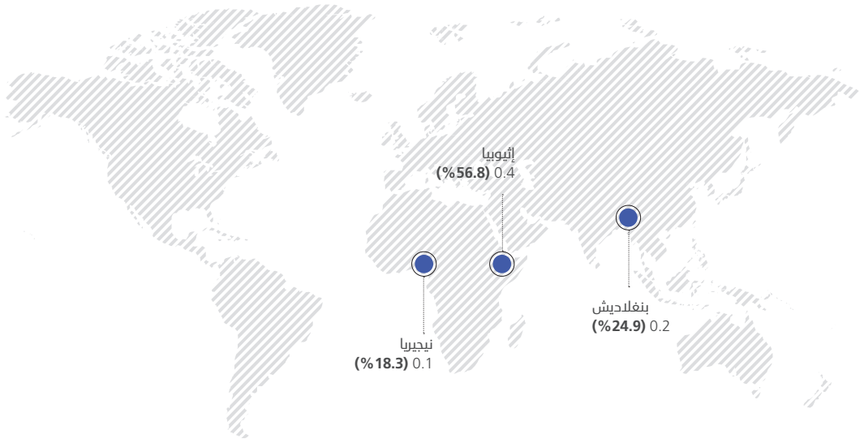

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

هدف 3
الصحة الجيدة والرفاة
0.7 **(100.0%)**

المجموع الكلي
0.7 مليون دولار أمريكي

مؤسسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان
الإنسانية والعلمية
H. H. Sheikh Sultan Bin Khalifa AL Nahyan
Humanitarian & Scientific Foundation

مُساندة الهيئات الصحية المحلية، والإقليمية، والمجموعات المعروفة بدعم المرضى وذويهم

تهدف مؤسسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية، ومنذ تأسيسها في عام 2011، إلى تعزيز البحث العملي والطبي في المجالات الاستراتيجية، ومساعدة الهيئات الصحية المحلية، والإقليمية في دعم المرضى وذويهم، خاصة الذين يعانون من الأمراض الوراثية الشائعة، كمرض الثلاسيميا وأمراض الدم الأخرى.

بلغت قيمة المساعدات الخارجية التي قدمتها مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية، خلال عام 2019، 0.42 مليون درهم إماراتي (0.11 مليون دولار أمريكي)، وقد تركزت بصفة رئيسية في دولتين وهما الهند ومصر.

كما تركزت أنشطة المساعدات الخارجية بصفة رئيسية في تقديم المساعدات الخيرية بنسبة 100 في المئة، من خلال تنفيذ برامج موسمية كإفطار صائم، وتسيير برامج حج.

تعمل مؤسسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية على تقديم المساعدات للمحتاجين.
المصدر: مؤسسة سمو الشيخ سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية

الشكل 50: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

خيرية
0.1 (100.0%)

البرامج الموسمية
0.1 **(100.0%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

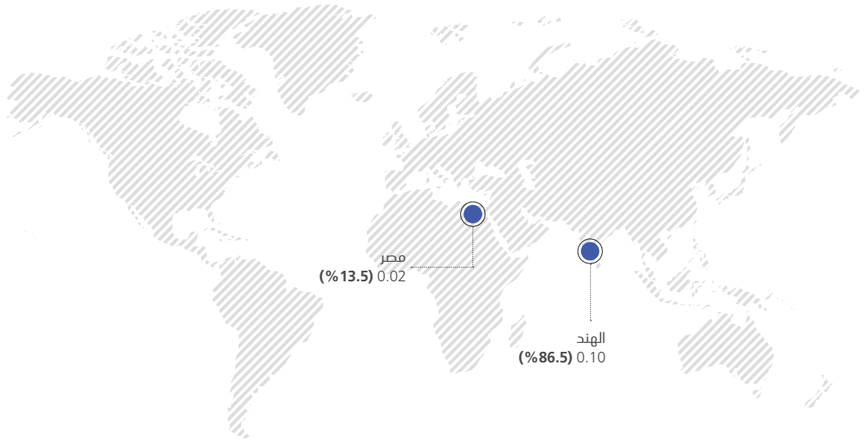

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

هدف 11
مدن ومجتمعات محلية مستدامة
0.11 **(100.0%)**

المجموع الكلي
0.11 مليون دولار أمريكي

مجموعة من ضحايا جرائم الإساءة للأطفال يلعبون بالبازل في مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال.
المصدر: مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال
DUBAI FOUNDATION FOR WOMEN & CHILDREN

بناء روابط أسرية قوية لحياة أكثر استقراراً

تعد مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال أول دار إيواء ورعاية إنسانية غير ربحية، مصرح لها في دولة الإمارات لرعاية النساء والأطفال من ضحايا العنف الأسري، كسوء المعاملة للأطفال، أو وقوعهم ضحايا للإتجار بالبشر. وقد تم تأسيسها في أواخر عام 2007، من أجل منح الضحايا خدمات إيواء وحماية ودعم فوري، وبما يتفق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

بلغت قيمة المدفوعات الاجمالية التي قدمتها مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال 8.2 مليون درهم إماراتي (2.2 مليون دولار أمريكي) خلال عام 2019، بمعدل نمو يزيد عن 28 في المئة مقارنة بعام 2018. وتم توجيه تلك المدفوعات نحو تقديم يد العون لضحايا العنف من دول عدة، للحصول على فرص لبداية جديدة، وحياة أكثر أماناً واستقراراً.

منذ تأسيس المؤسسة في عام 2007، وهي تركز خدماتها نحو عدد من المحاور الاجتماعية: كالرعاية والتأهيل والتثقيف المجتمعي، والبرامج والبحوث؛ ففي مجال الرعاية والتأهيل تقوم المؤسسة بنشر الوعي بأهمية منع العنف الأسري، وسوء معاملة الأطفال والإتجار بالبشر، عن طريق تنفيذ العديد من برامج التثقيف كالحملات، والمنتديات، والمحاضرات، والأنشطة التعليمية في المدارس والجامعات، والمحاضرات، وورش العمل باستخدام وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمطبوعة.

ومن أبرز الحملات التي تقوم بها مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، حملة "طفولتي أمانة فاحفظوها" التي تنظمها المؤسسة سنوياً خلال شهر إبريل، تقديرًا لأهمية التوعية حول الاعتداء الجنسي، وسوء معاملة الأطفال؛ وتهدف الحملة إلى منع سوء المعاملة البدنية، والعاطفية للأطفال عن طريق نشر الوعي لدى العائلات، والمجتمعات لاتخاذ إجراءات فاعلة لحماية الأطفال قبل تعرضهم للأذى.

عقدت مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال ورشة عمل لتلوين الأحجار في مركز دبي العالمي للفنون.
المصدر: مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال

الشكل 52: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
2.2 (100.0%)

حقوق الإنسان
2.2 **(99.4%)**

التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية
0.01 **(0.6%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

دول متعددة (عالمي)
2.2 **(100.0%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

المجموع الكلي
2.2 مليون دولار أمريكي

توفير الملاذ الآمن لضحايا جرائم الاتجار بالبشر، وتقديم الرعاية الصحية والنفسية والدعم الاجتماعي لهم

تهدف مراكز إيواء ضحايا الإتجار بالبشر (إيواء)، منذ افتتاحه عام 2009، على العمل على حماية ضحايا الاتجار بالبشر في مختلف الإمارات، واحترام إنسانيتهم من خلال توفير مأوى آمن ومؤقت لهم. كما يساهم المركز في الحد من وقوع عمليات الاتجار بالبشر في الإمارات من خلال زيادة الوعي في المجتمع؛ بما ينعكس في تحقيق الأمن والاستقرار. كما يحرص المركز حرصاً شديداً على الحفاظ على حقوق الضحايا، وعدم المساس بكرامتهم بأي شكل، وتزويدهم بالعديد من فرص الاندماج بنجاح داخل المجتمعات.

تدفع الظروف الاقتصادية للعديد من الدول إلى حدوث موجات من الهجرة من مواطنيها للبحث عن العمل، ومصدر آخر للرزق يوفر لهم الحياة الكريمة. وهم في ذلك يتحمَّلون ضراوة الحياة في أماكن غير مألوفة مليئة بالمخاطر؛ مدفوعين بالرغبة في الهروب من دائرة الفقر، أو بأحلام الثراء. ولكن بعض من هؤلاء العاملين يجدون أنفسهم، بدون أن يدركوا، ضحية استغلال مجرمي الاتجار بالبشر، الذين غالباً ما يغرِّرون بالأطفال والنساء الضعيفات، ويوهمونهم بوعودٍ براقة، يستيقظون منها في نهاية المطاف على الواقع المرير.

وتعد دولة الإمارات من الدول التي فتحت ذراعيها لإستقبال العمالة المهاجرة للمساهمة في النشاط الاقتصادي بالدولة، وكذلك تحقيق الاستفادة لتلك العمالة الوافدة وأسرهم. وإدراكا من دولة الإمارات بأهمية مكافحة هذا النوع من الجرائم وحماية ضحاياها في الداخل والخارج، فقد قامت بعدد من الخطوات في هذا الصدد كان أهمها زيادة الوعي في المجتمع بمثل هذه النوعية من القضايا وخطورتها، وأيضا تشديد العقوبات على مرتكبيها، والتي قد تصل إلى السجن لمدة 20 عاما؛ إضافة إلى تأسيس مراكز إيواء النساء والأطفال لاستقبال ضحايا تلك الجرائم وتقديم كامل الدعم لهم وفق خطط الدولة والتزامها بالمواثيق والمعاهدات الدولية، التي وقعتها في مجال المحافظة على حقوق الإنسان ومكافحة الإتجار بالبشر.

وقد واصل مركز إيواء النساء والأطفال (إيواء) عمله خلال عام 2019؛ حيث قدم مساعدات بقيمة 4.3 مليون درهم إماراتي (1.2 مليون دولار أمريكي) لإقامة وإيواء 60 مقيماً في 4 مراكز للإيواء. علماً بأن عدد الضحايا من النساء والأطفال الذين استقبلهم المركز منذ عام 2009 وحتى نهاية عام 2019 بلغ أكثر من 310 من الضحايا، الذين تم تحويلهم عن طريق قنوات محددة وهي: جهات إنفاذ القانون، والمراكز الاجتماعية، ودور العبادة، والسفارات، والمستشفيات، والخط الساخن إضافة إلى حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمركز.

فتاة تدرس اللغة الإنجليزية في أحد أماكن الإيواء الخاصة بمراكز إيواء النساء والأطفال في أبوظبي.
المصدر: مراكز إيواء النساء والأطفال ضحايا الإتجار بالبشر

الشكل 53: المبالغ المدفوعة

حسب فئة المساعدات والقطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

تنموية
1.2 (100.0%)

حقوق الإنسان
1.1 **(92.9%)**

التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية
0.1 **(7.1%)**

حسب الدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

دول متعددة (عالمي)
1.2 **(100.0%)**

حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من إجمالي المساعدات، للعام 2019)

هدف 5
المساواة بين الجنسين
1.1 **(92.9%)**

هدف 17
عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
0.1 **(7.1%)**

المجموع الكلي
1.2 مليون دولار أمريكي

6 المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

مقهـــــة

تُعَدُّ المساعدات الإنمائية الرسمية، التي وضعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعريفها عام 1969، من المعايير الأساسية لقياس الجهود التي تبذلها الدول المانحة، وكذلك لقياس تدفُّقات الموارد الموجَّهة إلى الدول النامية. وابتداءً من تدفقات المساعدات المقدمة، خلال عام 2018، اتبعت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منهجية جديدة لاحتساب قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية؛ حيث كانت منهجية حساب قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية السابقة تحتسب قيمة المنح، بالإضافة إلى القيمة الاسمية الكاملة للقروض، مع خصم الدفعات المسدَّدة تدريجياً. بينما تعني منهجية "مُكافئ المنح" الجديدة، التي تم تطبيقها مؤخراً، احتساب "قيمة المنحة" فقط، أو مبلغ القرض الذي قدمته الجهة المانحة بفائدة أقل من معدلات السوق فحسب كمساعدات إنمائية رسمية. وقد تم تحديد معايير للقروض التي يمكن احتسابها مساعدات إنمائية رسمية؛ بحيث تقوم الدول المانحة من الآن فصاعداً بتقديم قروض إلى الدول النامية بشروط عالية التيسير.

مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية المقدَّمة من دولة الإمارات العربية المتحدة خلال عام 2019

بلغت المساعدة الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة على أساس طريقة معادل المنح 8.19 مليار درهم إماراتي (2.2 مليار دولار أمريكي) وهي تمثل 0.55٪ من الدخل القومي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2019.

وفقًا لمنهجية التدفق النقدي المستخدمة في الماضي ، بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية 9.08 مليار درهم إماراتي (2.47 مليار دولار أمريكي) في عام 2019 ، في حين بلغ إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية 9.95 مليار درهم إماراتي (2.70 مليار دولار أمريكي).حيث تم تقديم 87.4٪ في شكل منح و 12.6٪ في شكل غير منح.

المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات كمساعدات إنسانية خلال عام 2019

في عام 2019 ، تم تخصيص ما يقرب من ربع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية الأطراف لدولة الإمارات للمساعدات الإنسانية والإغاثية. حيث بلغ إجمالي المساعدات الإنسانية 2.03 مليار درهم (552.28 مليون دولار أمريكي). تم توجيه المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى حد كبير لدعم المتضررين من الأزمات في سوريا واليمن. تم تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية الموجه للإغاثة في صورة منح.

حسب مستوى الدخل

ما زال الطريق طويلاً أمام مجتمع التنمية الدولي للتمكُّن على الدوام من تلبية النسبة العالمية المستهدَفة للمساعدات الإنمائية الرسمية مقارنةً بالدخل القومي الإجمالي، والمحدَّدة بنحو 0.7 في المئة. وإضافةً إلى هذا حرص مجتمع المساعدات التنموية على تركيز المساعدات على الفئات الأكثر احتياجاً، وذلك من خلال تحديد نسب تتراوح ما بين 0.15 في المئة و0.20 في المئة من قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي لمصلحة البلدان الأقل نمواً.

وجهت دولة الإمارات نحو 58.02 في المئة من مساعداتها الإنمائية الرسمية (4.75 مليار درهم إماراتي، أي 1.29 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2019 لدعم 40 دولة من فئة البلدان الأقل نمواً. وقد جاءت اليمن والسودان وارتريا ومالي وإثيوبيا في المراكز الخمس الأولى لأعلى البلدان الأقل نمواً تلقياً للدعم من دولة الإمارات خلال عام 2019.

كما خصصت دولة 2٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في العام 2019 ، بما يعادل 166.6 مليون درهم (45.36 مليون دولار أمريكي). وخلال عام 2019 قدمت الإمارات مساعدات بقيمة 2.05 مليار درهم إماراتي (557.2 مليون دولار أمريكي) لدعم دول الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل، بما يمثل 17 في المئة من الإجمالي. وجاء الأردن وباكستان وفلسطين في المراكز الثلاثة الأولى للدول الأكثر تلقياً للدعم من الشريحة الدنيا لفئة البلدان متوسطة الدخل.

حسب نوع التمويل

في عام 2019 ، تم تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل رئيسي في شكل منح

، حيث شكلت ما نسبته 87.44 في المائة من الإجمالي. حيث بلغت قيمة منح المساعدات الإنمائية الرسمية 7.66 مليار درهم (1.95 مليار دولار أمريكي) منها نسبة 88.16 موجهة إلى البلدان الأقل نمواً .

حسب القطاع

فيما يتعلق بفئة المساعدات؛ تم توجيه ما يقرب من 75.25 في المئة من المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات العربية المتحدة لمصلحة برامج تنموية عالمية، بينما تم تقديم النسبة المتبقية كمساعدات إنمائية رسمية إنسانية.

وقد وجَّهت دولة الإمارات أكثر من 31 في المئة من إجمالي قيمة مساعداتها الإنمائية الرسمية لمصلحة قطاع دعم البرامج العامة. وأسهمت تلك المساعدات في تمكين دعم الأولويات التنموية لثلاث دول في قطاع دعم الميزانية العامة بصورة كبيرة. وإضافة إلى هذا كان قطاع المساعدات السلعية، التي تم تقديم غالبيتها كمساعدات غذائية، من بين القطاعات الأكثر تلقياً للدعم خلال عام 2019، بقيمة 1.69 مليار درهم إماراتي (460.60 مليون دولار أمريكي) تم احتسابها مساعدات إنمائية رسمية، تلاه قطاع تمويل وتخفيف أعباء الديون ، الذي حصل على 659.12 مليون درهم إماراتي (179.45 مليون دولار أمريكي). بينما وصلت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات لمصلحة قطاع التعليم إلى 580.6 مليون درهم إماراتي (158.1 مليون دولار أمريكي). وعلى الرغم من أن الفصل الثاني غير مخصَّص حصرياً للمساعدات الإنمائية الرسمية، فإنه يتضمَّن تحليلات أكثر عمقاً للدعم الإماراتي الموجَّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والقطاعات محور التركيز.

المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف وثنائية الأطراف

بلغت نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية متعددة الأطراف، وتشمل فقط الإسهامات المقدمة لدعم الميزانية الأساسية العادية للمنظمات المتعددة الاطراف، بما فيها الأمم المتحدة، 4.2 في المئة فحسب من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2019. بينما تم تقديم النسبة المتبقية بقيمة 7.85 مليار درهم إماراتي (2.14 مليار دولار أمريكي) مساعدات إنمائية رسمية ثنائية الأطراف. وشمل هذا الدعم، الذي بلغت نسبته اكثر من 85 في المئة من إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة عام 2019، للدعم ثنائي الأطراف الموجَّه إلى الحكومات، والمساعدات الفنية، والمشروعات المنفذة بوساطة الجهات المانحة الإماراتية، بالإضافة إلى الإسهامات المقدمة إلى المنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني. كما يشمل هذا الدعم كذلك الإسهامات المخصصة الموجَّهة إلى الأمم المتحدة. وقد قدمت دولة الإمارات نحو 87 في المئة من مساعداتها الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف في شكل منح.

الشكل 54: مدفوعات المساعدات الإنمائية الرسمية

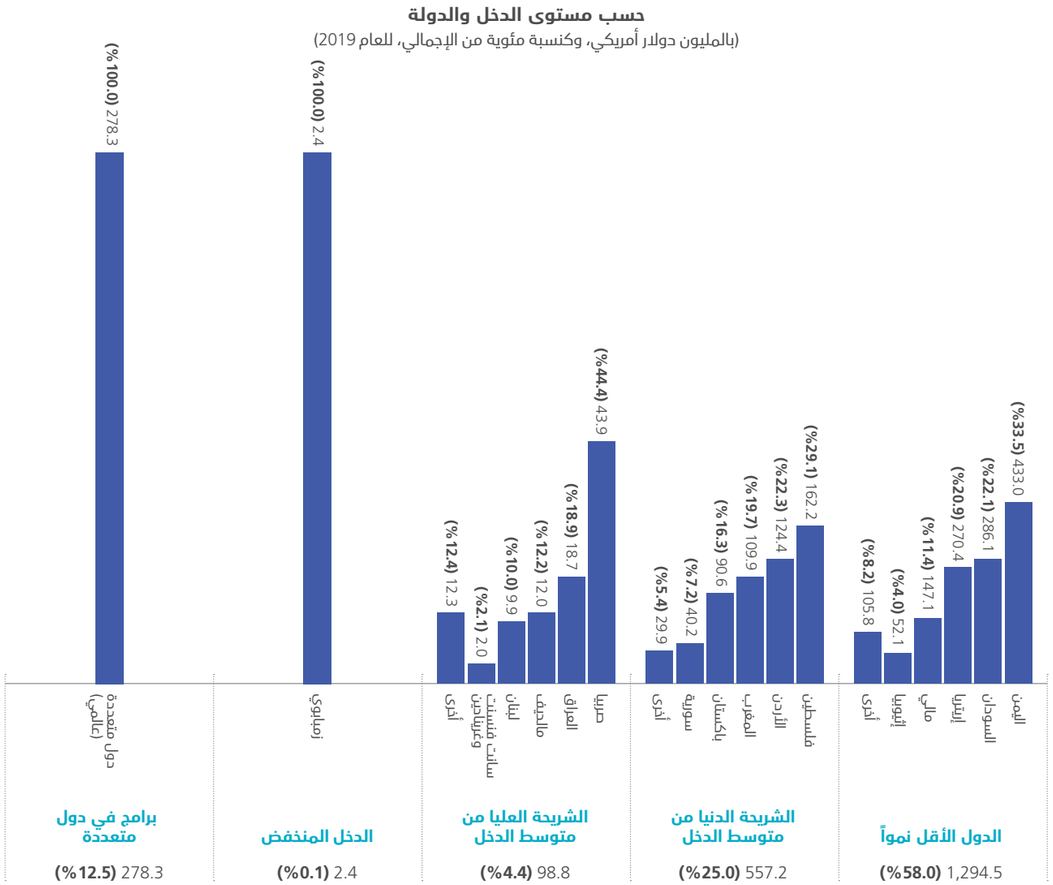

حسب القطاع
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2019)

- دعم الميزانية العامة **(%22.1)** 493.0
- المساعدات الغذائية في حالات الطوارئ الإنسانية **(%11.6)** 258.4
- الإجراءات المتعلقة بالديون **(%8.0)** 179.5
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء **(%7.6)** 169.1
- التنمية القروية **(%4.5)** 100.9
- المساهمات في المنظمات الدولية **(%4.3)** 96.0
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية **(%4.0)** 88.4
- الصحة في حالات الطوارئ الإنسانية **(%2.7)** 60.0
- التكاليف الإدارية للجهات المانحة الإماراتية **(%2.7)** 59.4
- خدمات الدعم والتنسيق **(%2.5)** 55.1
- أخرى **(%30.1)** 671.4

حسب نوع التمويل ومستوى الدخل
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2019)

منحة **(%87.4)** 1,951.1
- الدول الأقل نمواً **(%58.5)** 1,141.2
- الشريحة الدنيا من متوسط الدخل **(%24.7)** 482.0
- برامج في دول متعددة **(%14.3)** 278.3
- الشريحة العليا من متوسط الدخل **(%2.4)** 47.2
- الدخل المنخفض **(%0.1)** 2.4

قرض **(%12.6)** 280.2
- الدول الأقل نمواً **(%54.7)** 153.3
- الشريحة الدنيا من متوسط الدخل **(%26.9)** 75.3
- الشريحة العليا من متوسط الدخل **(%18.4)** 51.6

المساعدات الإنمائية الرسمية ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف، حسب نوع المساعدات
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2019)

ثنائي الأطراف **(%95.8)** 2,138.2
- المشاريع المنفذة بشكل مباشر **(%33.2)** 710.7
- المساعدات الثنائية الأطراف إلى الحكومات **(%26.1)** 557.0
- المساعدات المخصصة الغرض إلى المنظمات متعددة الأطراف **(%24.1)** 516.3
- إعفاء الديون **(%8.4)** 179.5
- التكاليف الإدارية **(%2.8)** 59.4
- مساعدات التعاون الفني والخبراء **(%2.2)** 46.5
- المساعدات إلى المنظمات المحلية غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني **(%1.6)** 33.3
- المساعدات إلى المنظمات الدولية غير الحكومية **(%1.3)** 27.6
- المنح وتكاليف الطلاب **(%0.4)** 7.8

متعدد الأطراف **(%4.2)** 93.1
- المساعدات الأساسية إلى المنظمات متعددة الأطراف **(%100.0)** 93.1

الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية

التزمت دولة الإمارات، خلال عام 2019، بتقديم مساعدات إنمائية رسمية (على أساس طريقة معادل المنح) إلى 20دولة وبرنامجاً متعدّد الدول بقيمة 7.09 مليار درهم إماراتي (1.93 مليار دولار أمريكي).وجاءت شريحة البلدان الأقل نمواً على رأس قائمة الدول الأكثر تلقياً للدعم، بنسبة اكثر من 88 في المئة من الإجمالي، وبقيمة 6.26 مليار درهم إماراتي (1.70 مليار دولار أمريكي). بينما تم تخصيص 8 في المئة لدعم ستة دول من فئة الشريحة الدنيا من فئة البلدان متوسطة الدخل. وكان السودان واليمن ومالي على رأس قائمة الدول النامية الأكثر حصولاً على التزاماتٍ من دولة الإمارات، خلال عام 2019، بتقديم مساعدات إنمائية رسمية.

الشكل 55: الالتزامات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنمائية الرسمية

حسب مستوى الدخل والدولة
(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2019)

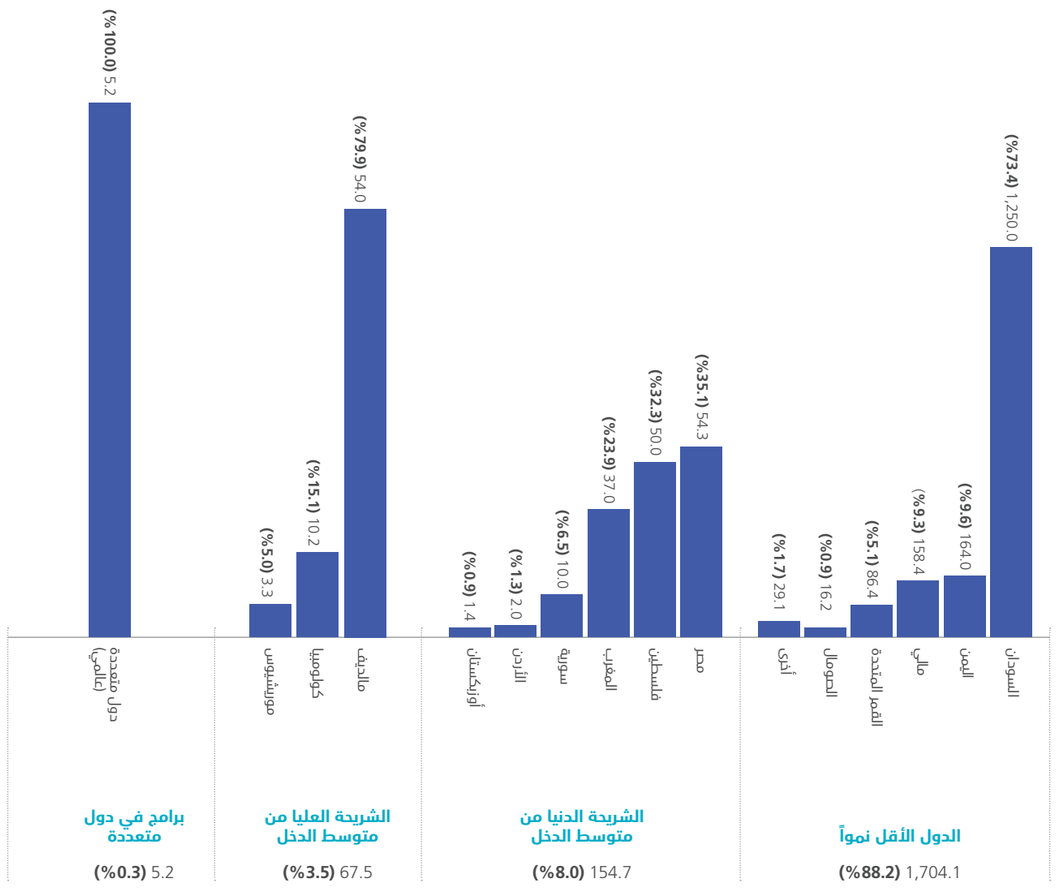

حسب القطاع

(بالمليون دولار أمريكي، وكنسبة مئوية من الإجمالي، للعام 2019)

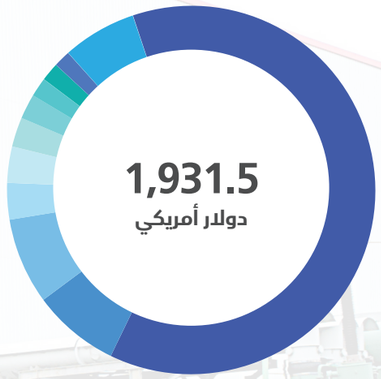

- دعم الميزانية العامة
  1,203.4 **(62.3%)**
- برامج المساعدات الغذائية وتوفير الغذاء
  147.9 **(7.7%)**
- مواد إغاثية متنوعة في حالات الطوارئ الإنسانية
  146.1 **(7.6%)**
- التنمية القروية
  62.1 **(3.2%)**
- سياسة البناء والإدارة التنفيذية
  61.4 **(3.2%)**
- التعليم في حالات الطوارئ الإنسانية
  50.0 **(2.6%)**
- الطاقة الشمسية
  42.3 **(2.2%)**
- البنية التحتية للنقل البري
  32.4 **(1.7%)**
- السياسات الإدارية لقطاع السياحة
  31.3 **(1.6%)**
- الصناعات الزراعية
  28.5 **(1.5%)**
- أخرى
  126.1 **(6.5%)**

محطة جانوب الحرارية لتوليد الكهرباء. تتمتع المحطة بسعة 780 ميغاواط وتعمل بالغاز والبخار معاً.
المصدر: صندوق أبوظبي للتنمية

ملاحق

الملحق الأول: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات، للدول الأفل نمواً حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

البلدان الأقل نمواً	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
إثيوبيا	**56,481,327**	**52,061,365**
الإتصالات	49,959,161	49,959,161
التعليم	1,200,677	975,107
دعم البرامج العامة	1,141,767	941,767
الصحة	629,077	174,244
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	7,001	7,001
المساعدات السلعية	442,984	4,084
الخدمات الإجتماعية	1,254,463	-
المياه والصحة العامة	1,846,198	-
إريتريا	**270,459,426**	**270,445,108**
تمويل وتخفيف أعباء الديون	179,450,797	179,450,797
دعم البرامج العامة	80,000,000	80,000,000
توليد الطاقة وإمدادها	4,920,000	4,920,000
الصحة	3,380,000	3,380,000
التعليم	1,494,202	1,494,202
النقل والتخزين	1,200,109	1,200,109
الخدمات الإجتماعية	14,318	-
أفغانستان	**5,074,968**	**4,657,319**
البناء والتنمية المدنية	1,840,000	1,840,000
الصحة	1,247,718	1,247,718
الخدمات الإجتماعية	1,566,935	1,212,976
التعليم	301,703	301,703
المياه والصحة العامة	69,605	54,922
المساعدات السلعية	49,006	-
السنغال	**10,640,327**	**4,293,873**
النقل والتخزين	6,844,541	3,426,466
التعليم	1,222,719	785,343
المياه والصحة العامة	301,031	79,063
الخدمات الإجتماعية	2,249,994	3,000
المساعدات السلعية	4,084	-
الصحة	17,959	-
السودان	**543,162,566**	**286,083,268**
المساعدات السلعية	148,838,010	148,688,268
دعم البرامج العامة	372,218,895	122,218,895
التعليم	9,602,211	8,714,127
الصحة	6,157,130	6,040,000
البناء والتنمية المدنية	421,977	421,977
الخدمات الإجتماعية	5,645,839	-
المياه والصحة العامة	278,504	-
الصومال	**20,874,534**	**12,554,622**
البناء والتنمية المدنية	9,550,000	9,550,000
الصحة	1,531,149	1,493,994
التعليم	1,230,793	1,084,047
المساعدات السلعية	399,412	389,760
المياه والصحة العامة	611,680	36,820
الخدمات الإجتماعية	7,382,972	-
دعم البرامج العامة	163,354	-
الزراعة	5,174	-
الكونغو الديمقراطية	**1,541,057**	**1,534,136**
السلام والأمن	1,000,000	1,000,000
التعليم	534,136	534,136
الخدمات الإجتماعية	6,921	-
النيجر	**9,527,680**	**2,245,980**
التعليم	1,014,445	728,484
الصحة	579,381	531,952
دعم البرامج العامة	599,726	531,662
المياه والصحة العامة	2,565,059	453,882
الخدمات الإجتماعية	4,416,938	-
المساعدات السلعية	352,130	-
اليمن	**481,900,844**	**433,024,643**
المساعدات السلعية	266,821,395	256,897,845
الصحة	89,934,079	74,423,896
السلام والأمن	25,000,000	25,000,000
المياه والصحة العامة	23,495,443	23,437,561
النقل والتخزين	24,529,940	15,817,716
توليد الطاقة وإمدادها	14,615,589	14,356,672
البناء والتنمية المدنية	13,247,133	13,179,069
دعم البرامج العامة	5,612,214	4,107,265
الصناعة	2,960,000	2,960,000
التعليم	2,408,840	1,592,984
الحكومة والمجتمع المدني	692,867	692,867
صيد الأسماك	475,682	475,682
الخدمات الإجتماعية	12,065,507	40,929
الزراعة	24,013	24,013
الإتصالات	18,143	18,143
أنغولا	**40,839**	**-**
المساعدات السلعية	13,613	-
الخدمات الإجتماعية	27,226	-
أوغندا	**19,838,326**	**7,310,116**
المساعدات السلعية	4,058,401	4,046,721
توليد الطاقة وإمدادها	3,846,992	1,895,478
التعليم	2,736,092	1,203,485
المياه والصحة العامة	637,837	60,890
الخدمات المالية والمصرفية	50,000	50,000
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	43,946	43,946
الخدمات الإجتماعية	8,013,023	6,873
دعم البرامج العامة	2,723	2,723
الصحة	449,313	-
بنغلاديش	**11,128,453**	**3,314,012**
دعم البرامج العامة	1,026,752	1,026,752
توليد الطاقة وإمدادها	1,758,780	838,145
الصحة	925,061	602,044
التعليم	1,393,531	416,387
المياه والصحة العامة	1,574,314	332,007
المساعدات السلعية	247,334	98,677
النقل والتخزين	1,494,691	-
الخدمات الإجتماعية	2,707,990	-

بنين	**4,162,708**	**623,888**
التعليم	631,382	333,747
المياه والصحة العامة	485,778	168,695
توليد الطاقة وإمدادها	60,000	60,000
المساعدات السلعية	49,929	39,943
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	21,503	21,503
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	2,777,987	-
بوتان	**41,540**	**41,540**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	41,540	41,540
بوركينا فاسو	**4,378,948**	**379,046**
التعليم	573,660	353,500
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	14,002	14,002
المياه والصحة العامة	221,431	11,544
المساعدات السلعية	31,310	-
الخدمات الإجتماعية	3,516,765	-
الصحة	21,781	-
بوروندي	**1,422,009**	**297,504**
دعم البرامج العامة	218,483	218,483
الحكومة والمجتمع المدني	50,019	50,019
التعليم	527,033	29,002
الخدمات الإجتماعية	626,474	-
تشاد	**5,409,028**	**2,799,654**
التعليم	1,429,507	1,338,083
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	1,022,750	1,022,750
الصناعة	188,946	151,157
الصحة	416,121	149,632
المياه والصحة العامة	457,249	131,389
توليد الطاقة وإمدادها	8,304	6,643
دعم البرامج العامة	408,386	-
الخدمات الإجتماعية	1,413,784	-
المساعدات السلعية	63,980	-
تنزانيا	**3,243,080**	**934,508**
التعليم	839,210	767,739
المساعدات السلعية	158,230	83,673
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	83,096	83,096
الخدمات الإجتماعية	1,404,984	-
دعم البرامج العامة	163,354	-
المياه والصحة العامة	594,205	-
توغو	**1,672,802**	**355,504**
التعليم	443,741	355,504
المساعدات السلعية	4,084	-
المياه والصحة العامة	909,501	-
الخدمات الإجتماعية	315,476	-
توفالو	**150,375**	**7,000**
البيئة وتغير المناخ	7,000	7,000
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	7,246	-

القمر المتحدة	**31,890,775**	**31,372,469**
المساعدات السلعية	10,748,619	10,748,619
السلام والأمن	10,200,000	10,200,000
توليد الطاقة وإمدادها	7,078,682	7,078,682
البناء والتنمية المدنية	2,670,000	2,670,000
التعليم	751,184	626,178
الصحة	48,991	48,991
المياه والصحة العامة	11,226	-
دعم البرامج العامة	272,257	-
الخدمات الإجتماعية	109,815	-
جنوب السودان	**886,104**	**249,975**
التعليم	249,975	249,975
دعم البرامج العامة	136,129	-
المساعدات السلعية	500,000	-
جيبوتي	**240,236**	**31,794**
التعليم	33,733	31,794
المياه والصحة العامة	79,063	-
الخدمات الإجتماعية	127,439	-
رواندا	**2,860,633**	**2,024,466**
التعليم	2,430,525	1,649,497
الصحة	224,982	224,982
توليد الطاقة وإمدادها	149,988	149,988
الخدمات الإجتماعية	55,139	-
زامبيا	11,209	-
الخدمات الإجتماعية	11,209	-
سان تومي وبرينسيبي	**4,951**	**4,951**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	4,951	4,951
سيراليون	**7,007,644**	**3,090,824**
توليد الطاقة وإمدادها	4,288,048	1,536,866
التعليم	1,540,663	1,500,000
المياه والصحة العامة	454,948	36,820
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	17,137	17,137
الخدمات الإجتماعية	549,237	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
المساعدات السلعية	21,481	-
غامبيا	**4,011,570**	**1,945,889**
النقل والتخزين	2,883,202	1,427,514
التعليم	662,707	518,375
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	300,347	-
المياه والصحة العامة	29,186	-
غينيا	**11,115,377**	**9,658,229**
توليد الطاقة وإمدادها	7,566,496	7,566,496
الخدمات الإجتماعية	2,320,887	1,540,000
الحكومة والمجتمع المدني	510,000	510,000
التعليم	392,676	31,732
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	10,001	10,001
المياه والصحة العامة	297,620	-
المساعدات السلعية	4,084	-
الصحة	13,613	-

غينيا بيساو	**645,655**	**31,794**
التعليم	31,794	31,794
الخدمات الإجتماعية	613,861	-
فانواتو	**271,215**	**203,411**
التعليم	271,215	203,411
كمبوديا	**1,220,402**	**111,622**
التعليم	376,145	90,394
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	21,228	21,228
المياه والصحة العامة	249,126	-
الخدمات الإجتماعية	573,903	-
كيريباس	**100,000**	**75,000**
التعليم	100,000	75,000
ليبيريا	**4,888,849**	**4,337,541**
الزراعة	2,500,000	2,500,000
التعليم	1,704,318	1,650,020
الصحة	250,027	187,520
المياه والصحة العامة	310,642	-
الخدمات الإجتماعية	123,862	-
ليسوتو	**9,045**	**-**
الخدمات الإجتماعية	9,045	-
مالي	**261,025,483**	**147,077,049**
دعم البرامج العامة	250,190,580	143,116,500
الصحة	2,419,004	2,300,000
السلام والأمن	700,000	700,000
توليد الطاقة وإمدادها	1,015,519	569,964
المياه والصحة العامة	858,711	269,161
التعليم	381,702	61,424
الزراعة	62,301	60,000
الخدمات الإجتماعية	5,360,442	-
المساعدات السلعية	37,226	-
مدغشقر	**1,996,499**	**1,563,399**
الصحة	1,125,123	843,842
التعليم	525,057	393,793
المياه والصحة العامة	272,257	272,257
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	53,507	53,507
الخدمات الإجتماعية	20,555	-

ملاوي	**3,287,046**	**1,805,144**
المساعدات السلعية	1,398,857	1,398,857
الخدمات الإجتماعية	1,589,486	250,476
التعليم	264,900	150,910
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	4,901	4,901
المياه والصحة العامة	28,903	-
موريتانيا	**10,074,739**	**685,597**
التعليم	693,264	286,023
المياه والصحة العامة	1,569,797	189,360
النقل والتخزين	381,160	188,213
الخدمات الإجتماعية	7,379,521	22,000
دعم البرامج العامة	1,838	-
الصحة	48,506	-
المساعدات السلعية	653	-
موزامبيق	**6,541,507**	**5,788,174**
المساعدات السلعية	3,940,787	3,816,948
التعليم	2,454,745	1,954,677
الصحة	13,500	13,500
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	3,049	3,049
الخدمات الإجتماعية	129,426	-
ميانمار	**2,037,657**	**1,044,728**
المساعدات السلعية	1,149,741	1,027,226
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	17,502	17,502
التعليم	79,589	-
المياه والصحة العامة	115,843	-
الخدمات الإجتماعية	674,981	-
نيبال	**1,091,601**	**420,964**
التعليم	433,013	295,768
المياه والصحة العامة	145,991	99,992
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	25,203	25,203
المساعدات السلعية	13,613	-
الخدمات الإجتماعية	460,168	-
الصحة	13,613	-
هايتي	**50,000**	**50,000**
المياه والصحة العامة	50,000	50,000
المجموع الكلي	**1,802,419,030**	**1,294,536,105**

الملحق الثاني: المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول النامية غير الساحلية ، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

الدول النامية غير الساحلية	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
إثيوبيا	**56,481,327**	**52,061,365**
الإتصالات	49,959,161	49,959,161
التعليم	1,200,677	975,107
دعم البرامج العامة	1,141,767	941,767
الصحة	629,077	174,244
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	7,001	7,001
المساعدات السلعية	442,984	4,084
الخدمات الإجتماعية	1,254,463	-
المياه والصحة العامة	1,846,198	-
أذربيجان	**82,470**	**-**
الخدمات الإجتماعية	82,470	-
أرمينيا	121,364	-
الخدمات الإجتماعية	116,361	-
التعليم	5,003	-
إسواتيني	**30,100**	**-**
الخدمات الإجتماعية	30,100	-
أفغانستان	**5,074,968**	**4,657,319**
البناء والتنمية المدنية	1,840,000	1,840,000
الصحة	1,247,718	1,247,718
الخدمات الإجتماعية	1,566,935	1,212,976
التعليم	301,703	301,703
المياه والصحة العامة	69,605	54,922
المساعدات السلعية	49,006	-
النيجر	**9,527,680**	**2,245,980**
التعليم	1,014,445	728,484
الصحة	579,381	531,952
دعم البرامج العامة	599,726	531,662
المياه والصحة العامة	2,565,059	453,882
الخدمات الإجتماعية	4,416,938	-
المساعدات السلعية	352,130	-
أوزبكستان	**15,179,107**	**9,377,651**
الحكومة والمجتمع المدني	7,833,656	7,833,656
البناء والتنمية المدنية	5,001,361	1,405,593
المساعدات السلعية	95,780	95,780
التعليم	31,732	31,732
الصحة	2,188,946	10,890
الخدمات الإجتماعية	27,632	-
أوغندا	**19,838,326**	**7,310,116**
المساعدات السلعية	4,058,401	4,046,721
توليد الطاقة وإمدادها	3,846,992	1,895,478
التعليم	2,736,092	1,203,485
المياه والصحة العامة	637,837	60,890
الخدمات المالية والمصرفية	50,000	50,000
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	43,946	43,946
الخدمات الإجتماعية	8,013,023	6,873
دعم البرامج العامة	2,723	2,723
الصحة	449,313	-
بوتان	**41,540**	**41,540**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	41,540	41,540
بوتسوانا	**36,271**	**27,226**
المساعدات السلعية	27,226	27,226
الخدمات الإجتماعية	9,045	-
بوركينا فاسو	**4,378,948**	**379,046**
التعليم	573,660	353,500
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	14,002	14,002
المياه والصحة العامة	221,431	11,544
المساعدات السلعية	31,310	-
الخدمات الإجتماعية	3,516,765	-
الصحة	21,781	-
بوروندي	**1,422,009**	**297,504**
دعم البرامج العامة	218,483	218,483
الحكومة والمجتمع المدني	50,019	50,019
التعليم	527,033	29,002
الخدمات الإجتماعية	626,474	-
بوليفيا	**34,493**	**18,002**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	18,002	18,002
الخدمات الإجتماعية	16,491	-
تركمانستان	**1,774,818**	**1,774,818**
الصحة	1,669,509	1,669,509
المساعدات السلعية	105,309	105,309
تشاد	**5,409,028**	**2,799,654**
التعليم	1,429,507	1,338,083
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	1,022,750	1,022,750
الصناعة	188,946	151,157
الصحة	416,121	149,632
المياه والصحة العامة	457,249	131,389
توليد الطاقة وإمدادها	8,304	6,643
دعم البرامج العامة	408,386	-
الخدمات الإجتماعية	1,413,784	-
المساعدات السلعية	63,980	-
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	**149,741**	**-**
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	13,613	-
رواندا	**2,860,633**	**2,024,466**
التعليم	2,430,525	1,649,497
الصحة	224,982	224,982
توليد الطاقة وإمدادها	149,988	149,988
الخدمات الإجتماعية	55,139	-

زامبيا	**11,209**	**-**
الخدمات الإجتماعية	11,209	-
زمبابوي	**2,496,124**	**2,420,011**
الصحة	2,174,386	2,130,381
المساعدات السلعية	239,631	239,631
الصناعة	50,000	50,000
المياه والصحة العامة	2,518	-
الخدمات الإجتماعية	29,590	-
طاجيكستان	**5,745,724**	**3,192,796**
الصحة	2,201,580	2,086,418
التعليم	852,649	421,050
المياه والصحة العامة	1,360,531	399,458
الخدمات الإجتماعية	1,299,430	285,870
المساعدات السلعية	31,534	-
قيرغيزستان	**11,841,630**	**371,469**
النقل والتخزين	506,398	180,064
المياه والصحة العامة	2,174,745	93,393
الخدمات الإجتماعية	3,733,511	65,342
التعليم	5,326,186	32,671
المساعدات السلعية	2,723	-
الصحة	98,067	-
كازاخستان	**4,605,485**	**797,001**
التعليم	395,138	274,757
الخدمات الإجتماعية	3,610,751	250,476
المساعدات السلعية	371,424	158,072
المياه والصحة العامة	207,671	113,695
الصحة	20,501	-
لاتفيا	**76,250**	**-**
الصحة	13,613	-
الخدمات الإجتماعية	62,637	-
ليسوتو	**9,045**	**-**
الخدمات الإجتماعية	9,045	-
مالي	**261,025,483**	**147,077,049**
دعم البرامج العامة	250,190,580	143,116,500
الصحة	2,419,004	2,300,000
السلام والأمن	700,000	700,000
توليد الطاقة وإمدادها	1,015,519	569,964
المياه والصحة العامة	858,711	269,161
التعليم	381,702	61,424
الزراعة	62,301	60,000
الخدمات الإجتماعية	5,360,442	-
المساعدات السلعية	37,226	-
ملاوي	**3,287,046**	**1,805,144**
المساعدات السلعية	1,398,857	1,398,857
الخدمات الإجتماعية	1,589,486	250,476
التعليم	264,900	150,910
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	4,901	4,901
المياه والصحة العامة	28,903	-
منغوليا	**2,146,080**	**2,031,732**
التعليم	2,031,732	2,031,732
الخدمات الإجتماعية	114,348	-
مولدوفا	**180,166**	**-**
التعليم	10,005	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	34,032	-
نيبال	**1,091,601**	**420,964**
التعليم	433,013	295,768
المياه والصحة العامة	145,991	99,992
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	25,203	25,203
المساعدات السلعية	13,613	-
الخدمات الإجتماعية	460,168	-
الصحة	13,613	-
المجموع الكلي	**414,958,666**	**241,130,852**

الملحق الثالث : المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات للدول الجزرية الصغيرة النامية ، حسب الدولة والقطاع (بالدولار الأمريكي)

الدول الجزرية الصغيرة النامية	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
الرأس الأخضر	**23,411**	**-**
الخدمات الإجتماعية	23,411	-
أنتيغوا وبربودا	**5,053,090**	**1,653,508**
توليد الطاقة وإمدادها	5,053,090	1,653,508
بابوا غينيا الجديدة	**34,705**	**34,705**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	34,705	34,705
بالاو	**9,995**	**-**
الخدمات الإجتماعية	9,995	-
بليز	**14,502**	**14,502**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	14,502	14,502
توفالو	**150,375**	**7,000**
البيئة وتغير المناخ	7,000	7,000
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	**7,246**	**-**
تونغا	7,246	-
الخدمات الإجتماعية	7,246	-
جامايكا	**8,001**	**8,001**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	8,001	8,001
جزر البهاما	255,701	-
المساعدات السلعية	250,000	-
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	5,701	-
القمر المتحدة	**31,890,775**	**31,372,469**
المساعدات السلعية	10,748,619	10,748,619
السلام والأمن	10,200,000	10,200,000
توليد الطاقة وإمدادها	7,078,682	7,078,682
البناء والتنمية المدنية	2,670,000	2,670,000
التعليم	751,184	626,178
الصحة	48,991	48,991
المياه والصحة العامة	11,226	-
دعم البرامج العامة	272,257	-
الخدمات الإجتماعية	109,815	-
دومينيكا	**136,129**	**-**
دعم البرامج العامة	136,129	-
سان تومي وبرينسيبي	**4,951**	**4,951**
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	4,951	4,951
سيشيل	**7,135,852**	**-**
توليد الطاقة وإمدادها	6,071,331	-
التعليم	58,311	-
دعم البرامج العامة	**136,129**	**-**
الخدمات الإجتماعية	388,466	-
الصحة	481,615	-
غيانا	136,129	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
غينيا بيساو	**645,655**	**31,794**
التعليم	31,794	31,794
الخدمات الإجتماعية	613,861	-
فانواتو	**271,215**	**203,411**
التعليم	271,215	203,411
فيجي	**3,293,375**	**-**
التعليم	3,150,000	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
الخدمات الإجتماعية	7,246	-
كوبا	**5,350,071**	**1,921,980**
توليد الطاقة وإمدادها	4,911,516	1,642,215
دعم البرامج العامة	408,129	272,000
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	7,766	7,766
الخدمات الإجتماعية	22,660	-
كيريباس	**100,000**	**75,000**
التعليم	100,000	75,000
مالديف	**14,797,542**	**9,918,501**
النقل والتخزين	10,416,918	7,950,541
توليد الطاقة وإمدادها	3,435,178	1,927,385
المساعدات السلعية	40,575	40,575
الخدمات الإجتماعية	51,237	-
دعم البرامج العامة	136,129	-
التعليم	717,505	-
موريشيوس	**193,127**	**68,769**
المساعدات السلعية	60,768	60,768
المحيط الحيوي والتنوع البيولوجي	8,001	8,001
التعليم	57,089	-
الخدمات الإجتماعية	67,269	-
هايتي	**50,000**	**50,000**
المياه والصحة العامة	50,000	50,000
المجموع الكلي	**69,561,843**	**45,364,591**

الملحق الرابع : المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة من دولة الإمارات ، حسب الجهة المانحة والدولة (بالدولار الأمريكي)

UAE Foreign Assistance and ODA	المساعدات الخارجية	الإنمائية الرسمية
القطاع الخاص والأفراد	**224,109,081**	**-**
اليمن	87,771	-
دول متعددة (عالمي)	224,021,309	-
المدينة العالمية للخدمات الإنسانية	**18,318,772**	**18,318,772**
النيجر	531,952	531,952
بنغلاديش	402,061	402,061
دول متعددة (عالمي)	14,866,915	14,866,915
زمبابوي	239,631	239,631
موزامبيق	2,168,228	2,168,228
نيجيريا	109,987	109,987
المساعدات الحكومية	**985,657,669**	**917,702,479**
إثيوبيا	50,159,161	49,959,161
الاتحاد الروسي	3,791,366	-
الأردن	39,087,221	39,087,221
ألبانيا	136,129	-
الجبل الأسود	136,129	-
الجزائر	36,755	36,755
السنغال	43,839	43,839
الصومال	200,174	36,820
العراق	14,000,000	14,000,000
الفلبين	58,839	15,000
الكونغو الديمقراطية	1,000,000	1,000,000
المغرب	4,452,491	4,452,491
النيجر	797,138	729,074
اليمن	408,257,568	407,300,123
أوزبكستان	7,833,656	7,833,656
أوغندا	4,019,841	4,005,445
باكستان	35,392,074	35,392,074
بلغاريا	19,398	-
بنغلاديش	1,374,718	1,026,752
بنين	136,129	-
بوركينا فاسو	5,638	-
بيلاروس	6,390	3,190
تايلند	54,000	-
تشاد	1,588,559	1,150,906
تنزانيا	163,354	-
توفالو	143,129	7,000
جزر البهاما	250,000	-
القمر المتحدة	10,369,699	10,097,442
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	136,129	-
جنوب أفريقيا	28,417	-
جنوب السودان	136,129	-
دول متعددة (آسيا)	4,850,020	800,000
دول متعددة (اسيا)	209,304	-
دول متعددة (أفريقيا)	26,041,928	26,041,928
دول متعددة (عالمي)	219,004,684	170,006,988
دومينيكا	136,129	-
زمبابوي	1,998,366	1,998,366
سورية	5,100,000	5,100,000
سيراليون	1,672,948	1,536,820
سيشيل	136,129	-
صربيا	136,129	-
طاجيكستان	100,735	100,735
غامبيا	136,129	-
غواتيمالا	136,129	-
غيانا	136,129	-
فلسطين	105,104,819	105,104,819
فيجي	136,129	-
قيرغيزستان	5,000,000	-
كوبا	408,129	272,000
كوستاريكا	179,337	-
كوسوفو	136,129	-
ليبيريا	4,000,000	4,000,000
مالديف	136,129	-
مالي	3,190,580	3,000,000
مصر	16,917,245	16,917,245
ملاوي	1,398,857	1,398,857
منغوليا	2,000,000	2,000,000
موريتانيا	27,638	22,000
موزامبيق	1,612,193	1,612,193
مولدوفا	136,129	-
ميانمار	1,027,226	1,027,226
نيجيريا	638,312	586,354
الهلال الأحمر الإماراتي	**123,952,004**	**-**
إثيوبيا	2,185,259	-
أرمينيا	25,864	-
إريتريا	10,890	-
إسبانيا	43,561	-
أستراليا	29,948	-
إسواتيني	10,890	-
أفغانستان	50,368	-
الاتحاد الروسي	19,058	-
الأردن	2,396,522	-
ألبانيا	1,404,831	-
البرازيل	34,032	-
البوسنة والهرسك	2,993,357	-
الجبل الأسود	27,226	-
الجزائر	4,102,984	-
الرأس الأخضر	18,513	-
السنغال	53,907	-
السودان	641,113	-
الصومال	7,304,279	-
الصين	20,419	-
العراق	401,107	-
الفلبين	64,004	-
المغرب	144,349	-

المكسيك	31,310	-
المملكة المتحدة	10,890	-
النرويج	14,974	-
النمسا	114,154	-
النيجر	1,486,673	-
الهند	4,787,375	-
الولايات المتحدة الأمريكية	15,029	-
اليابان	13,613	-
اليمن	47,555,736	-
إندونسيا	294,013	-
أوغندا	883,407	-
أوكرانيا	37,037	-
آيرلندا	21,781	-
إيطاليا	5,445	-
باكستان	2,315,503	-
بلجيكا	21,781	-
بلغاريا	21,781	-
بنغلاديش	58,535	-
بنين	934,679	-
بوركينا فاسو	721,131	-
بيلاروس	27,226	-
تايلند	1,260,707	-
تشاد	283,008	-
تنزانيا	132,931	-
توغو	700,785	-
تونس	34,032	-
القمر المتحدة	58,535	-
جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة	13,613	-
جنوب أفريقيا	29,948	-
جنوب السودان	500,000	-
جورجيا	16,335	-
جيبوتي	29,948	-
دول متعددة (اسيا)	728,334	-
رومانيا	24,503	-
ساحل العاج	18,513	-
سري لانكا	412,990	-
سنغافورة	27,226	-
سويسرا	181,596	-
سيراليون	891,104	-
سيشيل	16,335	-
شيلى	14,974	-
صربيا	20,419	-
طاجيكستان	540,279	-
غانا	888,304	-
غينيا	28,587	-
غينيا بيساو	563,027	-
فرنسا	16,289	-
فلسطين	44,044	-
فيتنام	25,864	-
فيجي	3,150,000	-
قيرغيزستان	4,534,623	-
كازاخستان	3,010,292	-
كوبا	8,168	-
كوسوفو	27,226	-
كولومبيا	34,032	-
كينيا	3,734,473	-
لاتفيا	20,419	-
لبنان	1,497,079	-
ليبيريا	18,513	-
مالي	2,855,574	-
ماليزيا	33,488	-
مصر	9,773,167	-
منغوليا	32,671	-
موريتانيا	5,944,856	-
موريشيوس	5,445	-
موزامبيق	23,142	-
مولدوفا	20,419	-
ميانمار	307,650	-
نيجيريا	20,419	-
نيوزيلندا	24,503	-
هولندا	19,058	-
برنامج إكسبو لايف	**6,469,681**	**3,899,808**
أستراليا	60,000	-
إكوادور	149,988	149,988
الاتحاد الروسي	100,000	-
الأرجنتين	50,000	-
الأردن	100,000	100,000
البرازيل	224,982	224,982
البرتغال	60,000	-
الدنمارك	99,992	-
السويد	299,975	-
الصين	50,000	50,000
الفلبين	50,000	50,000
الكاميرون	100,000	100,000
ألمانيا	50,000	-
المغرب	110,000	110,000
المملكة المتحدة	749,943	-
الهند	149,988	149,988
الولايات المتحدة الأمريكية	50,000	-
اليابان	120,000	-
أوغندا	100,000	100,000
أوكرانيا	50,000	50,000
آيرلندا	249,980	-
بلغاريا	50,000	-
بنغلاديش	259,984	259,984
بنين	60,000	60,000
بيرو	110,000	110,000
دول متعددة (اسيا)	180,000	-
رواندا	374,969	374,969
زمبابوي	50,000	50,000
شيلى	50,000	-
غانا	50,000	50,000
غواتيمالا	50,000	50,000
فرنسا	50,000	-
كوريا الجنوبية	50,000	-
كوستاريكا	60,000	60,000
كولومبيا	249,980	249,980

كينيا	469,975	469,975
لبنان	110,000	110,000
مالي	60,000	60,000
ماليزيا	60,000	60,000
مصر	299,980	299,980
نيبال	99,992	99,992
نيجيريا	399,971	399,971
نيوزيلندا	-	50,000
هايتي	50,000	50,000
هولندا	-	249,984
جامعة الإمارات العربية المتحدة	**7,833,757**	**9,883,208**
إثيوبيا	588,099	588,099
إريتريا	1,494,202	1,494,202
أفغانستان	301,703	301,703
الأردن	587,789	587,789
البوسنة والهرسك	15,866	15,866
السنغال	15,866	15,866
السودان	31,794	31,794
الصومال	587,975	587,975
الصين	111,062	111,062
المغرب	206,445	206,445
الهند	63,588	63,588
اليمن	1,032,783	1,032,783
إندونسيا	31,732	31,732
أوزبكستان	31,732	31,732
باكستان	31,794	31,794
بوركينا فاسو	-	31,732
تايلند	63,464	63,464
تنزانيا	63,526	63,526
جيبوتي	31,794	31,794
دول متعددة (اسيا)	2,001,854	-
رواندا	635,883	635,883
سورية	540,377	540,377
سيشيل	15,866	-
غامبيا	111,062	111,062
غينيا	31,732	31,732
غينيا بيساو	31,794	31,794
فرنسا	-	-
فلسطين	667,429	667,429
كازاخستان	47,598	47,598
ماليزيا	111,249	111,249
مصر	47,660	47,660
منغوليا	31,732	31,732
موريتانيا	286,023	286,023
نيكاراغوا	-	-
جمعية الرحمة للأعمال الخيرية	**8,789,502**	**-**
الهند	1,207,906	-
إندونسيا	2,160,660	-
أوغندا	4,048,720	-
دول متعددة (عالمي)	1,372,216	-
جمعية الشارقة الخيرية	**37,724,408**	**-**
إثيوبيا	809,580	-
أذربيجان	9,529	-
أرمينيا	5,445	-
إسبانيا	9,529	-
أستراليا	10,890	-
أفغانستان	30,197	-
الاتحاد الروسي	8,168	-
الأرجنتين	5,445	-
الأردن	873,332	-
ألبانيا	93,614	-
البرتغال	41,548	-
البوسنة والهرسك	100,525	-
الجبل الأسود	15,613	-
السنغال	1,701,857	-
السودان	1,729,215	-
الصومال	61,001	-
الفلبين	1,280,808	-
المغرب	14,021	-
النيجر	1,443,165	-
الهند	5,835,090	-
اليمن	69,476	-
إندونسيا	411,378	-
أنغولا	13,613	-
أوغندا	61,270	-
إيران	20,828	-
باكستان	40,839	-
بلغاريا	5,445	-
بنغلاديش	3,920,695	-
بنين	129,406	-
بوركينا فاسو	972,032	-
بوروندي	7,249	-
تايلند	209,726	-
تشاد	621,224	-
تنزانيا	805,815	-
توغو	335,949	-
تونس	5,445	-
القمر المتحدة	33,022	-
جنوب أفريقيا	182,705	-
جيبوتي	64,924	-
دول متعددة (اسيا)	150,253	-
رواندا	30,125	-
زامبيا	4,288	-
زمبابوي	7,453	-
ساحل العاج	44,484	-
سري لانكا	612,426	-
سنغافورة	5,445	-
سيراليون	92,289	-
شيلى	13,449	-
صربيا	14,549	-
طاجيكستان	515,191	-
غامبيا	22,836	-

غانا	1,644,815	-
غينيا	479,489	-
فلسطين	857,475	-
فيتنام	10,890	-
قيرغيزستان	80,893	-
كازاخستان	87,986	-
كمبوديا	318,828	-
كندا	9,529	-
كوستاريكا	5,445	-
كوسوفو	4,526	-
كينيا	1,101,400	-
لبنان	1,804,141	-
ليبيريا	375,329	-
مالي	4,084	-
ماليزيا	5,445	-
مدغشقر	20,555	-
مصر	5,149,919	-
موريتانيا	2,019,782	-
موزامبيق	13,839	-
نيبال	120,318	-
نيجيريا	77,369	-
نيوزيلندا	24,503	-
هولندا	5,445	-
جمعية دار البر	**25,642,420**	**-**
إثيوبيا	105,010	-
إريتريا	3,428	-
أفغانستان	806	-
الاتحاد الروسي	11,598	-
الأردن	147,195	-
ألبانيا	103,696	-
السنغال	597,804	-
السودان	4,142,009	-
الصومال	757,794	-
الفلبين	41,913	-
المكسيك	37,485	-
النيجر	2,605,413	-
الهند	933,070	-
اليمن	144,248	-
إندونسيا	1,350,897	-
أوغندا	1,115,292	-
أوكرانيا	111,933	-
باكستان	27,226	-
بنين	1,460,077	-
بوركينا فاسو	927,660	-
بوروندي	509,156	-
تايلند	652,452	-
تشاد	19,058	-
تنزانيا	590,969	-
توغو	108,740	-
جنوب أفريقيا	95,290	-
ساحل العاج	792,165	-
سري لانكا	356,276	-
سيشيل	103,735	-
طاجيكستان	292,528	-
غامبيا	347,934	-
غانا	703,890	-
غينيا	30,906	-
فلسطين	990,930	-
كوسوفو	118,015	-
كينيا	570,780	-
لبنان	54,451	-
مالي	934,477	-
ماليزيا	4,901	-
مصر	2,641,948	-
موريتانيا	691,317	-
موريشيوس	99,703	-
نيبال	307,401	-
نيجيريا	848	-
جمعية دبي الخيرية	**19,404,299**	**-**
إثيوبيا	45,894	-
إستونيا	66,485	-
أفغانستان	953	-
ألبانيا	66,085	-
السنغال	26,981	-
السودان	248,187	-
الصومال	26,256	-
الفلبين	2,938	-
الكونغو	278,053	-
النيجر	1,204,367	-
الهند	4,321,082	-
إندونسيا	666,729	-
أوغندا	1,469,206	-
أوكرانيا	2,900	-
بنغلاديش	379,378	-
بنين	437,185	-
بوركينا فاسو	836,444	-
تايلند	266,458	-
تنزانيا	379,924	-
توغو	162,238	-
جيبوتي	113,569	-
ساحل العاج	77,076	-
سيراليون	39,259	-
طاجيكستان	415,456	-
غامبيا	29,186	-
غانا	430,161	-
غينيا	753,986	-
قيرغيزستان	1,175,655	-
كازاخستان	282,262	-
كمبوديا	401,383	-
ليبيريا	6,997	-
مالي	2,570,663	-
مصر	519,481	-
ملاوي	1,424,677	-
موريتانيا	147,895	-
نيبال	55,475	-
نيجيريا	73,373	-

صندوق أبوظبي للتنمية	**6,340,500,108**	**1,182,119,540**
إريتريا	267,750,797	267,750,797
أفغانستان	1,840,000	1,840,000
الاتحاد الروسي	250,000	-
الأرجنتين	15,088,484	-
الأردن	449,210,000	115,910,000
ألبانيا	10,397,495	1,302,058
السنغال	6,844,541	3,426,466
السودان	531,628,895	281,628,895
الصومال	9,550,000	9,550,000
العراق	3,120,000	3,120,000
المغرب	35,200,000	35,200,000
النيجر	631,636	312,732
اليمن	23,556,221	23,556,221
أنتيغوا وبربودا	5,053,090	1,653,508
أوزبكستان	5,001,361	1,405,593
أوغندا	3,846,992	1,895,478
باكستان	2,086,700,000	86,700,000
بنغلاديش	3,253,471	838,145
تونس	1,385,788	438,231
القمر المتحدة	19,948,682	19,948,682
دول متعددة (اسيا)	1,101,306,934	-
دول متعددة (أوقيانوسيا)	230,000	230,000
دول متعددة (عالمي)	50,326,107	50,326,107
سيراليون	4,288,048	1,536,866
سيشيل	6,341,331	-
صربيا	207,470,732	43,915,522
غامبيا	2,883,202	1,427,514
غينيا	8,160,000	8,160,000
فلسطين	3,000,000	3,000,000
قيرغيزستان	506,398	180,064
كوبا	4,911,516	1,642,215
كولومبيا	350,000	350,000
كينيا	2,292,404	816,068
لبنان	500,953	134,245
ماليديف	13,852,096	9,877,926
مالي	251,015,519	143,686,464
مصر	1,202,175,777	59,921,054
ملاوي	250,476	250,476
موريتانيا	381,160	188,213
صندوق خليفة لتطوير المشاريع	**50,333,333**	**14,360,823**
الاتحاد الروسي	10,000,000	-
بيلاروس	7,000,000	1,822,723
مصر	33,333,333	12,538,100
صندوق محمد بن زايد للمحافظة على الكائنات الحية	**1,547,992**	**1,250,373**
إثيوبيا	7,001	7,001
إسبانيا	23,603	-
أستراليا	42,756	-
إكوادور	47,506	47,506
الاتحاد الروسي	15,002	-
الأرجنتين	17,002	17,002
البرازيل	54,007	54,007
السلفادور	5,001	5,001
السويد	7,501	-
الفلبين	40,243	40,243
الكاميرون	30,666	30,666
المكسيك	33,384	33,384
المملكة المتحدة	22,903	-
الهند	76,696	76,696
الولايات المتحدة الأمريكية	-	41,506
إندونسيا	65,129	65,129
أوغندا	43,946	43,946
أوكرانيا	16,115	16,115
إيران	6,801	6,801
إيطاليا	-	46,606
بابوا غينيا الجديدة	34,705	34,705
باكستان	5,001	5,001
بربادوس	-	5,001
بليز	14,502	14,502
بنما	6,001	6,001
بنين	21,503	21,503
بوتان	41,540	41,540
بوركينا فاسو	14,002	14,002
بوليفيا	18,002	18,002
بيرو	21,503	21,503
تركيا	15,302	15,302
تنزانيا	83,096	83,096
جامايكا	8,001	8,001
جزر البهاما	-	5,701
جنوب أفريقيا	37,103	37,103
جورجيا	8,001	8,001
ساحل العاج	6,001	6,001
سان تومي وبرينسيبي	4,951	4,951
سانت فنسنت وغرينادين	13,902	13,902
سري لانكا	27,001	27,001
سيراليون	17,137	17,137
شيلى	-	34,955
غانا	65,228	65,228
غينيا	10,001	10,001
فرنسا	-	41,084
فيتنام	41,006	41,006
كمبوديا	21,228	21,228
كوبا	7,766	7,766
كوستاريكا	10,116	10,116
كولومبيا	27,504	27,504
كينيا	11,232	11,232
مالطة	-	5,001
ماليزيا	56,871	56,871
مدغشقر	53,507	53,507
ملاوي	4,901	4,901
موريشيوس	8,001	8,001
موزامبيق	3,049	3,049
ميانمار	17,502	17,502
ناميبيا	24,003	24,003
نيبال	25,203	25,203
نيجيريا	22,503	22,503
نيوزيلندا	-	6,001

طيران الإتحاد	**87,118**	**-**
الأردن	25,066	-
الفلبين	4,551	-
الهند	53,984	-
مالديف	2,116	-
نيبال	1,400	-
مراكز إيواء النساء والأطفال	**1,176,851**	**1,176,851**
دول متعددة (عالمي)	1,176,851	1,176,851
مؤسسة أحمد بن زايد آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	**2,545,331**	**-**
الأردن	76,776	-
السنغال	15,519	-
السودان	15,519	-
اليمن	22,325	-
أوزبكستان	2,178,056	-
أوغندا	31,037	-
تشاد	15,519	-
دول متعددة (أفريقيا)	54,451	-
دول متعددة (عالمي)	136,129	-
مؤسسة القلب الكبير	**7,726,304**	**-**
الأردن	200,000	-
العراق	306,000	-
الكونغو	246,089	-
الهند	110,000	-
باكستان	27,225	-
سورية	600,000	-
فلسطين	993,000	-
كينيا	31,420	-
لبنان	346,895	-
مصر	4,755,675	-
موزامبيق	110,000	-
مؤسسة بيت الشارقة الخيري	**9,869,540**	**-**
إثيوبيا	221,386	-
أرمينيا	50,044	-
أفغانستان	43,561	-
الأرجنتين	8,168	-
الأردن	8,168	-
البوسنة والهرسك	358,808	-
السودان	81,677	-
الهند	1,518,748	-
إندونسيا	879,222	-
أوغندا	2,028,395	-
أوكرانيا	52,585	-
باكستان	84,400	-
بوركينا فاسو	27,226	-
تشاد	926,419	-
تنزانيا	13,806	-
دول متعددة (اسيا)	35,393	-
دول متعددة (أفريقيا)	487,003	-
سري لانكا	143,594	-
قيرغيزستان	15,029	-
كمبوديا	343,945	-
كندا	16,335	-
كينيا	1,000,545	-
لاتفيا	13,613	-
لبنان	689,999	-
مصر	8,168	-
موزامبيق	38,443	-
مولدوفا	10,005	-
ميانمار	685,278	-
نيجيريا	79,581	-
مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية	**48,683,823**	**35,079,918**
إثيوبيا	9,757	4,084
أرمينيا	30,016	-
إريتريا	1,200,109	1,200,109
إسبانيا	229,809	-
أستراليا	64,149	-
أفغانستان	1,925,400	1,875,373
الأرجنتين	30,016	-
الأردن	4,851,893	4,651,784
ألبانيا	40,022	-
البرازيل	15,008	-
البرتغال	8,331	-
البوسنة والهرسك	50,027	-
الجبل الأسود	11,845	-
السنغال	93,588	43,561
السودان	1,532,029	1,490,246
السويد	25,014	-
الصومال	1,883,755	1,883,755
العراق	944,623	744,514
الفلبين	30,016	-
ألمانيا	54,914	-
المغرب	89,971	69,371
المملكة المتحدة	53,961	-
الهند	150,592	-
الولايات المتحدة الأمريكية	69,371	-
اليابان	78,995	-
اليمن	1,135,515	1,135,515
اليونان	23,713	-
إندونسيا	52,513	-
أوزبكستان	106,670	106,670
أوغندا	25,014	-
أوكرانيا	30,016	-
آيرلندا	36,156	-
إيطاليا	8,331	-
باكستان	1,752,584	1,248,908
بلجيكا	23,523	-
بنغلاديش	126,923	76,896
بوركينا فاسو	470,256	-
بوروندي	523,045	-
بيلاروس	49,249	-
تايلند	169,676	-
تركمانستان	1,774,818	1,774,818
تركيا	40,022	-
تشاد	50,027	-
تنزانيا	127,751	57,713
القمر المتحدة	797,609	797,609

جمهورية التشيك	30,016	-
جنوب أفريقيا	40,022	-
دول متعددة (اسيا)	2,314,838	-
رواندا	641,024	-
سري لانكا	122,985	92,969
سنغافورة	103,471	-
سورية	27,226	27,226
سويسرا	270,858	-
سيشيل	495,230	-
صربيا	92,002	-
طاجيكستان	1,685,496	1,685,496
غانا	15,008	-
غينيا	1,496,518	1,456,496
فلسطين	4,402,396	600,327
فيتنام	25,014	-
كازاخستان	222,177	169,148
كوريا الجنوبية	95,353	-
كوسوفو	89,057	39,029
كينيا	589,811	539,784
لبنان	12,090,509	11,663,224
ليبيا	952,900	952,900
مالديف	783,094	40,575
ماليزيا	571,707	521,679
مصر	469,589	69,371
موريتانيا	75,041	-
موريشيوس	60,768	60,768
موزامبيق	35,019	-
نيجيريا	50,027	-
نيوزيلندا	25,014	-
هولندا	15,031	-
مؤسسة دبي العطاء	**41,311,915**	**30,983,936**
إثيوبيا	516,011	387,008
إكوادور	125,014	93,760
الأردن	2,338,972	1,754,229
السنغال	767,205	575,403
السودان	304,047	228,035
العراق	1,066,931	800,198
الفلبين	300,033	225,025
المغرب	166,780	125,085
النيجر	38,338	28,753
الهند	649,123	486,842
إندونسيا	700,076	525,057
أوغندا	1,183,980	887,985
باكستان	636,577	477,433
بنغلاديش	475,183	356,387
بيرو	500,051	375,038
تنزانيا	274,223	205,667
توغو	38,338	28,753
القمر المتحدة	500,027	375,020
دول متعددة (أفريقيا)	500,054	375,041
دول متعددة (عالمي)	19,262,232	14,446,674
رواندا	660,072	495,054
زمبابوي	176,019	132,014
سانت فنسنت وغرينادين	247,170	185,377
طاجيكستان	300,033	225,025
غامبيا	190,041	142,530
غانا	969,212	726,909
غواتيمالا	182,712	137,034
فانواتو	271,215	203,411
فلسطين	752,011	564,008
فيتنام	900,098	675,074
كمبوديا	120,525	90,394
كيريباس	100,000	75,000
كينيا	117,109	87,832
ليبيريا	450,054	337,541
مالي	38,338	28,753
مدغشقر	1,650,180	1,237,635
مصر	773,999	580,499
ملاوي	201,214	150,910
موزامبيق	2,000,272	1,500,204
نيبال	394,358	295,768
نيكاراغوا	291,378	218,533
هندوراس	182,712	137,034
مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال	**2,227,175**	**-**
دول متعددة (عالمي)	2,227,175	-
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية	**6,215,783**	**1,169,150**
إثيوبيا	29,986	-
أذربيجان	18,490	-
أرمينيا	9,995	-
إسبانيا	39,978	-
أستراليا	14,992	-
الاتحاد الروسي	29,984	-
إسواتيني	5,597	-
الأردن	73,346	-
البرازيل	16,491	-
البوسنة والهرسك	10,494	-
الجبل الأسود	10,494	-
الرأس الأخضر	4,897	-
السنغال	11,394	-
السودان	46,475	-
الصومال	7,228	-
الفلبين	9,995	-
الكونغو الديمقراطية	6,921	-
ألمانيا	7,996	-
المغرب	34,981	-
المملكة المتحدة	54,923	-
النيجر	12,993	-
الهند	3,074	-
اليمن	39,201	-
إندونسيا	14,992	-
أوزبكستان	27,632	-
أوكرانيا	46,592	9,995
باكستان	89,089	-
بالاو	9,995	-
بلجيكا	13,992	-
بلغاريا	14,992	-
بنغلاديش	55,991	-

بوتسوانا	36,271	27,226
بوركينا فاسو	4,897	-
بوروندي	16,991	-
بوليفيا	16,491	-
بيلاروس	219,954	199,891
تايلند	2,499	-
تشاد	743,339	705,360
تنزانيا	8,625	-
توفالو	7,246	-
تونس	34,981	-
تونغا	7,246	-
القمر المتحدة	29,484	-
جنوب أفريقيا	9,045	-
دول متعددة (اسيا)	3,177,310	-
رومانيا	14,992	-
زامبيا	6,921	-
زمبابوي	5,597	-
ساحل العاج	12,493	-
سري لانكا	20,489	-
سنغافورة	24,986	-
سورية	919	-
سويسرا	29,984	-
سيراليون	6,858	-
صربيا	12,993	-
طاجيكستان	39,978	-
غامبيا	7,341	-
غانا	9,995	-
غينيا	42,481	-
غينيا بيساو	9,995	-
فنزويلا	14,492	-
فيجي	7,246	-
قيرغيزستان	27,320	-
كازاخستان	309,375	172,522
كرواتيا	7,996	-
كمبوديا	14,492	-
كوبا	14,492	-
كينيا	9,495	-
لاتفيا	14,992	-
لبنان	81,494	39,978
ليبيريا	10,730	-
ليسوتو	9,045	-
ماليديف	10,494	-
ماليزيا	26,985	-
مصر	65,151	14,179
ملاوي	6,921	-
موريتانيا	168,111	-
موريشيوس	5,597	-
موزامبيق	5,597	-
ناميبيا	9,045	-
نيبال	19,389	-
نيجيريا	12,493	-
نيوزيلندا	31,233	-
مؤسسة سقيا الإمارات	**1,593,640**	**1,443,218**
البرازيل	76,259	65,369
الفلبين	10,890	-
النيجر	92,576	92,576
إندونسيا	10,890	-
أوغندا	10,890	-
باكستان	210,727	199,837
بنغلاديش	321,617	299,837
بنين	109,382	98,492
تايلند	13,613	-
تشاد	68,745	54,451
طاجيكستان	86,640	75,750
قيرغيزستان	10,890	-
مالي	84,160	84,160
مدغشقر	272,257	272,257
مصر	108,903	95,290
موريتانيا	105,200	105,200
مؤسسة سلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية	**114,985**	**-**
الهند	99,466	-
مصر	15,519	-
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية	**12,934,638**	**4,430,149**
إثيوبيا	408,386	174,244
أذربيجان	54,451	-
إسبانيا	54,451	-
إستونيا	40,839	-
إسواتيني	13,613	-
أفغانستان	881,980	640,242
الأردن	54,451	-
البرازيل	564,579	95,856
البوسنة والهرسك	27,226	-
الجبل الأسود	68,064	-
السنغال	317,316	38,225
العراق	163,354	-
الفلبين	158,998	26,137
المغرب	114,348	-
النيجر	181,110	48,574
الهند	288,592	-
اليابان	231,418	-
إندونسيا	16,335	4,356
أنغولا	27,226	-
أوغندا	690,229	97,155
أوكرانيا	149,741	32,671
باكستان	528,723	348,925
بلغاريا	27,226	-
بنغلاديش	324,912	53,950
بنين	577,628	147,173
بوركينا فاسو	14,430	11,544
بوروندي	68,064	-
بولندا	27,226	-

بيلاروس	54,451	-
تايلند	359,607	12,458
تشاد	530,901	326,708
تنزانيا	100,515	25,960
تونس	95,290	-
جنوب أفريقيا	27,226	-
دول متعددة (اسيا)	210,671	-
زمبابوي	19,058	-
ساحل العاج	19,058	-
سري لانكا	149,741	65,342
سورية	68,064	32,671
سيشيل	27,226	-
صربيا	27,226	-
طاجيكستان	1,769,387	1,105,790
غامبيا	19,058	-
غانا	110,918	45,173
غينيا	81,677	-
غينيا الاستوائية	20,419	-
غينيا بيساو	40,839	-
قيرغيزستان	490,822	191,405
كازاخستان	645,794	407,732
كوسوفو	95,290	21,781
كينيا	163,354	-
لاتفيا	27,226	-
لبنان	217,806	65,342
ليبيريا	27,226	-
ماليديف	13,613	-
مالي	272,089	217,671
ماليزيا	68,064	-
مصر	608,494	87,122
منغوليا	81,677	-
موريتانيا	227,716	84,160
موريشيوس	13,613	-
موزامبيق	27,226	-
مولدوفا	13,613	-
نيبال	68,064	-
نيجيريا	66,703	21,781
مؤسسة نور دبي	**703,854**	**-**
إثيوبيا	400,000	-
بنغلاديش	174,984	-
نيجيريا	128,870	-
هيئة آل مكتوم الخيرية	**17,441,323**	**11,481,345**
إثيوبيا	995,796	941,767
أستراليا	16,857	-
الأردن	214,971	142,277
السنغال	150,512	150,512
السودان	2,761,608	2,704,298
الصومال	496,072	496,072
الكاميرون	225,727	225,727
الكونغو الديمقراطية	534,136	534,136
المملكة المتحدة	1,879,365	-
النيجر	502,320	502,320
أوغندا	280,107	280,107
آيرلندا	3,155,415	-
بنين	296,720	296,720
بوركينا فاسو	353,500	353,500
بوروندي	297,504	297,504
تشاد	562,229	562,229
تنزانيا	498,546	498,546
توغو	326,751	326,751
القمر المتحدة	153,715	153,715
جنوب أفريقيا	432,321	432,321
جنوب السودان	249,975	249,975
رواندا	518,559	518,559
غامبيا	264,782	264,782
غانا	331,647	331,647
كوسوفو	-	583,240
كينيا	525,105	525,105
مصر	-	50,517
موزامبيق	504,500	504,500
نيجيريا	188,275	188,275
هولندا	-	90,549
المجموع الكلي	**2,231,250,121**	**8,004,964,759**

التعليقات الختامية

1. إخلاء المسؤولية: جميع الخرائط والمواد/الرسوم الجغرافية الواردة في هذا التقرير مستخدمة لأغراض إيضاحية فقط، ولا تعبر عن أي رأي أو اعتراف أو تصديق من جانب وزارة الخارجية والتعاون الدولي، أو دولة الإمارات العربية المتحدة، بشأن الوضع القانوني لأي دولة، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لأي من السلطات المسؤولة فيها، أو أي تعيين لحدودها.

ب. معدلات الصرف المستخدمة: 1 دولار أمريكي = 3.673 درهم إماراتي.

ج. تم تقريب النسب المئوية إلى أقرب عدد صحيح لتيسير القراءة. وعليه؛ فقد تظهر فروق تقريبية في بعض الحالات.

د. تم الحصول على جميع الصور، وتحديد مصادرها بوساطة الجهات المانحة الإماراتية، والجهات الحكومية الإماراتية.

2. تستند التحليلات المبينة في هذا الفصل إلى منهجية تعيين بتنسيق 1:1، من خلال تعيين كل نشاط من أنشطة المساعدات الخارجية الإماراتية إلى الهدف والغاية والمؤشر المحدد الذي دعّمته دولة الإمارات من بين أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها المناظرة.

3. https://roadmap2050.report/executive-summary/

4. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2017/10/12/statement-on-women-entrepreneurs-finance-initiative-we-fi
5. https://ida.worldbank.org/about/what-is-ida
6. https://www.tamimi.com/law-update-articles/women-in-the-uae/
7. https://www.uae-embassy.org/about-uae/women-uae
8. https://www.arabianbusiness.com/banking-finance/440986-expat-remittances-from-uae-drop-by-25-in-2019
9. https://www.unocha.org/sites/unocha/files/GHO-2020_v9.1.pdf
10. https://www.thenational.ae/uae/health/abu-dhabi-forum-sees-dh9-5bn-pledge-to-wipe-out-polio-for-good-1.939838
11. https://unescoghana.org/sub-sahara-africa-remains-region-with-highest-out-of-school-rates-unesco/
12. https://unescoghana.org/sub-sahara-africa-remains-region-with-highest-out-of-school-rates-unesco/
13. https://sustainabledevelopment.un.org/partnership/?p=14199
14. https://www.adfd.ae/PublishingImages1/ADFD-annual-report-2018-English.pdf
15. https://www.emirates247.com/news/government/water-is-more-important-than-oil-for-uae-mohammed-bin-zayed-2011-12-13-1.432657
16. http://pubdocs.worldbank.org/en/250361570664056483/EN-MPO-OCT19-Palestine.pdf
17. https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/un-electricity-crisis-brings-gaza-verge-disaster
18. https://www.unrwa.org/newsroom/features/guided-light-her-heart-tala-determined-achieve-her-dreams
19. https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/malaria
20. https://www.cdc.gov/malaria/malaria_worldwide/impact.html
21. https://endmalaria.org/about-us/impact
22. http://www.emro.who.int/yem/yemen-news/who-scales-up-response-for-increase-in-malaria-in-yemen.html
23. https://www.reachingthelastmile.com/
24. http://www.ami.mr/Depeche-61543.html
25. https://www.un.org/development/desa/dpad/least-developed-country-category.html
26. http://unohrlls.org/about-sids/
27. https://news.un.org/ar/story/2019/09/1040582
28. https://www.worldbank.org/en/country/pakistan/overview
29. https://www.albankaldawli.org/ar/country/egypt/overview#1
30. http://documents1.worldbank.org/curated/en/889451482353062720/pdf/102746-ARABIC-Jordan-CPF-Arabic-version.pdf
31. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2019_Yemen_HRP_V22_Ar.pdf